

الجامعة الإسلامية في لبنان  
كلية الحقوق

الدفاتر التجارية الإلكترونية في النظام القانوني اللبناني  
دراسة مقارنة

رسالة أعدت لنيل شهادة دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص

إعداد الطالبة  
نورا خضر زرزور

لجنة المناقشة

رئيساً  
عضواً  
عضواً

الدكتور أمين حطيط  
الأستاذ الدكتور هاني دويدار  
الدكتور غالب فرحات

إن كلية الحقوق في الجامعة الإسلامية غير مسؤولة عن الآراء الواردة  
في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي كاتبها فقط.

## شكر و تقدير

أود أن أقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد يد المساعدة  
في إنجاز هذا العمل.

## المقدمة

تقوم التجارة على عنصر الثقة بين التاجر ومن يتعامل معهم سواء كانوا أشخاصاً حقيقيين أو معنويين على أساس أنه يتمتع بالقدرة والملاءة المالية من أجل الوفاء بالتزاماته، ويُضاف إلى الثقة عنصر آخر تقوم عليه التجارة وهو السرعة، حيث تتم الصفقات التجارية واحدة تلو الأخرى وبصورة سريعة، فلا يتسع الوقت لإثبات هذه العمليات كتابياً، ما دفع المشتري إلى تحرير الأعمال التجارية من القيود المفروضة على الأعمال المدنية والتخفيف من صرامة الإثبات المطلوبة فيها، إذ أننا في المسائل التجارية أمام إثبات حر مقابل الإثبات المقيد في المسائل المدنية.

وهناك أمر لا بد وأن نأخذه بالإعتبار وأهميته لا تقل عن تلك الخاصة بهذين العنصرين، وهو وعي التاجر لتقلب أحواله بين سر وعسر، فالتاجر من أجل استمرار تجارته لا بد وأن يعرف مدى ربحه وخسارته حتى يختار الأسلوب المناسب لإدارة تجارته ولتجنب ما يؤدي إلى خسارته.

لكل ما سبق وذكرنا كان لا بد من ضبط التجارة، وذلك لا يكون إلا بتدوين الحسابات والعمليات التجارية.

وقد وعى التجار أهمية تدوين الحسابات والعمليات، فاعتمدوا وسائل تدوين بدلت بجدول من الآجر أي الطين (l'argile) حيث كان البابليون يدونون حساباتهم التجارية على قطع من الآجر. وفي وقت لاحق تطورت هذه الوسائل فانتقلنا إلى مرحلة التدوين في الدفاتر التجارية، حيث أمسك التجار الإغريق والرومان دفاتر تجارية لتدوين عملياتهم. ويعتبر الرومان من مؤسسي المحاسبة التجارية خاصة بعد أن أصبح استعمال الدفاتر عادة شائعة في روما والبنديقية لدى التاجر وغير التاجر<sup>١</sup>.

وفي مطلع القرن الثاني عشر بدأ تدوين الحساب التجاري بين الشركاء لأجل قسمة الأرباح فيما بينهم، حتى أن التاجر كان يطلب من الفريق الذي يتعاقد معه أن يوقع على دفتره التجاري كدليل على موافقته على الصفقة التجارية المعقودة بينهما والمدونة فيه، وفي إيطاليا كان التاجر ملزم بمسك دفاتر تجارية مصدقة من السلطة العامة أو النقابات المهنية، ثم إنتشر بعد ذلك مسك الدفاتر التجارية في معظم الدول الأوروبية والمدن الإيطالية تحديداً، لا سيما في عصر النهضة الإيطالية التي رافقها نشاط تجاري كبير في حوض البحر الأبيض المتوسط.

صدر في إيطاليا عام ١٤٩٤ أول كتاب في المحاسبة التجارية المزدوجة لمؤلفه الراهب الفرنسيكاني "باسيولو" (Paciolo) حدد فيه أنواع الدفاتر التجارية، ثم توالى المؤلفات في هذا

<sup>١</sup> - أحمد محمود، شرح قانون التجارة اللبناني، الجزء الأول، صادر، ١٩٧٤، ص ٣٤٣ وما يليها .

الموضوع طيلة القرنين السادس والسابع عشر في كل من إيطاليا وفرنسا وهولندا، ومنها كتاب العلامة "ستيفن" (Stevin) الذي خطا خطوة جديدة في هذا المضمار، ويعتبر هذا المؤلف بعد "باسيولو" المؤسس الثاني للمحاسبة التجارية الحديثة.

بعد ذلك برز في فرنسا عدة مؤلفات فقهية منها كتاب للمؤلف "دي لبورت" (de la porte) عام ١٧١٢ وتتبع المؤلفات في القرن التاسع عشر ولا تزال حتى اليوم<sup>٢</sup>.

ولاحقاً بعد أن اعتمدت الدفاتر التجارية لتقيد عمليات التجار وحساباتهم، دخلنا في مرحلة الاختيار والإلزام، ففي البداية كان مسك هذه الدفاتر يعود لإرادة التجار، وبعد أن برزت أهميتها في ضبط التجارة تدخل المشرع والزم التجار بمسكها لتدوين حقوقهم وديونهم وسائر عملياتهم التجارية. وبذلك أصبح مسك الدفاتر التجارية واجباً قانونياً وليس مجرد حاجة، ثم وجد التجار بعد ذلك أن الدفاتر التي فرض عليهم مسكها غير كافية لإجراء كل القيود المتعلقة بتجارهم لذلك جرت العادة على مسك دفاتر مساعدة لها تختلف في عددها من تجارة إلى أخرى.

بدايةً ظهرت الدفاتر التجارية بالشكل الورقي لكن مع تضخم الأعمال التجارية بدأ حجم البيانات المتعلقة بهذه الأعمال يزداد، مما تطلب زيادة حجم المستندات التي تحوي هذه البيانات، ومن البديهي أن زيادة حجم المستندات يحتاج إلى مكان تحفظ فيه وهي مشكلة كانت تعاني منها غالبية المشروعات إلى أن ظهر علم المعلوماتية ووجد الحل لها، حيث طور الدفاتر التجارية وحولها من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني فانتشرت المحاسبة الإلكترونية في المؤسسات والشركات خصوصاً الكبيرة منها وزاحمت الدفاتر الإلكترونية الدفاتر الورقية التقليدية وحلت الطباعة والحفظ في الحاسوب مكان الكتابة على الورق.

وبذلك يكون ظهور علم المعلوماتية سبباً لتطوير الدفاتر التجارية وإنتاج شكل جديد لها وهو الشكل الإلكتروني، وهكذا أصبحنا أمام صيغة جديدة للدفاتر التجارية حلت إلى جانب الصيغة التقليدية. إن هذا التطور التكنولوجي الذي أوصلنا إليه علم المعلوماتية حتم على القضاة وفقهاء القانون التعامل في موضوع الدفاتر الإلكترونية مع وسائل إثبات جديدة، ما أوجب عليهم التعاطي مع مشاكل الإثبات الناشئة عن استخدام هذا الشكل من الدفاتر، فبعد أن أصبح استخدام الحاسوب في معالجة البيانات أمراً مستقراً في لبنان وفي كافة أنحاء العالم، ظهرت مشكلة القواعد القانونية التي تنظم عملية استخدام الوسائط الإلكترونية في توثيق المعاملات التجارية والتي قد تشكل عبة أمام الاستخدام الآلي للبيانات حيث أنها تسبب بلبلة قانونية أو تحول دون استخدام المعالجة الآلية للبيانات استخداماً

<sup>٢</sup> - أحمد محمود، شرح قانون التجارة اللبناني، الجزء الأول، صدر، ١٩٧٤، ص ٢٤٤ وما يليها.

فعالاً، فالواقع العملي القائم وهو اعتماد الدفاتر الإلكترونية في معظم الشركات والمؤسسات يصطدم بالواقع القانوني حيث تطرح العديد من التساؤلات خاصةً لجهة الحجية القانونية لهذه الدفاتر. وقد إعترفت الكثير من القوانين بهذا الشكل ونظمته، مثل القانون الفرنسي والسعودي والإماراتي.

أما في لبنان فقد استعملت الدفاتر التجارية الإلكترونية وبدأ القضاء يفصل في نزاعات تتعلق بتجار يسكون دفاتر الكترونية بالرغم من عدم وجود نظام قانوني متكامل لها، إذ أن التصميم المحاسبي العام الصادر بالمرسوم رقم ٤٦٦٥ تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ بحث هذا الشكل من أشكال الدفاتر التجارية لكنه أحجم عن الغوص تفصيلاً في هذا الشأن.

ولأن استخدام الدفاتر التجارية الإلكترونية يثير العديد من التساؤلات، بعضها يتعلق بصحتها وآلية عملها وضوابط لها ولسرية البيانات الواردة فيها، وبعضها الآخر يتعلق بحجيتها القانونية، لذلك لا بد من الإجابة على كل هذه التساؤلات من خلال البحث في القانون اللبناني وبعض القوانين المقارنة.

وفي إطار هذا الموضوع نطرح الإشكاليات التالية:

هل تغير النظام القانوني للدفاتر التجارية في الشكل الإلكتروني ؟

هل حفظ الحاسب الآلي الفوائد والأهداف التي رمت إليها الدفاتر التجارية، أم أنه أحدث

منافع وألغى أخرى؟

والأهم من ذلك هو ما مدى قبول الدفاتر التجارية الإلكترونية في الإثبات؟

سنقوم بدراسة هذا الموضوع على ضوء القانون اللبناني والقوانين المقارنة في قسمين.

القسم الأول نعالج فيه النظام القانوني للدفاتر التجارية الإلكترونية، والقسم الثاني نتناول فيه القوة الثبوتية للدفاتر التجارية الإلكترونية.

## القسم الأول

### النظام القانوني للدفاتر التجارية الإلكترونية

#### تمهيد:

ظهرت الدفاتر التجارية بالشكل الورقي لكن توالي الأعمال التجارية أدى الى تضخم في حجم البيانات المتعلقة بهذه الأعمال مما أدى الى زيادة حجم المستندات التي تحوي هذه البيانات، وهذه المستندات تحتاج الى مكان تحفظ فيه وهي مشكلة كانت تعاني منها غالبية المشروعات الى أن ظهر علم المعلوماتية ووجد الحل لها عن طريق تطوير الدفاتر التجارية وتحويلها من الشكل الورقي الى الشكل الإلكتروني. هكذا انتشرت المحاسبة الإلكترونية، وزاحمت الدفاتر الإلكترونية الدفاتر الورقية التقليدية، وحلت الطباعة والحفظ في الحاسوب مكان الكتابة على الورق.

هذا الانتشار للمحاسبة الإلكترونية يستدعي معالجة الكثير من الأمور ابتداءً بتحديد مفهوم الدفاتر الإلكترونية وآلية عملها، انتهاءً بتحديد ضوابط لمسكها.

ولأن قانون التجارة اللبناني وضع النظام القانوني للدفاتر التجارية من دون أن يحدد أشكالها، ثم في مرحلة لاحقة بحث الملحق التطبيقي للتصميم المحاسبي العام الصادر بالمرسوم رقم ٤٦٦٥ تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ في الشكل الإلكتروني للدفاتر التجارية وذلك من خلال الضوابط التي حددها لمسك هذه الدفاتر.

لذلك وفي ظل عدم صراحة النص لا يمكن أن نعتبر المشرع اللبناني قصد في قانون التجارة كل من الشكّلين التقليدي والإلكتروني، مما يدفعنا الى البحث في الأحكام الخاصة بالدفاتر التجارية لمعرفة مدى إمكانية تطبيقها على الدفاتر الإلكترونية.

نتناول في الفصل الأول واقع الدفاتر التجارية الإلكترونية، ثم ننتقل في الفصل الثاني للبحث

في إمكانية اعتماد النصوص القائمة لتبرير الدفاتر الإلكترونية.

## الفصل الأول

### واقع الدفاتر التجارية الإلكترونية

#### تمهيد:

بداية استعمال الدفاتر التجارية كانت مع الشكل الورقي الذي استعمل منفرداً فترة من الزمن الى أن انتشرت المحاسبة الإلكترونية في المؤسسات والشركات خصوصاً الكبيرة منها، وبذلك أصبحنا أمام دفاتر الكترونية تلاحم الدفاتر الورقية التقليدية.

وقد أشار القانون اللبناني الى الدفاتر التجارية الإلكترونية في أكثر من نص قانوني<sup>٢</sup>، وعالجها في الملحق التطبيقي للتصميم المحاسبي العام<sup>٣</sup> من خلال الضوابط التي وضعت لمنع التلاعب فيها، لكنه لم يحدد قوتها الثبوتية.

أما القوانين الأخرى فوضعها يختلف، إذ أن بعضها أخذ بهذا الشكل وإعترف به صراحة وحدد قوته الثبوتية مثل القانون الفرنسي والقانون السعودي والقانون الإماراتي<sup>٤</sup>، بعضها لم يتعرض إطلاقاً لهذا الشكل من أشكال الدفاتر التجارية مثل القانون المصري.

وهذا الشكل الإلكتروني للدفاتر التجارية يستدعي معالجة عدة أمور، ابتداءً بتحديد مفهوم الدفاتر التجارية الإلكترونية ونشأتها وآلية عملها، إنتهاءً بتحديد مخاطر استعمالها وضوابط منع التلاعب فيها.

---

<sup>٢</sup> - المادة ٣/٤٣ من قانون الضريبة على القيمة المضافة التي نصت على أنه "في حال كانت السجلات والمستندات ممسوكة أو محفوظة بطريقة الكترونية، يحق لموظفي الإدارة الضريبية المختصة طلب الاطلاع على المعلومات المسجلة على مستندات الكترونية والحصول عليها بشكل مستندات رقمية أو ورقية يمكن قراءتها".

- المادة ٣٥ من قانون ضريبة الدخل، وتحدث فيها لمشترع اللبناني عن التصاريح التي تقدم إلى الوحدة الضريبية على نماذج ورقية أو الكترونية موضوعة لهذه الغاية.

<sup>٤</sup> - البند الثالث من الملحق التطبيقي للتصميم المحاسبي العام رقم ٤ من القرار رقم ١١١ تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢ (أصول تطبيق التصميم المحاسبي العام) للمرسوم رقم ٤٦٦٥ تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ تحت عنوان "تطرق لقيد الآلية".

<sup>٥</sup> - المادة ٣٨ من قانون المعاملات التجارية الإماراتي، المادة ٢ من نظام الدفاتر التجارية السعودي، المادة ٣/٢ من المرسوم الفرنسي رقم ٨٣/١٠٢٠.



في مبحث أول نحدد مفهوم ونشأة الدفاتر التجارية الإلكترونية، ثم في مبحث ثانٍ نعالج آلية عملها وفي مبحث ثالث نحدد ضوابط مسكها وفي مبحث رابع نتطرق الى مخاطر إستعمالها وأخيراً في مبحث خامس نحدد نتائج اعتمادها.

## المبحث الأول: مفهوم ونشأة الدفاتر التجارية الإلكترونية

أول إستعمال للدفاتر التجارية كان في شكلها التقليدي الورقي، ثم ظهرت الدفاتر التجارية الإلكترونية، وبذلك أصبحنا لمام شكلين للدفاتر التجارية. نبدأ مع نشأة الدفاتر التجارية الإلكترونية، ثم نحدد مفهومها.

### الفقرة الأولى: نشأة الدفاتر التجارية الإلكترونية

بدايةً ظهرت الدفاتر التجارية بالشكل الورقي وإستمرت فترة من الزمن بالرغم من المشكلة التي كانت تعاني منها غالبية المشروعات وهي إيجاد مكان لحفظ المستندات التي تحوي البيانات المحاسبية والتي تتراكم مع مرور الوقت إلى أن ظهر علم المعلوماتية ليساهم في حل هذه المشكلة وذلك بتخفيض حجم المستندات الواجب حفظها، لأن الحاسب الآلي يقوم بحفظ المعلومات بداخله فلا نحتاج إلى حيز كبير<sup>١</sup>.

فعلم المعلوماتية غير في طريقة حفظ القیود المحاسبية، إذ أننا في الشكل التقليدي ندرج هذه القیود على وسائط ورقية ومن ثم نحفظ هذه الوسائط، وهذا يختلف عن ما يجري في الشكل الإلكتروني حيث تحفظ القیود المحاسبية إما داخل الحاسب الآلي أو خارجه على وسائط إلكترونية تحفظ فيما بعد، وفي الحالتين لا نحتاج إلى المكان الكبير الذي تتطلبه الوسائط الورقية.

وبذلك يكون ظهور علم المعلوماتية هو الذي طور الدفاتر التجارية وحولها من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني، فانتشرت المحاسبة الإلكترونية في المؤسسات والشركات خصوصاً الكبيرة منها، وزاحمت الدفاتر الإلكترونية الدفاتر الورقية التقليدية، وحلت الطباعة والحفظ في الحاسوب مكان الكتابة على الورق.

وبظهور علم للمعلوماتية تكون صيغة جديدة للدفاتر التجارية حلت إلى جانب الصيغة التقليدية.

<sup>١</sup> - المليجي، أسامة أحمد شوقي، قيمة مستخرجات لتقنيات العلمية الحديثة ومدى حجيتها في الإثبات المدني،

دراسة، مؤتمر معالجة المعلومات إلكترونية في القرن ٢١ وتحدياتها - تقنيات الإتصال الحديث والوصول إلى

المعلومة، بيروت، ٧-٩/٢/٢٠٠١، ص ١.

### الفقرة الثانية: مفهوم الدفاتر التجارية الإلكترونية

بداية استعمال الدفاتر التجارية كانت مع الشكل التقليدي وهو عبارة عن أوراق إما منفصلة أو مجموعة في سجل<sup>٧</sup>، ثم بظهور علم المعلوماتية أنتج لنا شكل جديد لها وهو الشكل الإلكتروني وبذلك انتقلنا من الأسلوب الورقي أو الخطي أو المكتوب الى الأسلوب المرئي والمنقول عبر الشاشة<sup>٨</sup>. وهكذا أصبحنا أمام شكلين للدفاتر التجارية وهما: الورقي والمرئي (المنقول عبر الشاشة).

الدفاتر التجارية التقليدية تعتمد على الورق، أما الدفاتر الإلكترونية فتعتمد الأسلوب المرئي أي المنقول عبر شاشة الحاسب الآلي بحيث لا يمكن رؤية قيود العمليات والحسابات بدون الإستعانة به. في الدفتر الإلكتروني يتم إدخال بيانات العمليات والحسابات الى الحاسب الآلي، ومن ثم تخزين على وسائط تخزين الكترونية، وهذه الأخيرة هي التي تحفظ. أما في الدفتر التقليدي فتدرج القيود المحاسبية على وسائط ورقية، ومن ثم تحفظ هذه الوسائط.

وبمقارنة الدفتر التقليدي بالدفتر الإلكتروني نجد الاختلاف في الأمور التالية:

- طريقة إدراج القيود المحاسبية: هي يدوية في الدفتر التقليدي وآلية في الدفتر الإلكتروني.

- آلية عمل الدفتر التجاري: في الدفتر التقليدي تدرج البيانات مباشرة على وسائط ورقية، أما في الدفتر الإلكتروني فالوضع يختلف حيث تدخل القيود المحاسبية الى الحاسب الآلي ومن ثم تحفظ على وسائط تخزين الكترونية قد تكون داخل أو خارج الحاسب الآلي، وبعد ذلك تفرغ على الورق عند الحاجة.

- أسلوب حفظ الدفتر التجاري: في الدفتر التقليدي نحفظ الأوراق التي أدرجت عليها القيود المحاسبية، أما في الدفتر الإلكتروني فنحفظ الوسائط الإلكترونية التي أفرغت عليها القيود المحاسبية.

<sup>٧</sup> - Navarro, Jean-Louis, Force Probante. Communication, Juris -Classeur Commercial, Volume ٥, Fasc. ٩٠, n° ٨: "différentes formes sont envisageables pour le livre journal et le grand livre, véritable registre consu et collé selon la technique de la reliure, registre à feuillets mobiles, documents informatiques écrits (documents informatiques imprimés sur support papiers)".

<sup>٨</sup> - منصور، سامي، الإثبات الإلكتروني في القانون اللبناني: معقاة قاض، دراسة، مجلة العنل ٢٠٠٦، ص

وانطلاقاً مما سبق يمكن أن نعرف الدفاتر الإلكترونية بأنه:  
" السجل الذي يضم مجموعة من القيد المحاسبية المدرجة بطريقة آلية لا تُرى إلا بظهورها على شاشة الحاسب الآلي وتخزن على وسائط تخزين الكترونية، وتفرغ على الورق عند الحاجة".

## المبحث الثاني: آلية عمل الدفاتر التجارية الإلكترونية

في البداية كنا أمام سندات ورقية، ثم بظهور الشكل الإلكتروني للدفاتر التجارية أصبحنا أمام سندات الكترونية لا تظهر بدون الإستعانة بالحاسب الآلي<sup>٤</sup> كون الدفاتر التجاري الإلكتروني عبارة عن قيود للعمليات والحسابات التي يتم إدخالها إليه وإظهارها بواسطة شاشته.

<sup>٤</sup> - كان أول تقديم للحاسب الآلي منذ أكثر من خمسين عاماً وبالتحديد سنة ١٩٤٦ وكان ورره حبيها كبير جداً وحجمه صمم جداً مع أن فعاليته لم تكن أكثر من فعالية آلة حاسبة، ثم تطور بعد ذلك وما زال مستمر في التطور، حيث أصبح اليوم قادر على القيام بأعمال يستحيل على الإنسان أن يقوم بها.

<http://www.ctarab.com/showac.php?acid=١٢٧>

الحاسب الآلي بصورة مبسطة هو جهاز يقوم باستقبال البيانات (النصوص، الصور، الصوت....) المدخلة إليه عن طريق أجهزة الإدخال (Input units) وهي تعتبر حلقة الوصل ما بين المستخدم والحاسب، حيث يقوم المستخدم بإدخال برامجه وبياناته من خلالها وأكثرها شيوعاً:

- لوحة المفاتيح (Key board) وهي تعتبر وحدة الإدخال الرئيسية في الحاسب وتتكون من: لوحة المفاتيح الرئيسية (وتتكون من مفاتيح كتابة الحروف الأجنبية) مفاتيح الاتجاهات والتحكم (وتتكون من الأسهم التي عن طريقها نستطيع تحريك المؤشر للأعلى وللأسفل... بالإضافة إلى بعض المفاتيح التي تستخدم لتحريك المؤشر شاشة كاملة للأعلى أو للأسفل) مفاتيح الأرقام (وهي لوحة مفاتيح رقمية يوجد بها الأرقام وجميع العلامات الرياضية ومفاتيح الاتجاهات والتحكم)، ومفاتيح الوظائف (وهي مفاتيح تقوم بعمل وظائف محددة تختلف من برنامج لآخر).

- الفأرة (Mouse) وتستخدم الفأرة لإختيار الأوامر وتشغيل البرامج.

<http://www.pc-worlds.net/com\com.htm>

يتم إدخال البيانات عن طريق أجهزة الإدخال بواسطة معالجات (حيث يتم تغيير وتحويل البيانات من الشكل الذي تكون عليه إلى شكل آخر) والفيلم إما بتحريرها بواسطة أجهزة التحرير أو إخراجها بواسطة أجهزة الإخراج.

أما وحدات الإخراج (output units) فتستخدم لإظهار البيانات والنتائج والتقارير والرسوم وعرضها بالصورة المطلوبة ومنها:

- شاشة العرض (Monitor)

وقد تستخدم المنشأة في مسك حساباتها حاسباً ألياً واحداً أو أكثر، وفي الحالة الأخيرة نكون أمام شبكة حاسبات Computer network أي مجموعة من الحاسبات متصلة ببعضها بحيث تتبادل البيانات فيما بينها، والحاسب الذي لديه إمكانية إرسال واستقبال بيانات من شبكة حاسبات يكون متصلاً بالشبكة Online، وإذا لم تكن لديه هذه الإمكانية فإنه يكون غير متصل بالشبكة Offline. وشبكة الحاسبات تسمح للمستخدمين بالمشاركة في الأجزاء المكونة للحاسبات وفي البرامج والبيانات، وتسهل اتصال الأفراد ببعضهم وتحسين أداء عمل المنشأة.

وتعتبر المصارف من أكثر الشركات التي تعتمد على شبكات المعلوماتية، وتماشياً مع التطور التكنولوجي وما يقدمه من فوائد أصدر حاكم مصرف لبنان القرار رقم ٧٥٤٧ بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٠٠ المتعلق بشبكات المعلوماتية لدى المصارف وفيه طلب إلى كافة المصارف العاملة في لبنان المباشرة

١ - الطباعة (Printer) وهي من وحدات الإخراج التي يتم من خلالها الحصول على النتائج والبيانات مطبوعة على الورق.

<http://www.pc-Worlds.net/com\com.htm>

ويتألف الحاسب الآلي من مكونات فعلية (Hardware) ومن برامج (Software)، والمكونات الفعلية تنقسم:

١ - وحدة المعالجة المركزية (C.P.U Central Processing unit): تعتبر وحدة المعالجة المركزية من أهم أجزاء الحاسب الآلي لأنها بمثابة العقل له، كما أنها تعمل على إنجاز كافة العمليات الحسابية في سرعت مدلهة، بالإضافة إلى معالجة مختلف أنواع البيانات والتنسيق بين جميع أجزاء الحاسب، ومن العوامل المؤثرة في جودة الكمبيوتر هي سرعة المعالج وكلما كانت هذه السرعة أكبر كلما كان الكمبيوتر أسرع في معالجة المعلومات وأداء العمل، وعلى مدى السنين القليلة الماضية، تطورت معالجات الكمبيوتر لتكون أكثر سرعة، وما يؤثر مباشرة على سرعة معالجة المعلومات بالكمبيوتر بأكمله هي سرعة المعالج، هذا كل هناك حاسبين وبمفس الموصفات ولكن أحدهما ذو معالج سرعته ضعف سرعة الآخر فمسجد الكمبيوتر ذو سرعة المعالج العالية يقوم بالعمل أسرع مرتين من الآخر.

وتحتوي وحدة المعالجة المركزية على جميع الوسائط المادية القادرة على معالجة البيانات وتتعدد التعليمات وصيغ عمليات الإحلال والإخراج وهي الممؤولة عن تحديد قدرة وسرعة الحاسب.

<http://www.shmokh.com/vb/showthread.php?s=٤٠c٩d٤٣٧b٧٤٤ad٤٠١٠٧٤٨f٧b٩٤c٩٠cd>

٢ - الذاكرة (Memory) (جهاز لتخزين الرئيسي) تقوم بتخزين البيانات والبرامج التي في طريقها للمعالجة عن طريق وحدة المعالجة المركزية.

٣ - أجهزة إدخال البيانات.

٤ - أجهزة إخراج البيانات.

٥- الأجهزة الإضافية لتخزين البيانات Secondary Storage devices التي تقوم بتخزين البيانات والبرامج للإستخدام في المستقبل، مثل محركات الأقراص الصلبة hard disk drivers ومحركات الأقراص المرنة floppy diskette drivers ومحركات الأقراص المدمجة CD rom drivers.

باتحاد الإجراءات اللازمة لربط شبكة المعلوماتية الموجودة لدى أي من فروعها بشبكة المعلوماتية الموجودة لدى مراكزها الرئيسية بحيث تقيد لدى المركز الرئيسي جميع العمليات المالية التي تجرى في الفروع، ومن لا يتقيد بذلك يتعرض للعقوبات الإدارية.

وليقوم الحاسب الآلي بعمله لا بد من وجود نظام تشغيل '، وهو يتكون من مجموعة متكاملة من البرامج والتعليمات التي تتحكم بالحاسب الآلي ووحداته المختلفة، وهو يمثل بصورة عامة حلقة الوصل بين المستخدم والحاسب وبين الحاسب وملحقاته، فنحن نقوم بإدخال التعليمات إلى الحاسب الآلي وهو يستقبلها في شكل إشارات رمزية خاصة به. هو آلة تقوم بمعالجة المعلومات ومعطياتها، وهذه المعلومات والمعطيات قد تكون بشكل أحرف أو أرقام أو صور أو أصوات، وبما أنه يقوم بمعالجة المعلومات والمعطيات فيمكن برمجته ليقوم بأعمال الجمع والطرح والضرب والقسمة بطريقة أكثر تعقيداً من الآلة الحاسبة العادية.

الحاسب الآلي هو عبارة عن جهاز إلكتروني قادر على إستقبال معطيات المعلومات التي يرغب في إدخالها وتخزينها به، وكذلك تخزين التعليمات الخاصة بالبرامج التطبيقية للقيام بمعالجة تلك

#### تعريفه :

يتكون نظام التشغيل من مجموعة متكاملة من البرامج والتعليمات التي تهيم وتتحكم في الحاسب ووحداته المختلفة، وهو يمثل بصفة عامة حلقة الوصل بين المستخدم والحاسب وكذلك بين الحاسب وملحقته.

- وظائفه

١- التحكم في عمل وحدات الإدخال والإخراج.

٢- تشغيل البرامج وإستدعائها من وحدات التخزين الثانوية إلى الذاكرة الرئيسية.

٣- تنسيق الإتصال بين الحاسب وبين البرامج التطبيقية ومساعدة هذا البرنامج على أداء عمليات الإدخال والإخراج.

٤- التحكم في تشغيل مجموعة من البرامج في وقت واحد.

٥- تنظيم العمليات التي يقوم بها الحاسب مما يؤدي إلى توفير الوقت وزيادة كفاءة الحاسب.

#### أنواعه :

وهي عديدة منها :

\* نظام التشغيل (Disk operation system) DOS أي نظام تشغيل القرص.

\* نظام التشغيل UNIX وبدأ إستخدام هذا النظام عام ١٩٦٩ على الأجهزة الكبيرة والمتوسطة وتم تعديله أحياناً للعمل على الحاسبات الشخصية (PC. Computer) وبعتبر من أقوى نظم التشغيل حيث أنه يعتمد في تصميمه على ترجمة البرامج إلى برامج صغيرة منفصلة مما يسهل فصل أي برنامج أو إضافة أي جديد

المعلومات وإيجاد الحل بسرعة شديدة، فهو يقوم باتباع تعليمات ويؤدي مهمات محططة ومبرمجة مسبقاً ويستطيع أن يؤدي هذه المهمات بسرعة حارقة قد تصل لملايين العمليات في الثانية<sup>١١</sup>. ولأن قيود العمليات التجارية يتم إدراجها في الدوائر الإلكترونية، بحيث تظهر على شاشة الحاسب الآلي ومن ثم تحزن على وسائط تخزين، ولأن هذه الوسائط تختلف فيما بينها لناحية قدرتها على إتساع وحفظ البيانات، لذلك لابد من تحديدها ومعرفة إيجابيات وسلبيات كل منها، وهذه الوسائط هي:

### الفقرة الأولى : القرص الصلب (Hard disk)

يوجد داخل الحاسب الآلي وهو المحزن الرئيسي للبيانات، وهو الوحيد الذي يملك الحجم والسرعة في التخزين مقارنة مع الأقراص الأخرى.

### الفقرة الثانية : القرص المرن (floppy disk)

هو قرص مربع الشكل، كال في البداية من النوع ذو الكثافة المصاعفة والذي يمكنه تخزين ٧٢٠ كيلوبايت وبعدها حل مكانه القرص ذو الكثافة العالية والذي بإمكانه تخزين ١,٤٤ ميجابايت.

### الفقرة الثالثة : القرص المضغوط (CD- Compact disk)

إن الحاجة إلى وسط تخزين ذو سعة تخزينية أكبر من تلك الخاصة بالقرص المرن أدى إلى ظهور القرص المضغوط، فإذا قارنا بين الإثنين نجد أن القرص المرن سعته لا تتعدى ١,٤٤ ميجابايت، أما القدرة التخزينية للقرص المضغوط فهي ٧٠٠ ميجابايت وهي في زيادة مستمرة عكس ما هو الحال في القرص المرن.

والقرص المضغوط على أنواع وهي ال CD- rom وهو كما يستدل من اسمه انه للقراءة فقط (Compact disk read only Memory) وفي هذه الأقراص نقرأ فقط ما كتب عليها، والنوع الآخر هو Read & Write وهذا النوع للقراءة والكتابة<sup>١٢</sup> وهو النوع الذي يهتما حيث تسمح عليه البيانات المحاسبية وقرأها عنه، وهو بدوره على نوعين: الأول يكتب عليه البيانات ولا يمكن محو ما كتب، والثاني يكتب عليه ويمكن محو ما كتب وإعادة الكتابة عليه.

<sup>١١</sup> - <http://www.c4arab.com/showac.php?acid=١٢٧>

<sup>١٢</sup>

وعملياً تُحزن المعلومات على القرص المضغوط أكثر مما تُحزن على القرص المرن لأن سعة التخزينية أكبر من تلك الخاصة بالقرص المرن، بالإضافة إلى ثبات المعلومات التي تُحزن عليه والمعلومات المخزنة على القرص المرن تمحى مع الوقت أما ما يُحزن على القرص المضغوط فيبقى.

## الفقرة الرابعة : القلم ( Memory stick )

سعة التخزينية تتراوح بين ٦٤ ميجابايت وواحد جيجابايت<sup>١٧</sup>، وهذا الوسيط في تطور مستمر لباحية سعته التخزينية.

## **المبحث الثالث: الضوابط على مسك الدفاتر التجارية الإلكترونية**

الدفاتر التجارية الإلكترونية تعتمد في مسكها على الحاسب الآلي بحيث تدخل القيود المحاسبية إليه ثم تحفظ على وسائط تخزين وبعد ذلك تفرع على أوراق، وهذه الآلية في العمل تسمح بالتلاعب في القيود المحاسبية ما لم يكن هناك ضوابط، لذلك وصغت بعض القوانين ضوابط لمنع التلاعب في الدفاتر التجارية الإلكترونية.

نبحث بداية في النظام اللاتيني ثم ننتقل إلى النظام الانجلوسكسوني.

### الفقرة الأولى: النظام اللاتيني

ضمن النظام اللاتيني نعالج القوانين التالية: اللبناني، الفرنسي، السعودي والإماراتي.

#### **١- القانون اللبناني:**

حدد السد الثالث (طرق العيد الآلية) من الأحكام التطبيقية في الملحق رقم ٤ من القرار رقم ١١١ تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢ (أصول تطبيق التصميم المحاسبي العام) للمرسوم رقم ٤٦٦٥ تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ مجموعة من الضوابط لمنع التلاعب في قيود الدفاتر التجارية الإلكترونية، حيث تطلب توافر عدة أمور وهي:

- المحافظة على الضمانة التي تؤمنها الطريقة التقليدية لمسك الدفاتر التجارية من حيث أماسة القيد للدفتر والسماح بإجراء عمليات الرقابة.
- إثبات بيانات الحاسب الآلي بصورة دورية على الورق أو بأية طريقة أخرى تؤمن الحفاظ على البيانات المذكورة وتضمن الثقة بفحواها كوسيلة إثبات قانونية، والبيانات المذكورة يقتضي أن تكون مرقمة ومؤرخة وتضمن مراجعة للمعطيات التي جرت معالجتها وفقاً لحدوثها الزمني، بطريقة تحول دون إضافة أو إلغاء أية قيود.

<sup>١٧</sup> - <http://www.Sahab.ws/٤٩٦٤/news/٤٤٦٣.html?print=١>



- إظهار أساس المعطيات المسجلة ومحتواها وإسناد كل قيد محاسبي إلى مستند ثبوتي حتمي وعدمها تكون الطريقة الآلية المستعملة في تسجيل المعطيات تتم دون أن تترك أثراً وراءها، فيجب أن تؤمن طريقة المعالجة إعادة جرد هذه المعطيات بوضوح.
- إمكانية التعرف في كل لحظة إطلاقاً من المعطيات المشار إليها أعلاه إلى مضمون الحسابات والبيانات والمعلومات الجاري تدقيقها.
- تضمن أعمال الرقابة حق المراقب الاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بتحليل وبرمجة وتنفيذ المعالجة الآلية وذلك من أجل الوصول إلى إجراء الفحوصات الحسابية اللازمة.
- تنظيم أعمال المعالجة الآلية للمحاسبة بطريقة تمكن من إجراء الرقابة على توفر ضوابط السلامة في المعالجة وعناصر الثقة في النتيجة.

من هذه الضوابط نجد أن القانون اللبناني صيق من نطاق التلاعب في الدفاتر الإلكترونية إلى أبعد حدود.

## ٢- القانون الفرنسي:

أخذ المشتزع الفرنسي بالشكل الإلكتروني للدفاتر التجارية وإستدل في قلوب التجارة العسوان القديم "les livres de commerce" بعنوان آخر "la comptabilité des commerçants" وإستعمل في القانون الفرنسي المحاسبي رقم ٣٥٣ الصادر عام ١٩٨٣ ومرسومه التطبيقي رقم ٨٣/١٠٢٠ الصادر في ٢٩/١١/٨٣ تعبير المستندات المعلوماتية المكتوبة Documents informatiques écrits للدلالة على الدفاتر الإلكترونية، حيث إعتبر في المادة ٣/٢ من المرسوم رقم ٨٣/١٠٢٠ أن المستندات المعلوماتية يمكن أن تحل مكان دفتر اليومية ودفتر الجرد<sup>١٠</sup>. ولكن لا يمكن إعتبار مسك الدفاتر بالصورة الآلية محصور فقط بدفتر اليومية والجرد إستناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة ٢ من المرسوم رقم ٨٣/١٠٢٠، إما دفتر الأستاذ أيضاً يمكن مسكه بالطريقة الآلية، لكن هذه الفقرة ذكرت فقط دفتر اليومية والجرد لأن المادة ٢ هي فقرتها السابعة كانت تتحدث عن التأشير عليهما<sup>١١</sup>.

<sup>١٠</sup> - article ٢, alinea ٣ du decret numéro ١٠٢٠/٨٣ du ٢٩/١١/١٩٨٣ pris en application de la loi numéro ٣٥٣/٨٣ du ٣٠/٤/١٩٨٣ et relatif aux obligations comptables des commerçants qui stipule "des documents informatiques écrits peuvent tenir lieu de livre journal et de livre d'inventaire, dans ce cas, ils doivent être identifiés, numérotés et datés des leur établissement par des moyens offrant toute garantie en matière de preuve".

<sup>١١</sup> - Lesguilher, Gerard, Joly Societes, Traite ٢, Comptes sociaux, series A, n°١٠.

وقد حدد القانون الفرنسي مجموعة من الأحكام المتعلقة باستعمال المعالجة بأسلوب المعلوماتية في مسك المحاسبة وذلك في التصميم المحاسبي العام وهذه الأحكام هي بمثابة صوابط لمنع التلاعب في هذه المحاسبة وتتمثل بالآتي<sup>١١</sup>:

- ضمان إجراء الرقابة عند الإقتضاء.
- الإعتماد على الورق وعند الإقتضاء على كل وسيط يوفر شروط الثقة المحددة في مسائل الإثبات، حيث يرقم ويؤرخ هذا الورق أو الوسيط ويلخص عليه وفق تسلسل تاريخي كل المعطيات المدخلة.
- إظهار أساس المعطيات ومحتواها بوصوح وإسناد كل قيد محاسبي إلى مستند ثبوتي خطي. وعندما تكون المعطيات ممسوقة بطريقة لا تترك أثراً وراءها، فيجب أن تؤكد بمستندات مكتوبة بوضوح.
- إمكانية إعادة تحديد عناصر الحسابات، المحتويات والمعلومات الجاري تدقيقها إبطاً من المعطيات المشار إليها أعلاه أو العثور على المعطيات المدخلة إبطاً من الحسابات والمحتويات والمعلومات، وعليه فإن كل رصيد حسابي يجب أن يؤديه كشف بالقيود التي أدت إلى إستخراج هذا الرصيد إبطاً من رصيد آخر للحساب نفسه.
- تضمين أعمال الرقابة حق الاطلاع على الوثائق المتعلقة بتحليل البرمجة وتنفيذ المعالجة الآلية وذلك من أجل الوصول إلى إجراء الفحوصات اللازمة.
- إمكانية إجراء الرقابة على توفر ضوابط السلامة والثقة.

بعد استعراض هذه الضوابط نجد تشابهاً كبيراً بينها وبين تلك المعتمدة في القانون اللبناني.

### ٣- القانون السعودي:

نصت المادة ٢ من نظام الدفاتر التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦١ تاريخ ١٤٠٩/١٢/١٧ هجري على ما يلي: "يجوز أن تدون البيانات الخاصة بالدفاتر التجارية عن طريق الحاسب الآلي، وذلك بالنسبة للمؤسسات والشركات التي تستخدم الحاسب الآلي في حساباتها وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات والقواعد التي تكفل صحة وسلامة البيانات التي يثبتها الحاسب الآلي". وفي المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لنظام الدفاتر التجارية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٩٩ تاريخ ١٤١٠/٧/٢٩ هجري المعدلة بالقرار الوزاري رقم ١١١٠ تاريخ ١٤١٠/١٢/٢٤ هجري حدد مجموعة من الصوابط التي تكفل صحة وسلامة البيانات<sup>١٢</sup>، وتتمثل بالآتي:

<sup>١١</sup> - Collection des Juris-Classeur commercial, Volume ٥, Livres De Commerce, Fasc. ٧٧, n°٢١٤ .

- السماح بالتفتيش عن المعلومات التي تكون على الحاسب الآلي في أي وقت.
- استخراج بيانات مطبوعة من الحاسب الآلي بشكل دوري منتظم، أسبوعي، شهري، وربع سنوي ..... وتكون هذه المخرجات مرقمة الصفحات ومؤرخة وتتضمن جميع المعلومات المدخلة في الحاسب الآلي لتكون مستنداً يمكن الرجوع إليه لتحديد أي إضافات أو حذف من المعلومات المدونة على تلك المخرجات بحيث يمكن ربط ومقارنة البود الظاهرة في المخرجات بمفردات المدخلات مفردة.
- تأييد كل بند من البنود الظاهرة في المخرجات بمستند مكتوب، وفي حالة غياب ذلك بسبب إدخال المعلومات مباشرة في الحاسب الآلي يجب أن يعزز البند بإيضاح مكتوب.
- إمكانية إستخراج وإعادة إستخراج المخرجات المذكورة أعلاه في أي وقت .
- توثيق نظام إدخال وتوجيه المعلومات (القيود المحاسبية) وبرامج الحاسب الآلي إذا كانت تعدها المنشأة بنفسها، والتعليمات المتعلقة بتشغيل الحاسب الآلي ووظائف وإختصاصات الأفراد الذين يقومون بتشغيله، وذلك للرجوع إليه عند الحاجة.
- توفير وسائل الأمن الكافية التي تكفل الحفاظ على أمن وسلامة أجهزة الحاسب الآلي وبرامجه ووجود صوابط رقابية كافية تحول دون التلاعب في البرامج والمعلومات المثبتة على الحاسب الآلي (المدخلات والمخرجات) وإمكانية فحص ومراجعة الوسائل والضوابط.

واعتبر أن المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي في مسك دفاترها التجارية، مسؤولة مسؤولية مباشرة عن صحة البيانات المحاسبية المدونة في الدفاتر التجارية، وبما يطابق فعلاً ما تم الاحتفاظ به لتلك البيانات والمستندات والمعلومات المحفوظة بالملفات، وفي حال حدوث ما يخالف ذلك تطبق على المنشأة وكل من تسبب في ذلك ما تقتضي به الأنظمة والتعليمات المعتمدة.

بعد إستعراض هذه الصوابط يظهر لنا أن القانون السعودي أثار مسألة لم يتعرض لها القانون اللبناني والفرنسي، وهي الحفاظ على أمن وسلامة أجهزة الحاسب الآلي وبرامجه، وهي مسألة غاية في الأهمية، فإذا كان عدم إتصال الحاسب الآلي بشبكة الأنترنت يمنع التلاعب فيه من خارج المنشأة، لكن تبقى إمكانية التلاعب في الحاسب الآلي وبياناته من داخل المنشأة لمن له إتصال بالحاسب المدرجة عليه البيانات المحاسبية.

#### ٤ - القانون الإماراتي:

نصت المادة ٣٨ من قانون المعاملات التجارية الإماراتي على أن "يستثنى التاجر الذي يستخدم في تنظيم عملياته التجارية الحاسب الآلي أو غيره من أجهزة التقنية الحديثة من أحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩<sup>١٨</sup> من هذا القانون وتعتبر المعلومات المستقاة من هذه الأجهزة أو غيرها من الأساليب الحديثة بمثابة دفاتر تجارية وتوضع صوابط عامة تنظم عمليات استخدامها بقرار من وزير الاقتصاد".

ثم صدر القرار الوزاري رقم ٧٤ المتعلق باستخدام الحاسب الآلي وغيره من أجهزة التقنية الحديثة بدلاً من الدفاتر التجارية في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٩٤ وحدد ضوابط تحرير وحفظ وإسترجاع البيانات المستقاة من الحاسب الآلي وغيره من أجهزة التقنية الحديثة، وهذه الضوابط على ثلاثة أنواع:

- النوع الأول: يتعلق بنظام الحاسب الآلي المعمول به لدى التاجر، حيث تطلبت المادة ٢ من هذا القرار ضرورة توافر أمرين في هذا النظام، الأول هو تأمين ضوابط رقابية كافية على نظام التشغيل تحول دون التلاعب في المعلومات والبيانات، والثاني هو ضمان السماح لنظام الحاسب بإستخراج البيانات المالية بصورة مباشرة وبإمكانية مراجعة تلك البيانات أيضاً.

- النوع الثاني: يتعلق بالبيانات المستقاة من الحاسب الآلي أو غيره من الأجهزة التقنية الحديثة، حيث أوجبت المادة ٣ من القرار المذكور ترقيم نسخ البيانات وتثبيت التاريخ عليها ألبا وتوقيع مراجع حسابات الشركة أو المديرين المحولين بالتوقيع على تلك النسخ وتثبيت التاريخ يدوياً، وتجميع النسخ المرقمة والمؤرخة والموقعة على النحو السابق بصورة دورية ووضعها ضمن ملفات تحتم وتؤرخ بمعرفة إدارة السجل التجاري الذي تبعه التاجر.

- النوع الثالث: يتعلق بمدة وكيفية الإحتفاظ بالبيانات المستقاة من الحاسب الآلي بإعتبارها بديلاً للدفاتر التجارية التقليدية، حيث تكون هذه المدة بالنسبة للملفات المؤرخة والمحتومة هي نصفها المقررة للإحتفاظ بالدفاتر التجارية أي خمس سنوات سداً للمادة الرابعة من هذا القرار.

من إستعراض الضوابط في القانون الإماراتي يظهر أنه:

\* أتى بضابط ليس له مقابل في القوانين التي إستعرضناها، حيث تطلب التوقيع على نسخ البيانات من قبل مراجع حسابات الشركة أو المديرين المحولين بالتوقيع على تلك النسخ وتثبيت التاريخ يدوياً، وهذا يصيق من نطاق التلاعب في الحسابات لأن حصول التلاعب في هذه الحالة يتطلب تواطؤ من كل شخص محول بالتوقيع على نسخ هذه البيانات.

<sup>١٨</sup> - هذه المواد تتعلق بموجب مسك الدفاتر التجارية.

\* الوحيد من بين القوانين التي إستعرضناها حدد مدة للإحتفاظ بالبيانات المستقاة من الحاسب الآلي.

### الفقرة الثانية: النظام الأنجلوسكسوني

لقد دخلت الدفاتر التجارية الإلكترونية في النظام القانوني الأنجلوسكسوني بشكل عملي قبل أن تدخل بشكل قانوني، ففي التعامل ابتثقت أعراف توفر الإمكانات الملائمة لمسك الدفاتر بالصورة الإلكترونية بما يحقق العاية من وجودها أصلاً من غير أن يكون هناك نص قانوني أو تنظيمي يحدد ضوابط ثابتة لهذه العملية .

وبمراجعة التشريعات المعتمدة نجد أن المشتري لم يشأ أن يقيد المسألة بخصوص ثابتة وترك للتطور العملي المجال واسعاً لصيغ العملية وآلية القيد والتسجيل وفقاً لما يظهر من عوائق يعمل على إزالتها أو ثغرات يعمل على سدها، خاصة من ناحيتين:

- القيد التفصيلي والإجمالي والربط بين فروع المؤسسة  
وباحية حفظ الأقراس وتثبيت القيود على أقراس غير قابلة للمحو .

## **المبحث الرابع: مخاطر استعمال الدفاتر التجارية الإلكترونية**

إستعمال الدفاتر التجارية الإلكترونية يستتبع المرور بعدة مراحل وهي: إحال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها وتحريتها وإخراجها، ومرور البيانات بكل هذه المراحل لا يحلو من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وبالتالي الإنقاص من مصداقيتها، هذه المخاطر مصدرها إما الخطأ أو العش ويمكن أن تنتج أيضاً عن عوامل خارجية أو داخلية، لكن بالرغم من وجود هذه المخاطر لا نستطيع أن نكر أهمية إستخدام الحاسب الآلي في مسك الدفاتر التجارية بطر المحجم العمليات التي يقوم بها في وقت موجز ولدقته في القيام بها.

### الفقرة الأولى: مخاطر الخطأ البشري الفني

ويعتبر الخطأ الأكثر حنوئاً ويكون في تصميم البرامج أو في إستعمالها.

#### **١- الخطأ في التصميم:**

قد يرتكب المبرمج programmer خطأ تقنياً عند ترجمة الهيكلية والتصميم للبرنامج المزمع إنشاؤه، وذلك عند صياغة لغة البرمجة التقنية التي يفهمها الكمبيوتر .

<sup>٤</sup> المبرمج: هو الشخص الذي يقوم ببناء البرامج وتجهيزها وفق ما يطلب منه، حيث يستخدم ما يدعى لغة البرمجة لتصميم البرامج التي يمكنها التفاهم مع الجهاز من جهة والإنسان من جهة أخرى.

كما قد يكون الخطأ ناجماً في الأساس عن التحليل المنطقي والتقسيم الموضوعين من قبل محلل البرامج الذي يصمم النظام ويوزع مهام البرمجة على المبرمجين.<sup>٢٠</sup>

## ٢ - الخطأ في الإستعمال:

هذا النوع من الخطأ يرجع إلى الإستخدام<sup>٢١</sup> السيء لبرامج الحاسب أو إلى الإستخدام السيء للحاسب نفسه، فقد يتم تشغيل أنظمة الحاسب من قبل عناصر غير كفوءة أو غير مدربة كفاءة. وقد تحصل أخطاء في مطلق الأحوال في إدخال المعلومات أو حتى عند إستخراج المطلوب منها، أو حتى في طريقة إستثمار البرنامج.

## الفقرة الثانية: مخاطر ناشئة عن العوامل الداخلية

تتمثل العوامل الداخلية في حدوث عطل داخلي في الشرائح الإلكترونية يؤدي إلى تعطيل النظام المعلوماتي وصياغ المعلومات المخزنة وهذا يعرض أرشفة المعلومات بصورة مستمرة، وهناك خطر آخر يتمثل بهلاك الوسائط الحافظة للبيانات المعلوماتية بانتهاء مدة صلاحيتها، مما يفرص بقلها قبل إنتهاء هذه المدة، بالإضافة إلى أن بعض الوسائط القديمة قد تصبح غير مقروءة من قبل النظم المعلوماتية الحديثة<sup>٢٢</sup>.

## الفقرة الثالثة: مخاطر ناشئة عن العوامل الخارجية

وهو يرجع إلى البيئة التي يوجد فيها الحاسب، سوء الأحوال الجوية من إختلاف في درجات الحرارة والرطوبة وإنتشار الأتربة والرمال فضلاً عن وجود مؤثرات كهرومغناطيسية أو كهروستاتيكية أو إهتزازات خارجية أو إنقطاع التيار الكهربائي الذي يغزي الأجهزة، قد يؤدي كله إلى حدوث أعطال تهدد سلامة المعلومات والبيانات التي يتم إدخالها أو تخزينها في الحاسب الآلي<sup>٢٣</sup>. لكن مع تتابع تطوير أجهزة الحاسب الآلي يصيق نطاق هذا الخطر إلى أبعد حدود.

<http://www.dewaniyat.net/forum/printthread.php?t=9454>

<sup>٢٠</sup> - الحجار، وسيم، الإثبات الإلكتروني، صائر، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٩ و ٤٠.

<sup>٢١</sup> - المستخدم User : هو الشخص الذي يستخدم البرامج الجاهزة في الكمبيوتر حيث يقوم بتشغيل الحاسب الآلي، وينتظر ظهور إشارة الجاهزية لبدء عمله بإحدى البرامج المعدة مسبقاً.

<http://www.dewaniyat.net/forum/printthread.php?t=9454>

<sup>٢٢</sup> - الحجار، وسيم، الإثبات الإلكتروني، مطبعة صائر، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٤١.

<sup>٢٣</sup> - المنيجي، أسامة أحمد شوقي، قيمة مستخرجت لتقنيات الطمية الحديثة ومدى حجيتها في الإثبات العدني، دراسة، مؤتمر معالجة المعلومات العلوية في الفرس ٢١ ونحنياتها - تقنيات الإتصال الحديث والوصول إلى المعلومة، بيروت ٧-٩/٢/٢٠٠١، ص ٣.

#### الفقرة الرابعة: مخاطر ناشئة عن الغش

وهذا النوع من المخاطر يحصل بطريقة مقصودة وتتمثل خطورته في أنه لا يترك أثراً وراءه ويسهل إخفاؤه، والغش المعلوماتي قد ترتكبه الجهة التي تعد الدفاتر التجارية بهدف تضليل الغير وقد يرتكبه الغير بهدف الإضرار بماسك هذه الدفاتر.

وهذا النوع الأخير من الغش لا يمكن حصوله من خارج المنشأة كون الدفاتر التجارية الممسوكة بواسطة الحاسب الآلي غير موصولة بشبكة المعلوماتية عن بعد، ولكن يمكن أن يحصل من داخل المنشأة وبإمكاننا تلافيه بوضع كلمة مرور لكل جهاز بحيث لا يمكن التلاعب ببيانات الحاسب الآلي إلا بمعرفة كلمة المرور .

#### **المبحث الخامس: نتائج اعتماد السجلات التجارية الإلكترونية**

من خلال ما تقدم عرضه يمكن القول أن مسك الدفاتر التجارية بالصورة الآلية له العديد من الإيجابيات، لكن بالمقابل نعتريه بعض السلبيات، نعالج الإيجابيات ثم ننتقل إلى تحديد السلبيات.

#### الفقرة الأولى: الإيجابيات

مسك الدفاتر التجارية بالطريقة الآلية يعود علينا بالكثير من الفوائد ويخلصنا من بعض التعقيدات التي تواجهنا في مسك الدفاتر التقليدية ويظهر ذلك من خلال:

- التخلص من الأخطاء الكتابية، وهي عادة تصاحب المعالجة اليدوية للدفاتر التجارية التقليدية، فالقيد الخطأ في دفتر التقليدي يصحح عن طريق إجراء قيد عكسي له، أما في الدفتر الإلكتروني فيمحي هذا القيد ويدرج مكانه القيد الصحيح دون أن تترك هذه العملية أي تشويه.

- السرعة في تدوين القيود المحاسبية، وهذا يعني التاجر من مسك بعض الدفاتر المساعدة مثل دفتر المسودة الذي يمسك بسبب ضيق الوقت وكثرة العمليات.

- زيادة فعالية الإشراف الإداري، لأن أنظمة الحاسب الآلي توفر لإدارة المنشأة أدوات تحليلية متنوعة وكثيرة نستطيع باستخدامها أن نفحص ونشرف على مختلف الأنشطة بالمنشأة.

وهذه الأساليب الرقابية الإضافية يمكن إستخدامها لزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية المحاسبية، فعلى سبيل المثال يمكن لنا أن نقارن بين نسب التشغيل الفعلية والنسب

المخططة، وإيضاً يمكن بصورة دائمة فحص عمليات تسوية الحسابات بسهولة وبصفة منتظمة وفي الوقت المناسب<sup>٢٤</sup>.

- التحديث الأوتوماتيكي لكل السجلات المرتبطة بالعملية التي تم إدخالها، ففي حال أدخلاً قيد محاسبي إلى سجل من السجلات، فإن هذا القيد يترج بصورة أوتوماتيكية في سجلات أخرى مرتبطة بالسجل المدرج عليه القيد.

### الفقرة الثانية: السلبات

بالرغم من الإيجابيات في مسك الدفاتر التجارية بالصورة الآلية، فلا بد وأن ننتبه إلى بعض السلبات التي يمكن التحفيف منها. نحدد هذه السلبات ثم نبحث في سبل معالجتها.

#### ١ - تحديد السلبات:

تتمثل هذه السلبات بما يلي :

- غياب المستندات والأدلة الملموسة في بعض الحالات .
- احتمالية ضياع البيانات المخزنة على الحاسب الآلي عند حصول أي عطل فيه.
- احتمال تزايد عدد الأشخاص غير المرخص لهم بالاتصال بالحاسب الآلي.
- فرض استخدام أنواع إضافية من الرقابة، وباستعمال أسلوب المعالجة الآلية يوفر علينا استخدام أنواع إضافية من الرقابة المعتمدة في حالة مسك الدفاتر التجارية بالصورة التقليدية، وذلك لتحقيق أهداف الرقابة الواجب الحصول عليها في الأنظمة اليدوية .
- وتشمل أنواع الرقابة الإضافية، الرقابة لمنع أو لإكتشاف أخطاء التشغيل، والرقابة لحماية البيانات من التدخل غير المسموح به باستخدام كلمات السر (المفاتيح) وذلك بهدف منع تنفيذ المهام غير المتجاسة بواسطة أشخاص لهم حق الإتصال مع السجلات من خلال نهاية طرفية مرتبطة مباشرة بالحاسب الآلي المركزي .
- إمكانية حصول أخطاء في برامج الحاسب الآلي، أو في طريقة إدخال هذه البرامج، فالحاسب الآلي يعمل وفق برامج ينقلها إليه ومن يقوم بإدخال هذه البرامج قد يحطيء في عملية الإدخال وقد يكون الخطأ في البرنامج نفسه .
- زيادة احتمال تداول وتغيير البرامج والبيانات بصورة غير رسمية، فعلاً ما تكون البرامج والبيانات مركزية ومحفوظة بشكل مقروء للألة سواء كان ذلك في جهاز كمبيوتر مركزي واحد أو في عدد من الأجهزة الموزعة في أنحاء مختلفة من المنشأة، ومن المرجح أن تحفظ برامج الحاسب الآلي التي تسمح بمعالجة البيانات وتغييرها في نفس المكان الذي توجد به البيانات، لذلك فله في حالة عدم وجود رقابة مناسبة يرداد احتمال تداول وتغيير البرامج والبيانات بصورة غير رسمية<sup>٢٥</sup> .

<sup>٢٤</sup> - <http://www.socpa.org.sa/AU/Au%20-%20.htm>

<sup>٢٥</sup> - <http://www.socpa.org.sa/AU/Au%20-%20.htm>



## ٢ - سبل معالجة السلبيات:

مسك الدفاتر التجارية بالطريقة الإلكترونية لا يخلو من السلبيات، لكن هذه السلبيات يمكن معالجتها وذلك من خلال:

- تخزين بيانات الحاسب الآلي على وسائط تخزين منفصلة عنه، وذلك لمنع ضياعها في حال حصول عطل فيه .

وعادة ما تخزن هذه البيانات على الأقراص الصلبة أو الأقراص المرنة.

اعتماد مفاتيح لإستخدام الحاسب الآلي، بحيث لا يمكن استعماله أو الدخول الى بياناته الا بمعرفة هذه المفاتيح.

- إجراء الرقابة على إدخال وتعديل بيانات الحاسب الآلي، وذلك لمنع التلاعب في قيود الدفاتر الإلكترونية.

إجراء الرقابة على برامج الحاسب الآلي وعلى طريقة إدخالها، وذلك لمنع حدوث خطأ في إدخال هذه البرامج ولمنع استعمال البرامج غير الصحيحة.

- إنشاء رقابة لمنع تداول وتغيير البرامج بصورة غير رسمية.

**خلاصة :** بعد إستعراض الإيجابيات والسلبيات في مسك الدفاتر التجارية الإلكترونية، نجد أن

الإيجابيات تفوق السلبيات، وحتى هذه السلبيات يمكن معالجتها أو التحفيف من أثارها.

## الفصل الثاني

### إعتماد النصوص القائمة لتبرير الدفاتر الإلكترونية

#### تمهيد:

أنشأ المشرع اللساني موجباً قانونياً وهو موجب مسك الدفاتر التجارية وألزم به فئة من التجار الطبيعيين والمعنويين فيما يستثنى منه فئة من هؤلاء التجار ثم حدد شروطاً لصحة مسك هذه الدفاتر.

وموجب مسك الدفاتر التجارية ليس هدفاً بذاته، إنما هو وسيلة إلى أهداف منها ما يتعلق بالتاجر ومنها ما يتعلق بغير التاجر، إذ أن الدفاتر التجارية عبارة عن أداة إثبات في مصلحة التاجر أو ضد مصلحته، كما أنها تصلح أساساً للتكاليف الضريبي ووسيلة ليعرف التاجر حال تجارته.

وقد تصم قانون التجارة تنظيماً مفصلاً للدفاتر التجارية لكن الأحكام الخاصة بهذا الموضوع ليست محصورة به إنما هناك نصوص نظامية في أماكن أخرى ذات علاقة بهذا الشأن وهي: قانون أصول المحاكمات المدنية، قانون العقوبات، قانون ضريبة الدخل، قانون الضريبة على القيمة المضافة والتصميم المحاسبي العام الصادر بالمرسوم رقم ٤٦٦٥ تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦.

وقانون التجارة لم يبحث أشكال الدفاتر التجارية، لكن التصميم المحاسبي العام بحثها من خلال الصوابط التي وضعها لمنع التلاعب في الدفاتر التجارية الإلكترونية وذلك في مرحلة لاحقة لصدر قانون التجارة .

لذلك لا يمكن أن نعتبر أحكام قانون التجارة شاملة للشكلين التقليدي والإلكتروني، مما يدعونا إلى استعراض الأحكام الخاصة بالدفاتر التجارية لمعرفة مدى إمكانية تطبيقها على الدفاتر الإلكترونية.

نبدأ مع الدفاتر التجارية التي ألزم المشرع بمسكها وذلك في مبحث أول، ثم نحدد الأشخاص الملزمين بمسك الدفاتر التجارية في مبحث ثانٍ، ثم نعالج في مبحث ثالث شروط صحة الدفاتر التجارية وحفظها، ثم نتناول أهداف مسكها في مبحث رابع، وبعد ذلك نبحث في جزاء الإخلال بمسك الدفاتر التجارية وفعاليتها في مبحث خامس.

## المبحث الأول: الدفاتر التجارية الإلزامية

حدد قانون التجارة اللبناني<sup>٢٦</sup> هذه الدفاتر بدفترتي اليومية والجرد، بينما حددها القانون الفرنسي<sup>٢٧</sup> بثلاثة دفاتر وهي: دفتر اليومية، دفتر الجرد، ودفتر الأستاذ، في حين حددها القانون السعودي<sup>٢٨</sup> بـ دفتر اليومية الأصلي، دفتر الجرد ودفتر الأستاذ العام، فيما حددها قانون التجارة اليمني<sup>٢٩</sup> بـ دفتر اليومية الأصلي ودفتر الجرد، بينما قانون التجارة المصري<sup>٣٠</sup> حددها بـ دفتر اليومية ودفتر الجرد.

ولأن قانون التجارة اللبناني الرم فقط بمسك دفترين، بينما للتصميم المحاسبي العام اللبناني الرم بأربعة دفاتر إذ أضاف إلى دفترتي اليومية والجرد دفترين وهما الأستاذ والإلزامات<sup>٣١</sup>، لذلك

<sup>٢٦</sup> - المادة ١٦ من قانون التجارة اللبناني.

<sup>٢٧</sup> - article ٢, alinea ١ du décret numéro ١٠٢٠/٨٣ du ٢٩/١١/١٩٨٣ pris en application de la loi numéro ٣٥٣/٨٣ du ٣٠/٤/١٩٨٣ et relatif aux obligations comptables des commerçants qui stipule "tout commerçant tient obligatoirement un livre journal, un grand livre et un livre d'inventaire".

<http://www.legifrance.gouv.fr/texteconsolide/ADHBR.htm>

<sup>٢٨</sup> - المادة الأولى من نظام الدفاتر التجارية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦١ تاريخ ١٤٠٩/١٢/١٧ هجري نصت على أنه: "يجب على كل تاجر أن يمسك الدفاتر التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بين مركزه المالي بدقة، وبين ما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بتجارته، ويجب أن تكون هذه الدفاتر منتظمة وباللغة العربية، ويجب أن يمسك على الأقل الدفاتر الآتية: دفتر اليومية الأصلي، دفتر الجرد، ودفتر الأستاذ العام".

<http://www.commerce.gov.sa/circular/٨-١.asp>

<sup>٢٩</sup> - المادة الثانية من قانون التجارة اليمني رقم ٣٢ لسنة ١٩٩١ م المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨، نصت على أنه: "يجب أن يمسك التاجر على الأقل الدفترين الآتيين:

١- دفتر اليومية الأصلي

٢- دفتر الجرد"

<http://www.yemen.gov.ye/egov/justice-arabic/٢٠٠٣/٢١-qoanin/١٠٢٩١٠٤٣٨٢٧٣٥٢٢٠١٣٣٢>

<sup>٣٠</sup> المادة ٢١ من قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ نصت على ما يلي: "على كل تاجر يجاور رأس ماله المستثمر في التجارة عشرين ألف جنيه أن يمسك الدفاتر التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها وعلى وجه الخصوص دفتر اليومية والجرد بطريقة تكفل بين مركزه المالي وما له من حقوق وما عليه من ديون متعلقة بالتجارة".

<http://smsmaelaw.com/vb/showthread.php?t=٢٦٦٣>

<sup>٣١</sup> المادة الثامنة من التصميم المحاسبي العام (المرسوم رقم ٤٦٦٥، تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦).

يطرح السؤال التالي: هل نأخذ في تحديد الدفاتر الإلزامية بما نص عليه قانون التجارة ونهمل ما ورد في التصميم المحاسبي العلم لم يعتبر هذا الأخير مكملاً لقانون التجارة؟

أجاب مجلس شوري الدولة اللبناني على ذلك في القرار رقم ٣٨٩ تاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤ وقد ورد فيه "إن المادة ١٦ من قانون التجارة والمعطوفة على المادة ٦ منه أوجبت على كل شخص، حقيقياً كان أو معوياً، له صفة التاجر، أن يمسك إلى جانب دفتر اليومية دفتر جرد"<sup>٣٢</sup>. وبذلك يكون مجلس شوري الدولة قد أخذ فقط بما ورد في قانون التجارة. وهذا أيضاً ما أحده به الفقه اللبناني إذ اعتبر أن الدفاتر الإلزامية هي دفتر اليومية والجرد، وذلك وفق رأي مجموعة من القانونيين<sup>٣٣</sup>. لكننا نرى أن أحكام التصميم المحاسبي العام ملزمة، ولا تتعارض مع أحكام قانون التجارة إنما تعتبر مكملة لها، وبالتالي يجب أن تعتبر الدفاتر الإلزامية أربعة دفاتر وليس إثنين. بعد تحديد الدفاتر الإلزامية بـ دفتر اليومية والجرد منتقل إلى تحديد ماهية كل منهما.

### الفقرة الأولى: دفتر اليومية livre journal

نعرف هذا الدفتر ثم نحدد الإيجابيات والسلبيات في مسكه.

#### ١ - تعريف دفتر اليومية:

نصت المادة ١٦ من قانون التجارة<sup>٣٤</sup> في تعريفها لدفتر اليومية على أن "يسجل فيه يوماً فيوم جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه إلى مشروعه التجاري أو على الأقل عندما يحول

<sup>٣٢</sup> - مجلس شوري الدولة، قرار رقم ٣٨٩، تاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤، ثابت/الدولة اللبنانية - وزارة المالية، العدل ١٩٨٥ ص ٣٠٨.

<sup>٣٣</sup> - ناصيف، الياس، الكامل في قانون التجارة، الجزء الأول (الموسسة التجارية) عويدت للطباعة والنشر، ١٩٩٩، ص ٥٨.

إدوار عيد، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، الجزء الرابع عشر، ١٩٩١، ص ٣٨٧.

- حلمي الحجار، القانون القضائي الخاص، الجزء الأول، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦، ص ١٨٦.

<sup>٣٤</sup> - بقايتها المادة ١/٣ من المرسوم الفرنسي رقم ٨٣/١٠٢٠ تاريخ ١١/٢٩/١٩٨٣ الذي وضع موضع التطبيق القانون رقم ٨٣/٣٥٣ تاريخ ٨٣/٤/٨٣، م ٣ من نظام الدفاتر التجارية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦١ تاريخ ١٧/١٢/١٤٠٩ للهجرة، م ٢٧ من قانون المعاملات التجارية الإماراتي، وم ٣١ من قانون التجارة اليمني.

دور ذلك نوع العمل في المؤسسة، يسجل فيه شهرياً نتائج تلك الأعمال شرط في هذه الحالة الأخيرة أن يحفظ جميع الوثائق التي تمكن من مراقبة صحة تلك الأعمال يوماً فيوم.....<sup>٣٥</sup>.

نستنتج من نص هذه المادة:

— أن المبدأ في التسجيل في هذا الدفتر هو القيد بصورة يومية، والإستثناء هو القيد بصورة شهرية.

— أنه عند إجراء القيد بصورة شهرية يجب الاحتفاظ بالوثائق الثبوتية.

والمشترع هنا تطلب الاحتفاظ بالوثائق الثبوتية في حالة القيد الشهري فقط<sup>٣٦</sup>، في حين أوجب القضاء اللبناني إسداد كل تسجيل محاسبي الى وثيقة ثبوتية<sup>٣٧</sup> وهو ما أحده به المشترع الفرنسي<sup>٣٨</sup>، مما يثير التساؤل حول هدف قانون التجارة اللبناني من إشتراط الاحتفاظ بالوثائق الثبوتية في حالة القيد الشهري فقط، لكن بالرغم من هذا التساؤل فلا بد من التنبه بأهمية الهدف من السماح بإجراء القيد بصورة شهرية في المنشآت التي يربكها القيد بصورة يومية وهو التيسير على التجار.

هذا بالنسبة للتعريف القانوني لدفتر اليومية، أما بالنسبة للتعريف الفصائي فقد عرف مجلس شورى الدولة اللبناني دفتر اليومية بأنه: "السجل الذي يبين يوماً بعد يوم جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه إلى المهنة وكل قيد يبين طبيعة العملية والمبلغ"<sup>٣٩</sup>.

<sup>٣٥</sup> - هذه المادة قيل تعديلها بموجب القانون الموضوع موضع التصديق بالمرسوم رقم ٩٨٠٠ تاريخ ١٩٥٠/٤/٢٨ كانت تعرف دفتر اليومية بالآتي: "يجب أن يقيد فيه يوماً بيوم جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه الى مشروعه التجاري وأن يقيد بالجملة شهراً شهراً النفقات التي أنفقا على نفسه وعيئلته". وبمقارنة النص القديم بالنص الجديد للمادة ١٦ نجد أن النص الجديد يساير الواقع العملي أكثر من النص القديم، حيث حذف المشترع عس التاجر في إعائه من قيد النفقات الشخصية والعائلية وفي إجزائه له بإجراء القيد بصورة شهرية.

<sup>٣٦</sup> - في حين أوجبت المادة ٧ من التصميم المحاسبي لعام إسداد كل تسجيل محاسبي الى وثيقة ثبوتية.

<sup>٣٧</sup> - مجلس شورى الدولة، قرار رقم ٩٦، تاريخ ١٩٨٥/٢/١٣، وزارة المالية/الشركة العربية للسعريات والخدمات، العدد ١٩٨٥، ص ٥٠٤.

مجلس شورى الدولة، رقم ١٧٩، ١٩٨٨/٧/٧، مؤسسة سليم حنا وشركاه والشركاه في هذه المؤسسة/الدولة - وزارة المالية العدد ١٩٨٩، ص ٩.

- مجلس شورى الدولة، قرار رقم ١٧٧، تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٤، الدولة اللبنانية/شركة كاتنكس، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية المعنوية التابع للجامعة اللبنانية.

<sup>٣٨</sup> - article ١٦, alinea ٢ du code de commerce qui stipule: "les documents comptables et les pièces justificatives sont conservés pendant dix ans".

<sup>٣٩</sup> مجلس شورى الدولة، رقم ٩٦، تاريخ ١٩٨٥/٢/١٣، الدولة - وزارة المالية/الشركة العربية للسعريات والخدمات، العدد ١٩٨٥، ص ٥٠٤.

أما التعريفات الفقهية لدفتر اليومية فقد تعددت، فمن الفقهاء من إعتبر بأنه الدفتر الذي يسجل فيه التاجر يوماً فيوم جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه إلى مشروعه التجاري<sup>١٠</sup>، وثاني إعتبر أنه سجل يومي لنشاط التاجر<sup>١١</sup>، وثالث إعتبره بمثابة الدكرة المحاسبية للمشروع بحيث يشمل كل الأعمال القانونية والإقتصادية التي تستفيد منها المنشأة<sup>١٢</sup>، ورابع إعتبره دفتر لتسجيل العمليات التجارية بتسلسلها التاريخي يوماً بيوم<sup>١٣</sup> وخامس إعتبر أنه يسجل الأعمال المؤثرة في الدمة المالية للمنشأة، عملية عملية ويوماً بيوم<sup>١٤</sup>، وكل هذه التعريفات ذات جوهر واحد.

بعد تعريف دفتر اليومية ينتقل الى مسألة إعتداد دفتر مساعدة له، وبعد أن قانون التجارة اللبناني لم يأت على ذكر هذه الدفاتر<sup>١٥</sup>.

أما مجلس الشورى اللبناني وفي قرار صادر عنه، قبل بمبدأ وجود دفتر يومية مساعدة<sup>١٦</sup> وبهذا القرار يكون مجلس شوري الدولة قد أترك أهمية الدفاتر اليومية المساعدة. أما القانون الفرنسي فقد أجاز إعتداد دفتر يومية مساعدة وذلك في المادة ٥ من المرسوم رقم ٨٣/١٠٢٠<sup>١٧</sup>.

<sup>١٠</sup> - انوار عيد، المرجع السابق الإشارة فيه، ص ٢٨٧.

<sup>١١</sup> - سلمان بو ذياب، القانون التجاري، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٣١.

<sup>١٢</sup> - viandier, Alain, actes de commerce - commerçants-activité commerciale, presses universitaires de france paris, ١٩٨٦ n°١٦٧, p١٧٣.

<sup>١٣</sup> - Dekeuwer-Défossez, Françoise et Blary-clement, édith. droit commercial, montchrestien E.J A , Paris, ٧<sup>ème</sup> éd, ٢٠٠١, n°٢٢١, p١٩٠.

<sup>١٤</sup> - Piedelièvre, Alain et Piedelièvre, Stéphane, Actes de commerce-commerçants-fonds de commerce, Dalloz, ٢<sup>ème</sup> éd, ١٩٩٩, n°١٠٨, p١٠٢.

<sup>١٥</sup> - في حين أجازت المادة التاسعة من التصميم المحاسبي العام استعمال دفتر يومية مساعدة وقد جاء فيها " يمكن للمؤسسة ان تستعمل دفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة وقد لمتطلباتها وحاجاتها ويتم، بصورة دورية، تجميع المعطيات المسجلة في اليوميات المساعدة في دفتر يومية وأستاذ مركبين .

<sup>١٦</sup> - مجلس شوري فتوة، رقم ٩٦، تاريخ ١٣/٢/١٩٨٥، وراية المالية/الشركة العربية للمصرفيات والخدمات، العدل ١٩٨٥، ص ٥٠٤، وفي هذا القرار قضى مجلس شوري فتوة بأنه "لا يتوجب بمقتضى المادة ١٦ من قانون التجارة قيد كل عدة جبرية في دفتر اليومية، إذ يمكن إستعمال طريقة أخرى لصبط الدفاتر كدفتر الحروطوش، لو أبة طريقة حديثة أخرى، ويعتد تسجيل نتيجة هذه اليوميات في دفتر اليومية، ويكون هذا القيد متوافقاً وأحكام المادة ١٦ الأنظمة الذكر"

<sup>١٧</sup> - article ٥, alinea ١ du décret numero ١٠٢٠, ٨٣ du ٢٩/١١/١٩٨٣ stipule que " le livre - journal et le grand livre sont détaillés en autant de journaux auxiliaires et de livres auxiliaires que les besoins du commerce l'exigent".

في النهاية يلخص إلى أن دفتر اليومية وفقاً للقانون اللبناني هو: سجل لضبط العمليات والحسابات التجارية بصورة يومية مع إمكانية إجراء القيد بصورة شهرية.

## ٢- الإيجابيات والسلبيات في مسك دفتر اليومية:

مسك دفتر اليومية فيه الكثير من الإيجابيات لكنه لا يخلو من بعض السلبيات، وإيجابياته تتمثل

بـ:

أ - أنه يضبط ويحصر بشكل يومي أعمال المنشأة والحسابات الخاصة بها، والتسجيل في دفتر اليومية هو تسجيل للأعمال والحسابات يوماً بيوم.

ب - أنه يمثل أداة إثبات دقيقة وتفصيلية حيث أن القيد فيه يتم عملاً بعمل ويوماً بيوم، مما يسمح بالقول أن دفتر اليومية هو أداة إثبات لكل قيد وعمل حصل مع التاجر في نطاق تجارته.

ج - أن وجوده ضروري لوجود دفتر الأستاذ الذي تنقل إليه قيود دفتر اليومية بحيث تنظم العمليات ذات النوع الواحد في مجموعة واحدة.

أما سلبياته فتتمثل بالصعوبات التي يثيرها وأولها الوقت الذي يتطلبه تسجيل العمليات والحسابات، والتاجر يسجل في دفتر اليومية كل أعماله بصورة يومية ومنظمة بحيث يكون عليه القيام بالعمل ومن ثم تسجيله وعملية التسجيل تتطلب بعض الوقت مما يؤدي إلى تصيق وقت العاملين في الشأن التجاري، هذا بالإضافة إلى إزداد احتمال حصول الأخطاء الكتابية مع تزايد الأعمال.

لكن هذه المشاكل يمكن معالجتها أو التخفيف من أثرها بالوسائل التالية:

- \* اعتماد دفتر الخرطوش: بحيث تسجل عليه كافة العمليات بصورة غير منتظمة لا تتطلب الكثير من الوقت ثم تنقل فيما بعد بصورة منتظمة إلى دفتر اليومية.
- \* الاستعانة بمحاسبين: فالعانون لا يفرص على التاجر القيام بعملية التكوين بنفسه إنما يمكن له أن يستعين بمن لديه الخبرة في تدوين القيود المحاسبية، مما يتيح تلافي مشكلة ضيق الوقت، بالإضافة إلى أن العيد سيكون أكثر دقة وبنظامية لأن القائم به لديه الخبرة في تدوين القيود المحاسبية.

\* اعتماد الحاسب الآلي في تدوين القيود المحاسبية: وهي الوسيلة الأمثل بين هذه الوسائل حيث أن الوسائل السابقة وإن كانت تخفف من المشكلة، إلا أنها تتطلب إما جهداً أو تكاليف

---

- article ٥, alinea ٢ stipule que "Les écritures portées sur les journaux et les livres auxiliaires sont centralisées une fois par mois au moins sur le livre-journal et le grand livre"

مادية، أما اعتماد الحاسب الآلي فإنه يؤمن القيد في دفتر اليومية بمجرد حصول العملية ودون حاجة إلى تكاليف إضافية. وإعتماد الحاسب الآلي في إجراء الفيود المحاسبية هو حالياً ما تعتمد عليه غالبية المؤسسات والشركات التجارية لأنه يحقق الكثير من الفوائد ويجب الكثير من السبلبيات، إضافة إلى أنه يساهم في التطور التكنولوجي.

### الفقرة الثانية: دفتر الجرد livre d'inventaire

يبدأ مع تعريف دفتر الجرد ثم يبحث في تعديل المادة ١٦ من قانون التجارة اللبناني التي ألزمت بمسك هذا الدفتر.

#### ١ - تعريف دفتر الجرد:

المادة ٢/١٦ من قانون التجارة اللبناني فرصت على التجار وقف حساباتهم وإجراء جردة سنوية لجميع عناصر منشاتهم بغية وضع الموازنة وحساب الأرباح والخسائر، وأوجبت على الأقل إحتواء دفتر الجرد على الموازنة<sup>١٤</sup> وحساب الأرباح والخسائر.

وبذلك يكون المشرع اللبناني قد عرف دفتر الجرد من خلال تحديد عناصره، لكنه لم يحدد مضمون كل من هذه العناصر<sup>١٥</sup>.

ومجلس شوري الدولة اللبناني إعتبر في أحد القرارات الصادرة عنه "أن دفتر الجرد يتضمن وصفاً وتعداداً لجميع عناصر المشروع التجاري من موجودات وديون، وتدويناً لحساب الأرباح والخسائر والميراثية"<sup>١٦</sup>. وهذا القرار أيضاً عرف دفتر الجرد من خلال عناصره ولم يحدد معنى كل منها وبذلك يكون مجرد تطبيق لما ورد في قانون التجارة .

بعد إستعراض كل هذه التعريفات، نحصل إلى أن دفتر الجرد هو الدفتر الذي يضم على الأقل الموازنة وحساب الأرباح والخسائر.

<sup>١٤</sup> - قانون التجارة الفرنسي عرف الموازنة بأنها تصف على حدة العناصر الإيجابية والسلبية للمنشأة وتظهر بصورة واضحة رؤوس الأموال الصافية

<sup>١٥</sup> - أما التصميم المحاسبي العام اللبناني فقد عرف دفتر الجرد في المادة ٥/٨ منه بأنه الدفتر الذي يحتوي عناصر الجرد والميراثية وحساب النتيجة وأسماء دفتر الجرد والميراثية، لكنه لم يترك هذه العناصر دون تحديد لمعناها إنما عرف حساب النتيجة في المادة ١٧ منه وفي مادته ١٩ حدد محتوى الميراثية.

وبذلك يكون التصميم المحاسبي لعام قد أكد على التعريف الوارد في قانون التجارة، لكنه لم يترك عناصر دفتر الجرد بدون تحديد.

<sup>١٦</sup> - مجلس شوري الدولة، رقم ٤٦، تاريخ ١١/٩/١٩٩٥، الإلوة السنوية دف المصلحة المشتركة لحصر التبع والتبناك/الدولة وزارة المالية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية.



هذا بالنسبة لتعريف دفتر الجرد في القانون اللبناني، أما بالنسبة للقانون الفرنسي فقد أوجب المشرع الفرنسي في الفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون التجارة مراقبة وجود وقيمة العناصر الإيجابية والسلبية للذمة المالية للمشروع عن طريق الجرد الذي يجري مرة في السنة على الأقل وفي الفقرة الثالثة من ذات المادة أوجب مسك محاسبة سنوية عند انتهاء الأعمال وحدد مصمومها بثلاثة عناصر هي: الميزانية وحساب النتيجة والملحق<sup>٥١</sup>.

وفي المرسوم رقم ٨٣/١٠٢٠ وبعد أن إعتبر دفتر الجرد من الدفاتر الإلزامية (المادة ١/٢)<sup>٥٢</sup> عرفه في المادة ٦/١ منه بأنه كشف للعناصر الإيجابية والسلبية، ثم في الفقرة الثالثة من ذات المادة فرض نقل الحسابات السنوية إلى دفتر الجرد كل سنة ما عدا الحالة التي يجب فيها نشر هذه الحسابات بواسطة الملحق في سجل التجار والشركات<sup>٥٣</sup>.

يستنتج من كل هذه النصوص:

— أن القانون الفرنسي يميز بين نوعين من المستندات المحاسبية وهي: الدفاتر المحاسبية التي حددها المرسوم ٨٣/١٠٢٠ بثلاثة دفاتر (دفتر اليومية والأستاذ والجرد)، والحسابات السنوية التي ضمنها ثلاثة عناصر (الميزانية وحساب النتيجة والملحق).

— أن القانون الفرنسي أوجب نقل الحسابات السنوية إلى دفتر الجرد لكنه أورد على ذلك إستثناء.

وقد عرفت محكمة التمييز الفرنسية تعريف الجرد بأنه جدول وصفي وتحميني لمختلف العناصر الإيجابية والسلبية<sup>٥٤</sup>.

<sup>٥١</sup> - alinea ٢, article ٨ du code de commerce stipule "elle doit contrôler par inventaire, au moins une fois tous les douze mois, l'existence et la valeur des éléments actifs et passifs du patrimoine de l'entreprise".

alinea ٣, article ٨ du code de commerce stipule que "elle doit établir des comptes annuels à la clôture de l'exercice au vu des enregistrements comptables et de l'inventaire, ces comptes annuels comprennent le bilan, le compte de résultat et une annexe, qui forment un tout indissociable".

<sup>٥٢</sup> - alinea ١, article ٢ du décret numéro ١٠٢٠/٨٣ stipule que "tout commerçant tient obligatoirement un livre journal, un grand livre et un livre d'inventaire".

<sup>٥٣</sup> - alinea ١, article ٦ du décret numéro ١٠٢٠/٨٣ stipule que: "l'inventaire est un relevé de tous les éléments d'actif et de passif .....".

- alinea ٣, article ٦ stipule que "les comptes annuels sont transcrits chaque année sur le livre d'inventaire, sauf lorsqu'ils doivent être publiés en annexe au registre du commerce et des sociétés".

<sup>٥٤</sup> - Cass. Com., ١٤ dec. ١٩٦٠, Dalloz, p ٤٠٢, note Dalsage.

وعلى الصعيد الفقهي نجد من عرف دفتر الجرد بأنه يجمع العناصر التي تعبر عن وضع المؤسسة<sup>٥٥</sup>.

وبمقارنة القانون اللبناني بالقانون الفرنسي، نجد مفهوم دفتر الجرد في القانون اللبناني مختلف عنه في القانون الفرنسي.

## ٢ - تاريخ دفتر الجرد في القانون اللبناني:

عدل المشرع اللبناني المادة ١٦ من قانون التجارة بموجب القانون الموضوع موضع التنعيد بالمرسوم رقم ٩٨٠٠ تاريخ ١٨/٥/٤١ بحيث أصبحت المادة ٢/١٦ تنص على ما يلي: "وعليه أيضاً أن يجري جردة سنوية لجميع عناصر مؤسسته وأن يوقف جميع الحسابات بعية وضع الموازنة ووضع حساب الأرباح والخسائر، وأن يدون على الأقل الموارد وحساب الأرباح والخسائر في دفتر الجرد، وإذا خلا دفتر الجرد من عناصر الجردة التفصيلية يجب أن تنظم الوثائق المتعلقة بها وأن تحفظ طوال المدة المنصوص عليها في المادة ١٩ من قانون للتجارة".

أما المادة ١٦ القديمة وفيما يتعلق بدفتر الجرد فقد نصت على ما يلي: "دفتر الجرد والموازنة اللذان يجب تنظيمهما مرة على الأقل في السنة"، وبمقارنة النص القديم بالنص المعدل يتضح أن:

\* النص المعدل ألزم التجار بدفتر الجرد بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الإلزام بعناصره أما النص القديم فقد ألزم بدفتر الجرد بصورة مباشرة، حيث استعمل المشرع عبارة دفتر الجرد والموازنة.

\* النص القديم كان أوضح من النص المعدل للاحية تسمية دفتر الجرد باسمه لا من خلال عناصره.

\* النص القديم لم يحدد عناصر دفتر الجرد، أما النص المعدل فقد حدد هذه العناصر.

\* النص المعدل ميز بين جرد تفصيلي وجرد إجمالي للاحية الاحتفاظ بالوثائق الثبوتية، حيث أوجب ذلك فقط عندما يكون الجرد إجمالياً، في حين أوجب التفصاء اللبناني إسناد كل تسجيل محاسبي إلى وثيقة ثبوتية، حيث اعتبر أن مسك السجلات المعروضة لا يقتصر على القيد في تلك السجلات فحسب، بل يقتضي الاحتفاظ بما يرافق تلك السجلات من مستندات متصلة بها<sup>٥٦</sup>.

<sup>٥٥</sup> - Germain, Michel, G.Ripert/R.Roblot, Traite de Droit commercial, librairie générale de droit et de jurisprudence, ١٥<sup>ème</sup> éd, ١٩٩٣, n°٤٣٧, p ٣١٦.

<sup>٥٦</sup> مجلس شورى الدولة، رقم ٩٦، تاريخ ١٣/٢/١٩٨٥، وراة المالية/الشركة العربية للتقريات والخدمات، لعدل ١٩٨٥، ص ٥٠٤.

بعد تحديد وتعريف الدفاتر التي الرم التجار بمسكها ( les livres obligatoires)، سنقل الى الكلام عن أنواع أخرى من الدفاتر إحتار التجار مسكها لدواعي تجارتهم وهي الدفاتر الإختيارية ( les livres facultatifs). وهذه الدفاتر تختلف في عندها من تجارة الى أخرى ومن أهمها: دفتر الأستاذ<sup>٥٧</sup>، دفتر الإلتزامات، دفتر صور الرسائل، دفتر المسودة، دفتر الصندوق، دفتر الأوراق التجارية ودفتر المخزن.

وهذه الدفاتر لم يأت على ذكرها قانون التجارة اللبناني، إنما أشار إليها قانون أصول المحاكمات المدنية في المادة ١٦٨ منه<sup>٥٨</sup>.

وبذلك يكون القانون اللبناني قد أجاز إستعمال دفاتر إختيارية كما فعلت الكثير من القوانين مثال القانون اليمني والقانون الإماراتي والقانون السعودي والقانون الفرنسي<sup>٥٩</sup>، وهذا أيضاً ما أخذ به الفقهاء الفرنسيين، فمنهم من إعتبر دفتر البيع والشراء من الدفاتر الإختيارية<sup>٦٠</sup> ومنهم من إعتبر دفتر الصندوق والأوراق التجارية من الدفاتر الإختيارية<sup>٦١</sup>.

---

مجلس شورى الدولة، رقم ١٧٧، تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٤، الدولة اللبنانية/شركة كالتكس، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية.

<sup>٥٧</sup> - بعض القوانين إعتبرت هذا دفتر من الدفاتر الإلزامية مثل القانون الفرنسي (م ٤ من القرار رقم ١٠٢٠/٨٣) والقانون البحريني (م ٢٠ منه) والقانون السعودي (م ١ من نظام الدفاتر التجارية) .

<sup>٥٨</sup> - نصت هذه المادة على أنه 'يجوز للقاضي في النزاع القائم بين التجار أن يعزل أو يرد بحسب ظروف القضية، البينة التي تستخلص من الدفاتر التجارية غير الإلزامية أو من الدفاتر التجارية الإلزامية غير المنتظمة'.

<sup>٥٩</sup> - المادة ٣٣ من قانون التجارة اليمني رقم ٣٢ لسنة ١٩٩١ نصت على أنه: 'تقيد في دفتر الجرد تفاصيل البصاعة الموجودة عند التاجر في آخر سنة المالية أو بيان إجمالي عنها إذا كانت تفاصيلها واردة في دفتر وقوائم مستقلة وفي هذه الحالة تعتبر هذه الدفاتر والقوائم جزءاً متكاملاً للدفتر المذكور'.

المادة ٣ من نظام الدفاتر التجارية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦١ تاريخ ١٤٠٩/١٢/١٧ هجري أجرت إستعمال دفتر يومية مساعدة، والمدة ٤ منه أجرت قيد بدفتر الجرد بصورة إجماليه إذا كانت التفاصيل واردة بدفتر أو قوائم مستقلة.

- المادة ٥ من المرسوم رقم ٨٣/١٠٢٠ تاريخ ٨٣/١١/٢٩.

<sup>٦٠</sup> - <http://www.pme.gouv.fr/informations/entreprise/8.htm>

<sup>٦١</sup> - Legeais, Dominique, Droit commercial et des affaires, édution dalloz, Paris, ١٥<sup>ème</sup> éd, ٢٠٠٣, n°١١٠, p ٥١.

**خلاصة:** في نهاية هذا المبحث نجد أن شكل الفاتر التجارية ليس له أي تأثير على أنواعها، وبالتالي ليس هناك ما يمنع من مسك الفاتر التجارية الإلزامية والإختيارية بالشكل الإلكتروني. ولكن يبقى السؤال: هل هذه الفاتر ضرورية جميعها في حال أتبع النظام الإلكتروني؟

## المبحث الثاني: الأشخاص الملزمون بمسك الدفاتر التجارية

لم يحصر المشتري اللبناني الأحكام المتعلقة بالطاق الشخصي لمسك الدفاتر التجارية في قانون التجارة، إنما ورع هذه الأحكام بين قانون التجارة وقانون ضريبة الدخل وذلك وفقاً لمعيارين مختلفين، ففي قانون التجارة ربط بين الصفة التجارية وموجب مسك الدفاتر التجارية، أما في قانون ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ فقد ربط بين أساس التكاليف وموجب مسك الدفاتر التجارية. وإطلاقاً من هذين للمعيارين نعرف بين أشخاص ملزمين بمسك الدفاتر التجارية وأشخاص معينين من مسكها.

### الفقرة الأولى: المكلفون في قانون التجارة

ربط المشتري اللبناني في قانون التجارة بين الصفة التجارية وموجب مسك الدفاتر التجارية، فمن حيث المبدأ ألزم كل من التجار والشركات التجارية بمسك الدفاتر التجارية وأعفى الشركات المدنية من هذا الموجب.

لكنه أورد على هذا المبدأ إستثناء متعلق بالشركات المدنية التي تتخذ شكل الشركة المعفلة أو التوصية المساهمة حيث ألزمها بمسك الدفاتر التجارية. نبحث بدايةً المبدأ ثم نتناول الإستثناء عليه.

### ١ - التجار والشركات التجارية

ألزم المشتري اللبناني كل من له صفة تجارية بمسك الدفاتر التجارية، سواء كان تاجراً فرداً أو شركة تجارية وذلك في المادة ١٦ من قانون التجارة<sup>١٦</sup> التي حددت أنواع الدفاتر الواجب مسكها وقد ورد فيها: "على كل شخص حقيقياً كان أو معنوياً، له صفة التاجر أن بمسك دفتر يومية ...."، وقد حددت المادة ١/٩ من قانون التجارة معنى الصفة التجارية إذ إعتبرت أن التجار هم:

أولاً: الأشخاص الذين تكون مهنتهم القيام بأعمال تجارية

ثانياً: الشركات التي يكون موضوعها تجارياً.

وبذلك تكون المادة ١٦ معطوفة على المادة ١/٩ من قانون التجارة قد إعتبرت أن الملزمين

بمسك الدفاتر التجارية هم:

— التاجر الفرد. أما غير التاجر فإنه غير ملزم بمسك الدفاتر التجارية حتى لو قام

بأعمال تجارية منفردة.

<sup>١٦</sup> - بدأت المعنى المادة ١/٨ من قانون التجارة الفرنسي.

وفي إطار الرام التاجر الفرد بمسك الدفاتر التجارية نشير الى أن المادة ١٠ من قانون التجارة<sup>١٣</sup> إستثنت صغار التجار من مسك الدفاتر التجارية، والبعض يرجع ذلك الى ما يتطلبه مسك الدفاتر التجارية من وقت وأعباء لأن هذا الأمر يتطلب جهداً وتكاليف لا طاقة لهؤلاء التجار الصغار على تحملها<sup>١٤</sup>.

— الشركة التجارية. أما الشركة المدنية وهي التي يكون موضوع نشاطها مدياً فهي معفاة من مسك الدفاتر التجارية.

بعد أن حددنا الأشخاص الملزمين بمسك الدفاتر التجارية بالتاجر الفرد والشركة التجارية، يتساءل هل هذا الموجب محصور بالتاجر اللبناني؟

نعتمد أن هذا الموجب ليس محصوراً بالتاجر اللبناني فحسب، إنما يمكن أن يشمل التاجر الأجنبي إذا مارس التجارة في لبنان، وذلك إستناداً الى نص المادة ١٦ من قانون التجارة التي لم تحصر هذا الموجب بالتاجر اللبناني.

وقد أكدت محكمة إستئناف جبل لبنان على ذلك حيث إعتبرت أن اللبناني الذي يتعاطى تجارة خارج لبنان يعتبر تاجراً في لبنان لكنه لا يلزم بمسك دفاتر تجارية في لبنان إذا لم يتعاطى ضمن بلاده أعمالاً تجارية إذ أن إلزام مسك الدفاتر يقتصر في البلاد التي يمارس فيها التاجر تجارته<sup>١٥</sup>.

ولقد أيضاً على ذلك القرار الصادر عن مجلس شوري الدولة الذي إعتبر أن المؤسسة التي يكون مركزها في الخارج ولها فروع ووكالات في لبنان يجب عليها أن تملك حسابات مستقلة تكون فيها نتائج أعمالها في لبنان<sup>١٦</sup>. وهذا أيضاً ما أكد عليه الفقهاء<sup>١٧</sup>.

<sup>١٣</sup> - نصت المادة ١٠ من قانون التجارة على أن الأفراد الذين يمتطون تجارة صغيرة أو حرفه بسيطة دون دفاتر علمية رهينة كالتابع الطواف أو البائع بالميومة أو الذين يقومون بنظبات صغيرة على البر أو سطح الماء لا يحصرون للواجبات المختصة بالدفاتر التجارية.....

<sup>١٤</sup> - سلمان بونياب، المرجع السابق الإشارة فيه، ص ١٣٠.

— عنان خير، القانون التجاري اللبناني، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ١٩٩٧، ص ١٠١.

<sup>١٥</sup> - محكمة إستئناف جبل لبنان المدنية، قرار رقم ١٦٨، تاريخ ٢٤ أيار ١٩٦٢، النشرة القضائية ١٩٦٤، ص ٤٩٩.

<sup>١٦</sup> - مجلس شوري الدولة، قرار رقم ١٤٨، تاريخ ١٨/٥/١٩٧٧، النشرة القضائية، ص ١٩٩.

<sup>١٧</sup> - طه، مصطفى كمال، أساسيات القانون التجاري والقانون البحري، أدار الجامعة، بيروت، ص ٧٤.

— العربي، محمد فريد والفقي، محمد السيد، القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٩٠.

وبذلك يكون موجب مسك الدفاتر التجارية شاملاً لكل من يمارس التجارة في لبنان سواء كان لبنانياً أو أجنبياً، حيث يتعلق الأمر بممارسة العمل التجاري على الأراضي اللبنانية بعض النظر عن جنسية من يمارس هذا العمل.

## ٢ - الشركات المغفلة والتوصية المساهمة المدنية:

حدد المشرع اللبناني نطاق مسك الدفاتر التجارية بكل شخص حقيقي ومعنوي له الصفة التجارية مما يعني أن الشركات المدنية وهي التي يكون موضوع نشاطها مدنياً معفاة من هذا الموجب، لكنه وجد أن الأهمية الخاصة لبعض الشركات إقتضت إحصاعها لجميع موجبات التجار ومنها مسك الدفاتر التجارية حتى لو كفت مدنية وذلك في المادة ٢/٩ من قانون التجارة، حيث الرمت للشركات المدنية التي تتخذ شكل الشركة المغفلة والتوصية المساهمة بكل موجبات التجار ومنها موجب مسك الدفاتر التجارية.

وبذلك يكون المبدأ هو إخضاع الشركات التجارية لموجب مسك الدفاتر التجارية والإستثناء هو إخضاع الشركات المدنية التي تتخذ شكل الشركة المغفلة أو التوصية المساهمة لهذا الموجب، وبما أن المشرع اللبناني لا يلزم بمسك الدفاتر التجارية إلا الشركات المدنية التي تتخذ شكل الشركة المغفلة والتوصية المساهمة، فمعنى هذا أن الشركات المدنية التي تتخذ الأشكال الأخرى للشركات التجارية لا تخضع لهذا الموجب.

وبصدد مسك الشركات المدنية للدفاتر التجارية، لا بد من إثارة مسألة وجوب أو عدم وجوب مسك الدفاتر التجارية من قبل الشركاء في هذه الشركات، فمسك الشركة المغفلة المدنية للدفاتر التجارية لا يثير أية مشكلة إذ أننا أمام شركاء مساهمين لا يكتسبون الصفة التجارية وبالتالي لا يلتزمون بمسك الدفاتر التجارية، أما في شركة التوصية المساهمة فالأمر يختلف إذ أننا أمام فئتين من الشركاء:

— الفئة الأولى: تضم الشركاء الموصين الذين لا يكتسبون الصفة التجارية.

— الفئة الثانية: هي فئة الشركاء الموصين الذين يخضعون لدات النظام القانوني الذي يخضع

له أعضاء شركة التضامن (م ٢٢٩ من قانون التجارة) وكل شريك في شركة التضامن يكتسب صفة التاجر القانونية (م ٥٣ من قانون التجارة) ومن له هذه الصفة يلتزم بمسك دفاتر تجارية، وهذا ما يدعونا الى طرح السؤال التالي: هل يجب على هؤلاء الشركاء أن يمسكوا دفاتر تجارية مستقلة عن دفاتر الشركة؟

هذا الأمر هو محل خلاف فقهي<sup>٦٩</sup> حيث يرى بعض الفقهاء بأنه على الشركاء المفوضين في شركة للتوصية المساهمة أن يمسكوا دفاتر تجارية .

بيما يرى البعض الآخر أن هؤلاء الشركاء غير ملزمين بتمسك دفاتر تجارية إكتفاءً بـدفاتر الشركة، إلا إذا كانت لهم تجارة مستقلة عن تجارة الشركة<sup>٧٠</sup>. و يرى أن الرأي الأخير هو الجدير بالتأييد إذ أن الدفاتر الممسوكة من قبل الشركاء المفوضين لن تكون سوى تكرار لدفاتر الشركة.

### الفقرة الثانية: المكلفون في قانون ضريبة الدخل

مير المشتزع اللبناني في قانون ضريبة الدخل رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ بين ثلاث فئات من المكلفين بـضريبة الدخل على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية:

— الفئة الأولى: المكلفون على أساس الربح الحقيقي.

— الفئة الثانية: المكلفون على أساس الربح المقطوع.

— الفئة الثالثة: المكلفون على أساس الربح المقدر.

ثم ربط بين أساس التكلفة وموجب تمسك الدفاتر التجارية حيث أُلزم بتمسك الدفاتر التجارية كل من المكلفين على أساس الربح الحقيقي والمكلفين على أساس الربح المقطوع وأعفى المكلفين على أساس الربح المقدر من تمسك هذه الدفاتر (المادة ٢/١٠ من قانون ضريبة الدخل).

والمكلف على أساس الربح المقدر هو من لا يكلف على أساس الربح الحقيقي أو المقطوع (المادة ٢٤ من قانون ضريبة الدخل)، وقد جرى التطبيق الإداري على أن تتناول طريقة الربح المقدر صغار المكلفين وتعتمد الإدارة الضريبية عدة مؤشرات لهذا التحديد منها: صالة رأس المال الموظف، إستخدام يد عاملة قليلة وصالة الواردات، وقد عدت المذكرة الداخلية رقم ٤٤٢ تاريخ ١٩٦٠/٤/٤ المكلفين على طريقة الربح المقدر ولكن هذا التعداد جاء على سبيل المثال لا الحصر<sup>٧١</sup>.

### ١ — المكلفون على أساس الربح الحقيقي:

ورد في المادة ١/١٠ من قانون ضريبة الدخل: "لأجل تحديد الربح الصافي الخاضع للضريبة يجب على كل مكلف ملزم بتمسك السجلات التجارية عملاً بقانون التجارة أن يقدم تصريحاً عن ربحه الحقيقي أو عن مجموع وارداته" وقصد بذلك المكلفين على أساس الربح الحقيقي.

<sup>٦٩</sup> - العريني، محمد فريد والفقهي، محمد السيد، القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٩١.

<sup>٧٠</sup> - فليبا، شارل وصفا، بيل، فوجيز في شرح قانون التجارة، الجزء الأول، دار البيرويل، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص ٤٩.

<sup>٧١</sup> - أمين صالح، الأسس القانونية والمحاسبية لضريبة الدخل في لبنان، الجزء الأول، دار الجديد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٨١ وما يليها.



ثم في المادة ١١ منه عند المكلفين الواجب عليهم تقديم التصريح عن ربحهم الحقيقي ومن هذه الفئات شركات الأشخاص وشركات الأموال ذات الصفة التجارية. وبذلك يكون المشتري اللبناني قد أحصى المكلفين على أساس الربح الحقيقي بما فيهم الشركات ذات الصفة التجارية لموجب منك الدفاتر التجارية.

## ٢ - المكلفون على أساس الربح المقطوع:

نصت المادة ١٧ من قانون ضريبة الدخل: "على المكلفين غير الخاصين لطريقة التكاليف على أساس الربح الحقيقي أو على أساس الربح المقدر أن يقدموا إلى الدوائر المالية قبل أول شباط من كل سنة تصريحاً عن مجموع وارداتهم الحاصلة خلال السنة السابقة". وبما أن غير المكلف على أساس الربح الحقيقي أو على أساس الربح المقدر هو المكلف على أساس الربح المقطوع فإنه على المكلفين على أساس الربح المقطوع أن يقدموا التصريح عن مجموع وارداتهم ومجموع الواردات الواجب إتخاذها أساساً لتحديد الربح الصافي المقطوع يستخرج من سجل اليومية المصنوع عليه في قانون التجارة (المادة ١٩ من قانون ضريبة الدخل). معنى هذا أن كل مكلف على أساس الربح المقطوع ملزم بمسك سجل اليومية، وهو ما أكد عليه أحد الفقهاء<sup>٧١</sup>.

وبصدد الكلام عن المكلفين على أساس الربح المقطوع لا بد وأن نشير إلى المادة ٤/٢ من التصميم المحاسبي العام التي أجارت للمؤسسات المكلفة على أساس الربح المقطوع مسك محاسبة يقدية تتألف بصورة الزامية من دفتر اليومية تفيد فيه الواردات والنفقات ومن سجل للأصول الثابتة<sup>٧٢</sup>. وبذلك يكون المشتري اللبناني قد تساهل مع هؤلاء المكلفين وحفف من الموجبات المحاسبية الملقاة على عاتقهم، حيث أجاز لهم الإكتفاء بسجل للأصول الثابتة بدلاً من دفتر الجرد. وقد تساهل أيضاً المشتري الفرنسي في موجب مسك الدفاتر التجارية مع بعض من لهم الصفة التجارية من المنشآت الصغيرة عن طريق إحتصار المستندات المحاسبية وذلك في القانون رقم ٩٤/١٢٦ الصادر بتاريخ ١١ شباط ١٩٩٤ الذي أضاف بعض المواد إلى قانون التجارة<sup>٧٣</sup>.

<sup>٧١</sup> - قطيش، عبد الرؤوف، ضريبة الدخل في لبنان، دار الطلوع، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ١٢٠.

<sup>٧٢</sup> - ويعنى به وفق ما هو متعارف عليه الدفتر الذي ينون عليه اسم الأصل، قيمته، تاريخ شراؤه، نسبة إستهلاكه السنوي وقيمة إستهلاكه السنوي.

<sup>٧٣</sup> - la loi Madelin numéro ١٢٦/٩٤, du ١١ février ١٩٩٤ qui a prévu dans les articles ١٧-١ à ١٧-٤ du code de commerce un regime de comptabilite spécifique pour les petites entreprises.  
article ١٧-١ "les personnes physiques placées sur option ou de plein droit sous le regime reel simplifié d'imposition peuvent n'enregistrer les creances et les dettes qu'à la clôture de l'exercices et ne pas établir d'annexe"

وما يجب أن يشير إليه بصدد الربط بين مسك الدفاتر التجارية وأساس التكلفة، هو أن المكلف على أساس الربح المقطوع أو المفتر له أن يطلب تكلفه على أساس الربح الحقيقي. لكن من اختار طريقة التكلفة على أساس الربح الحقيقي ليس له أن يطلب الرجوع في السنوات التالية إلى طريقة التكلفة على أساس الربح المقطوع أو المفتر (المادة ١٢ من قانون صريية الدخل).

**خلاصة:** بعد أن عرضنا للأحكام الخاصة بالمكلفين بمسك الدفاتر التجارية، يظهر أنه لا تعارض بينها وبين مسك الدفاتر التجارية بالصورة الإلكترونية.

### **المبحث الثالث: شروط صحة الدفاتر التجارية وحفظها**

فرص المشرع البناني مسك الدفاتر التجارية، ووضع مجموعة من القواعد المتعلقة بشروط صحتها وهي تتمحور حول التأشير عليها وأصول التدوين فيها وأصول مسكها كما حدد مدة يجب الاحتفاظ بها خلالها، ومن البديهي أن تكون هذه القواعد خاصة بالدفتر الإلزامية دون الاختيارية لأن الدفاتر الاختيارية غير ملزمة للتجار إنما هم من إختاروا مسكها بإرادتهم ولحاجة تجارتهم، وإذا كان المشرع لا يلزم بمسك هذه الدفاتر فالأولى أن لا يلزم بشروط في مسكها وهو ما أكد عليه بعض الفقهاء<sup>٧٤</sup>.

يحدد بداية المقصود بالتأشير على الدفاتر التجارية، ثم يعالج أصول التدوين فيها وأصول مسكها واللغة والعملية الواجب اعتمادها ومدة الاحتفاظ بها.

#### **الفقرة الأولى: التأشير على الدفاتر التجارية**

في المرحلة الأولى نبحث في التأشير<sup>٧٥</sup> على الدفاتر التجارية لأنها الصيغة الواجب تحققها قبل القيام بإجراء أي قيد محاسبي، وقد أكد على ذلك مجلس شوري الدولة حيث إعتبر أن السجل الذي

---

article ١٧- ٤ "les personnes physiques soumises au régime d'imposition des micro-entreprises peuvent ne pas établir de comptes annuels".

<sup>٧٤</sup> - فاييا، شارل وصفاء، بيلار، الوجيز في شرح قانون التجارة، الجزء الأول، دار البيريل، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص ٥١.

<sup>٧٥</sup> - هو التهير الذي استخدمه بعض الفقهاء، فاييا، شارل وصفاء، بيلار، الوجيز في قانون التجارة، الجزء الأول، دار البيريل، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص ٥١.

يجري ترقيم صفحاته والنأشير عليه بعد إنتهاء السنة السفقة لسنة التكليف هو سجل لا تتواهر فيه أحد الشروط القانونية<sup>٧٦</sup>.

حدد المشترع اللبناني مجموعة من الخطوات الواجب إتباعها قبل التدوين في الدفاتر التجارية وذلك في المادة ١٨ من قانون التجارة<sup>٧٧</sup> التي نصت على أنه يجب أن توضع للدفاتر المذكورة أرقام وأن يعلم عليها ويوقعها قاضي الصلح أو رئيس المحكمة البدائية في المدن التي تعقد فيها هذه المحكمة، ووفقاً لنص هذه المادة لا بد من القيام بثلاث خطوات وهي: التعليم، الترقيم والتوقيع. وهذا يستوجب تحديد المقصود بكل منها تفصيلاً.

### ١- التعليم:

تعليم الدفتر يكون بوضع محصر رسمي مختصر (petit process - verbal) في أول الدفتر أو في آخره<sup>٧٨</sup> يذكر فيه البيانات التالية<sup>٧٩</sup>:

- إسم المؤسسة أو الشركة ورقم وتاريخ ومكان للتسجيل التجاري.
- نوع الدفتر (دفتر يومي تفصيلي أو دفتر جردة تفصيلي أو إجمالي).
- توقيع المسؤول قانوناً عن المؤسسة أو الشركة.

### ٢- الترقيم:

الترقيم يكمن في إعطاء رقم للصفحات التي يتألف منها الدفتر<sup>٨٠</sup> وقد أوجبت المادة ١٨ من قانون التجارة ترقيم صفحات الدفاتر التجارية لتكون منتظمة بشكل متسلسل وذلك بهدف منع التلاعب فيها بزعم بعض صفحاتها أو تغييرها بوضع صفحات أخرى مكانها.

### ٣- التوقيع:

يقصد بذلك أن يضع القاضي توقيعه الكامل أو المختصر بجانب رقم كل صفحة.

<sup>٧٦</sup> - مجلس شوري الدولة، رقم ٣٤، تاريخ ١٩٨٧/٢/٤، مؤسسة أبناء بشارة كرم/الدولة اللبنانية- ورواية عملية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية العتوبية التابع للجامعة اللبنانية

<sup>٧٧</sup> - يندلها المادة ٢/٢٤ من قانون تجاره لدولة البحرين، المادة ٣٤ من قانون تجارة اليمن، المادة ٢/٢٩ من قانون المعاملات التجارية الإماراتي، وفي القانون الفرنسي يندلها المادة ٢/٢ من المرسوم رقم ٨٣/١٠٢٠.

<sup>٧٨</sup> - المحمود، أحمد، شرح قانون التجارة اللبناني، الجزء الأول، مطابع صادر، ١٩٧٤، ص ٣٦٧.

<sup>٧٩</sup> - كميل سلامة، دليل التاجر في موجبات التجارة، ١٩٧، ص ٩٢ وما يليها.

<sup>٨٠</sup> - collection des Juris-Classeurs, commercial, volume ٥, livres de commerce, fasc ٧٧, n°

وقانون التجارة اللبناني أوجب التأشير على دفترَي اليومية والجرد<sup>٨١</sup>، والقانون الفرنسي أيضاً أوجب في المادة ٢/٢ من المرسوم رقم ٨٣/١٠٢٠<sup>٨٢</sup> التأشير على دفترَي اليومية والجرد فقط بالرغم من أنه حدد الدفاتر الإلزامية بـدفتر اليومية والجرد والأسناد.

وما يجب أن نشير إليه هو أن القانون اللبناني قد أوجب التأشير على الدفاتر التجارية قبل استعمالها فقط، في حين أوجبت بعض القوانين التأشير على الدفاتر التجارية ليس فقط قبل استعمالها إنما أيضاً عند انتهاء صفحاتها مثل القانون الإماراتي والقانون البحريني والقانون المصري<sup>٨٣</sup>. ويعتقد أن هذا الأمر يشكل صائباً إضافياً لمنع التلاعب في الدفاتر التجارية.

ولم كان التأشير وقوامه التعليم والترقيم والتوقيع على أوراق الدفتر التجاري قابل للتطبيق على الدفتر التقليدي فإنه لا يقل التطبيق على الدفتر الإلكتروني، كون هذا الأخير لا يعتمد الوسيط الورقي، وهو ما يطرح السؤال حول كيفية التأشير على الدفاتر الإلكترونية؟

عملياً يؤشر على الدفاتر الإلكترونية من خلال توقيع وتعليم وترقيم الأوراق التي تفرع عليها البيانات المستقاة من الحاسب الآلي، فبعد تدوين القيود بوسطته تظهر على شاشته ومن ثم تفرغ على الورق وهذا الورق هو الذي يؤشر عليه من المحكمة التجارية، ويتم ذلك قبل نقل أي بيان إليه. ومسألة إحتلاف أسلوب التأشير بين الشكل التقليدي والشكل الإلكتروني لم يتطرق لها القانون اللبناني، في حين راعى القانون الفرنسي هذا الموضوع وولك التطور الذي طرأ على الدفاتر التجارية وذلك في المادة ٢/٢ من المرسوم رقم ٨٣/١٠٢٠، إذ أوجب ترقيم وتأريخ هذه الدفاتر منذ اعتمادها بالوسائل التي توفر كل الضمانة في الإثبات<sup>٨٤</sup>.

<sup>٨١</sup> - في حين أحصى التصميم المحاسبي العم (الملحق رقم ٤ من القرار التطبيقي رقم ١١١ تاريخ ٢٢ شباط ١٩٨٢) لموجب التأشير ليس فقط دفترَي اليومية والجرد إنما أوجب ذلك بالنسبة لدفتر الإلتزامات، وعملياً يتم التأشير على دفتر اليومية ودفتر الجرد ودفتر الإلتزامات.

<sup>٨٢</sup> article ٢/٢ du décret ١٠٢٠/٨٣ du ٢٩ novembre ١٩٨٣ qui stipule: "Le livre journal et le livre d'inventaire peuvent, à la demande du commerçant, être cotés et paraphés dans la forme ordinaire et sans frais, par le greffier du tribunal de commerce ou, le cas échéant, du tribunal de grande instance statuant en matière commerciale, au registre duquel le commerçant est immatriculé chaque livre reçoit un numéro d'identification repertorié par le greffier sur un registre spécial"

<sup>٨٣</sup> م ٢/٢٤ من قانون التجارة لدولة البحرين، م ٢/٢٩ من قانون المعاملات التجارية الإماراتي، م ٣/٢٥ من قانون التجارة المصري.

<sup>٨٤</sup> - article ٢/٣ du décret ١٠٢٠/٨٣ stipule que: " Des documents informatiques écrits peuvent tenir lieu de livre - journal et le livre d'inventaire; dans ce cas, ils doivent être identifiés, numérotés et datés des leur établissement par des moyens offrant toute garantie en matière de preuve".

## الفقرة الثانية: أصول التدوين في الدفاتر التجارية

نصت المادة ١٧ من قانون التجارة<sup>٨٥</sup> على أنه "يجب أن تطم الدفاتر التجارية الإلزامية بحسب التواريخ وبلا بياض ولا فراغ ولا نقل إلى الهامش ولا تحشية بين السطور ولا محو"، تستنتج من هذه المادة أنه عند إجراء القيد في الدفاتر التجارية الإلزامية يجب مراعاة:

— التسلسل في القيد: فالعمليات التي تترجم إلى قيود يجب أن تسجل وفقاً لتاريخ حصولها أي وفقاً لتسلسلها التاريخي.

— التماسك في القيود: بحيث يحلو الدفتر من البياض (blanc) أو الفراغ (lacune)<sup>٨٦</sup> بهدف منع الإضافة إليه في منطقة الفراغ أو البياض.

— عدم النقل إلى الهامش (transports en marge) وإجراء التحشية بين السطور (interligne) لمنع إضافة بيانات أو تغييرها وعدم المحو (effacage) لإزالة بيان أو تغييره، وهذا نسل كيف نصحح القيد الخطأ ما دام المحو ممنوعاً؟

الجواب هو بإجراء قيد معاكس (contrepassation) للقيد الخطأ<sup>٨٧</sup>. فإذا وقع خطأ في أحد القيود، يعتمد إلى تصحيحه بإجراء قيد عكسي (قيد تصحيحي) في الجانب الآخر الدائن أو المدين من الدفتر<sup>٨٨</sup>.

وإن كان تصحيح القيد الخطأ بإجراء قيد معاكس ينطبق على الدفاتر التقليدية فهو لا ينطبق على الدفاتر الإلكترونية، لأن القيد الخطأ فيها يمحي وينرح مكانه القيد الصحيح ولا يحتاج لإجراء قيد معاكس.

<sup>٨٥</sup> - يقابلها المادة ١/٨ من القانون البلجيكي الصادر بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٥، المادة ١/٢٥ من قانون التجارة المصري، المادة ١/٢٤ من قانون التجارة لسنة البحرين الصادر بالمرسوم رقم ٧ لسنة ١٩٨٧، المادة ١/٢٩ من قانون المعاملات التجارية الإماراتي، المادة ٣٤ من قانون التجارة اليمني.

<sup>٨٦</sup> - يقابلها المادة ٣/١٦ من قانون التجارة الفرنسي وهذه المادة نصت على منع البياض والتعبير من أي نوع، وهذا معط ما جاء في قانون التجارة الفرنسي فيما يتعلق بنظامية الدفاتر التجارية.

<sup>٨٧</sup> - ناصيف، لياس، المرجع المذكور، ص ٦٠.

- فابيا، شارل وصفا، بيار، الوجيز في قانون التجارة، الجزء الأول، دار البيريل، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص ٥١.

<sup>٨٨</sup> - عيد، إدوار، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتشفيذ، الجزء الرابع عشر (الإثبات)، ١٩٩١، ص ٣٩١.

### الفقرة الثالثة: أصول مسك الدفاتر التجارية

حددت المادة ٦ من التصميم المحاسبي العام (أصول مسك المحاسبة) مجموعة من القواعد الأساسية لمسك الحسابات، لإيضاح هذه القواعد وصغت مجموعة من الأحكام التطبيقية في البند الثاني من الملحق رقم ٤ للقرار رقم ١١١ تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢ (المتعلق بأصول تطبيق التصميم المحاسبي العام) ويمكن إجمال هذه الأحكام بالتالي:

- ١- تسجيل العمليات وفقاً لتسلسلها التاريخي<sup>٨٩</sup>، بحيث تسجل كل عملية وفقاً لتاريخ حصولها وهو أيضاً ما أوجبه المادة ١٧ من قانون التجارة .
- ٢- إستعمال طريقة القيد المزدوج، لضمان متابعة العمليات وإجراء التدقيق المحاسبي والمقصود بطريقة القيد المزدوج أن كل عملية أو تعبير في الدمة المالية هو موضوع لتسجيل مزدوج، قيد في الجانب المدين لحساب وقيد بقيمة معادلة في الجانب الدائن لحساب آخر<sup>٩٠</sup>. وهذه الطريقة في القيد تسمح بمراقبة الحسابات عن طريق الحسابات الأخرى وتحد من الخطأ، حيث أن مجموع الجانب الدائن يجب أن يعادل مجموع الجانب المدين بسبب التسجيل المزدوج<sup>٩١</sup>. وقد إنتكرت طريقة القيد هذه في القرن الرابع عشر من قبل التجار في شمال إيطاليا<sup>٩٢</sup>.

- ٣- إعتناء تصميم للحسابات يتضمن التفاصيل الكافية التي تمكن من تسجيل العمليات وفقاً للقواعد المحاسبية المرعية الإجراء (الفقرة الثانية من البند الثاني من الملحق التطبيقي رقم ٤) وعندما لا تكفي الحسابات الواردة في التصميم المحاسبي<sup>٩٣</sup> لتسجيل العمليات بصورة

<sup>٨٩</sup> - يفايلها المادة ١/٨ من قانون التجارة الفرنسي.

<sup>٩٠</sup> - Collection des Juris-Classeur commercial, Volume ٥, Livres De Commerce, Fasc. ٧٧, n°١٦.

<sup>٩١</sup> - Piedelièvre, Alain et Piedelièvre, Stéphane, Actes de commerce, commerçants, fonds de commerce, Dalloz, ٢<sup>ème</sup> ed, ١٩٩٩, n° ١١٢, p ١٠٦.

<sup>٩٢</sup> - Dekeuwer Défossez, Françoise et Blary-clement, Edith, droit commercial, montchrestien E.J.A., Paris, ٧<sup>ème</sup> éd, ٢٠٠١, n°٢٣٩, p ١٩٧.

<sup>٩٣</sup> - وهذا للمادة الأولى من القرار رقم ١١١ تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢ (أصول تطبيق التصميم المحاسبي العام) يتألف التصميم المحاسبي العام من مخطط للحسابات يعتمد الفئتين العشري، ويضم هذا المخطط الى تسع فئات من الحسابات مرقمة من ١ الى ٩، وينتزع عن كل من هذه الفئات حسابات أخرى تنقسم بدورها إلى حسابات أكثر تفصيلاً وذلك عن طريق إعتناء ترفيع يتألف على التوالي من رقمين، ثم ثلاثة أرقام، ثم أربعة أرقام، ..

وتشتمل فئات الحسابات المشار إليها أعلاه على ما يلي:

الفئة الأولى- حسابات الرساميل الدائمة.

مفصلة يمكن للمؤسسة عندها أن تفتح حسابات جرنية إضافية، أما إذا كانت تفاصيل حسابات التصميم المحاسبي العام تزيد عن حاجة المؤسسة فيمكن في هذه الحال إعادة تجميع بعض الحسابات في حساب إجمالي واحد من المستوى نفسه أو من مستوى أشد إختصاراً (الفقرة الثالثة من البند الثاني من الملحق التطبيقي رقم ٤).

٤- تسجل العمليات المالية في الحسابات الملائمة لطبيعتها، ولا يجوز إجراء أية مقاصة بين الحسابات إلا في الحالات التي تجبرها الأحكام المرعية الإجراء (الفقرة الرابعة من البند الثاني من الملحق رقم ٤).

٥- وجود مستندات مثبتة لصحة القيود المحاسبية، بحيث يتم إسناد كافة القيود المحاسبية، فيما عدا الحالات الإستثنائية التي لها ما يبررها إلى أوراق ثبوتية مؤرخة يمكن إبرارها عند كل طلب، وهذه الأوراق الثبوتية هي كناية إما عن مستندات أساسية تتعلق بعملية مفردة جارية مع الغير أو داخل المؤسسة نفسها أو مستند داخلي يتناول مراجعة مجموعة عمليات جرى تدوينها في المحاسبة (الفقرة الأولى من البند الثاني من الملحق التطبيقي رقم ٤).

٦ - وجود رقابة دخلية موثوقة فائقة على:

— تدارك الأغلاط والعش

— المحافظة على موجودات المؤسسة ومواردها

— تأمين التسجيل المحاسبي الصحيح لسائر العمليات المالية

— تنظيم جردة بعنصر وقيم موجودات ومطلوبات المؤسسة في نهاية الدورة المالية.

ووجود الرقابة الداخلية أمر مهم جداً لأنه كلما تقدّم القائم بالرقابة بالعمل الموكل إليه كلما انعكس ذلك إيجاباً على مصداقية الدفاتر التجارية مع ما يترتب على ذلك من نتائج.

الفئة الثانية - حسابات الأصول الثابتة.

الفئة الثالثة - حسابات المحزون وقيد الصنع.

الفئة الرابعة - حسابات الدم.

الفئة الخامسة - الحسابات المالية.

الفئة السادسة - حسابات الأعباء.

الفئة السابعة - حسابات الإيرادات.

الفئة الثامنة - الحسابات الخاصة

الفئة التاسعة - حسابات الإستثمار التحليلية - التكاليف.

### الفقرة الرابعة : اللغة المعتمدة في تدوين القيود الدفاتر التجارية

لم يحدد القانون اللبناني اللغة الواجب إستعمالها في تدوين القيود الدفترية، لكن جاسب فقهي يعتبر أن التاجر غير ملزم بإعتماد اللغة العربية، إنما يمكن له أن يعتمد اللغة الأجنبية، لكن التصاريح الرسمية التي يقدمها بقلأ عن هذه الدفاتر يجب أن تكون باللغة العربية<sup>٩٥</sup>.  
أما القانون الفرنسي فقد حدد صراحة اللغة الواجب إعتمادها في إجراء القيود الدفترية، وهي اللغة الفرنسية وذلك في المادة ١/١٦ من قانون التجارة.

### الفقرة الخامسة: العملة المعتمدة في تدوين الدفاتر التجارية

لم يوجب القانون اللبناني إعتماد العملة اللبنانية في تسجيل القيود المحاسبية إنما أجاز تسجيلها بعملة أخرى شرط تحويل أرصدها إلى العملة اللبنانية عند إقفال حسابات الدورة المالية وذلك وفقاً لسعر الصرف المحدد من مصرف لبنان بتاريخ الإقفال (المادة ٢ من القرار رقم ١١١ تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢ المتعلق بأصول تطبيق التصميم المحاسبي العام).  
أما القانون الفرنسي فقد أوجب إعتماد اليورو وذلك وفقاً للمادة ١/١٦ من قانون التجارة<sup>٩٦</sup> وما يجدر الإشارة إليه هو أن العملة التي كانت تعتمد هي الفرنك الفرنسي، وبعد صدور قانون ١٩٩٨/٧/٢ أصبح بالإمكان إستعمال اليورو هي مسك الحسابات، وكان ذلك إختيارياً ابتداءً من أول كانون الثاني ١٩٩٩ ثم أصبح إلزامياً ابتداءً من أول كانون الثاني ٢٠٠٢<sup>٩٧</sup>.

### الفقرة السادسة: مدة الإحتفاظ بالدفاتر التجارية

حدد المشرع اللبناني هذه المدة بعشر سنوات وذلك في المادة ١٩ من قانون التجارة<sup>٩٨</sup> حيث أُلزم بالإحتفاظ بالدفاتر التجارية مدة عشر سنوات بعد إحتتامها<sup>٩٩</sup>. والمشرع هنا حدد بدء مدة العشر

<sup>٩٥</sup> - مصطفى كمال طه، أصول القانون التجاري، الدار الجامعية، غير مذكور السنة، ص ١٤٦.

- عيد، إيوار، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتفويض، الجزء الرابع عشر، ١٩٩١، ص ٣٩١.

<sup>٩٦</sup> - article ١٦/١ du code de commerce " les document comptables sont établis en euros et en langue française".

<sup>٩٧</sup> - Encyclopedie DalloZ, civil ٨, la preuve, n°٥٢٩, p٦١.

<sup>٩٨</sup> - يبدلها المادة ٢٥ من قانون التجارة لدولة البحرين، المادة ٣١ من قانون المعاملات التجارية الإماراتي وهذه المدة حددت المدة بحمس سنوات تبدأ من تاريخ وضع النأثير على الدفتر بانتهائه، المادة ٨ من نظام الدفاتر التجارية السعودي، المادة ١/٢٦ من قانون التجارة المصري، المادة ٢/١٦ من قانون التجارة الفرنسي.

<sup>٩٩</sup> - المادة ٨ / ٢ من القانون البلجيكي الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٧ حددت هذه المدة بعشر سنوات، لكن نقطة انطلاقها ليست لاحتتام الدفاتر إنما الأول من كانون الثاني للسنة التي تلي احتتام الدفاتر.



سوف من تاريخ إحتتام الدفاتر، لكنه لم يوضح المقصود بإحتتام الدفاتر حتى نعرف نقطة إطلاق هذه المدة، أيضاً حدد المشرع الفرنسي في المادة ١٦ / ٢ من قانون التجارة هذه المدة بعشر سنوات ولم يحدد نقطة إطلاقها، وهنا نسأل ما هي نقطة إطلاق مدة العشر سنوات هذه ؟

حدد الفقهاء نقطة إطلاق هذه المدة بتاريخ قيد احر عملية في الدفتر التجاري<sup>١١٩</sup> وقيد احر عملية سببه إنتهاء صفحات الدفتر التجاري.

ويترتب على إنتهاء هذه المدة إقبضاء واجب حفظ الدفاتر التجارية<sup>١٢٠</sup> لكن ليس هناك ما يمنع من الإحتفاظ بها بعد مرور هذه المدة لما تشكل من أداة إثبات في مصلحة صاحبها، الذي له أن يتلها ولا يعاب عليه ذلك ولا يكون لذلك أي تأثير غير ملائم عليه عند رفضه إبرازها<sup>١٢١</sup>. أما التاجر الذي يحتفظ بهذه الدفاتر بعد مرور مدة العشر سنوات، فله أن يستعملها لمصلحته كما يمكن إبرامه بإبرازها<sup>١٢٢</sup>.

وإن كان الدفتر التجاري التقليدي قابلاً للإحتفاظ به خلال مدة العشر سنوات، فإن الدفتر الإلكتروني لا يمكن الإحتفاظ به خلال هذه المدة وذلك يعود الى أن إختلاف الوسيط المعتمد بين الدفتر التقليدي والدفتر الإلكتروني. وعملياً ما يتم حفظه هو وسائط التخزين أو الأوراق التي تفرع عليها بيانات الدفتر الإلكتروني.

ومسألة الإحتفاظ بالدفاتر التجارية تدعونا إلى البحث في الإحتفاظ بالمستندات الثبوتية التي تؤيد القيود الواردة في الدفاتر التجارية. فهل يجب الإحتفاظ بالدفاتر التجارية مع وثائقها الثبوتية خلال مدة العشر سنوات؟

لم يوجب قانون التجارة اللبناني الإحتفاظ بالوثائق الثبوتية من حيث الأصل، لكنه ألجأ ذلك استثناءً عند التسجيل بصورة شهرية في دفتر اليومية وعند طو دفتر الجرد من عناصر الجردة التفصيلية<sup>١٢٣</sup>.

---

[http://www.juridat.be/cgi\\_lot/legislation.pl](http://www.juridat.be/cgi_lot/legislation.pl).

<sup>١١٩</sup> - collection des Juris - Classeurs, commercial, volume ٥, fasc ٧٧, n°١٨١

- المحمود، أحمد، شرح قانون التجارة اللبناني، الجزء الأول، مطابع صادر، ١٩٧٤، ص ٣٧٧.

<sup>١٢٠</sup> - فهم، مراد منير، القانون التجاري، الدار الجامعية، ١٩٨٦، الفقرة ١٦٣ ص ١٢٥.

<sup>١٢١</sup> - T. Com. Seine, ٤ juin. ١٨٩٦, D.P. ١٨٩٨- ٢ - ٧٣.

<sup>١٢٢</sup> - Cass. Req. ١٤ jan. ١٩٠٢, D. ١٩٠ - ١ - ١٤٦.

<sup>١٢٣</sup> - في حين أوجبت المادة ٧ من التصميم المحاسبي العام إيراد كل تسجيل محاسبي إلى وثيقة ثبوتية .

أما مجلس شورى الدولة اللبناني، فقد ألجأ إسماعيل كل تسجيل محاسبي إلى وثيقة ثبوتية وذلك في أكثر من قرار صادر عنه<sup>١٠٢</sup>. وهذا ما أحده به المشرع الرسمي حيث أوجب الاحتفاظ بالدفاتر التجارية ووثائقها الثبوتية وذلك في المادة ١٦/٢ من قانون التجارة<sup>١٠٣</sup>. ويبدو أن القضاء اللبناني أدرك أهمية الاحتفاظ بالوثائق الثبوتية، وكان الأفضل لو أوجب قانون التجارة اللبناني الاحتفاظ بالدفاتر التجارية مع وثائقها الثبوتية خلال مدة العشر سنوات حتى نستفيد منها في التحقق من صحة القيود الواردة في الدفاتر التجارية.

**خلاصة:** في نهاية هذا المبحث نجد أن بعض الشروط التي أوجها قانون التجارة تقبل التطبيق على الدفاتر الإلكترونية، أما البعض الآخر فلا يقل التطبيق. ويرجع ذلك إما لإختلاف الوسيط المعتمد أو لإختلاف آلية العمل.

## المبحث الرابع: أهداف مسك الدفاتر التجارية

تمسك الدفاتر التجارية لأهداف محددة، فهذا الموجب ليس هدفاً بذاته إنما هو وسيلة إلى أهداف، وقد أكد مجلس شورى الدولة اللبناني على ذلك في أكثر من قرار صادر عنه<sup>١٠٤</sup>. وتتمثل هذه

<sup>١٠٢</sup> مجلس شورى الدولة، قرار رقم ٩٦، تاريخ ١٣/٢/١٩٨٥، وراة المالية/الشركة العربية للسعريات والخدمات، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية، بحثية معادها: أن قيود السجلات التجارية الرسمية لا تكفي وحدها لإثبات صحتها دون أي مستند ترتكز عليه، وينبغي على أصحاب العلاقة الاحتفاظ بالأوراق والمستندات اللازمة لتحقق كل شك وتبرير كل قيد يثبت ويؤكد ما جاء في الدفاتر المذكورة.

<sup>١٠٣</sup> - مجلس شورى الدولة، قرار رقم ٤٦، تاريخ ٩/١١/١٩٩٥، الإدارة العامة ذات المنفعة المشتركة لحصر التبع والتتبع/وزارة المالية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية

<sup>١٠٤</sup> article ١٦/٢ du code de commerce stipule que. "les documents comptables et les pièces justificatives sont conservés pendant dix ans".

<sup>١٠٥</sup> مجلس شورى الدولة، قرار رقم ٣٧١، تاريخ ١٢/٥/١٩٩٤، حس محمود مكتبي ورفاقه/وزارة المالية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية.

- مجلس شورى الدولة، قرار رقم ٣، تاريخ ١/٥/١٩٨٧، أوهانس قصارجيان/الوزارة اللبنانية - وزارة المالية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية.

- مجلس شورى الدولة، قرار رقم ٩٦، تاريخ ١٣/٢/١٩٨٥، الدولة - وزارة المالية/الشركة العربية للسعريات والخدمات، مجلة العدل ١٩٨٥، ص ٥٠٤.

الأهداف باستعمال الدفاتر التجارية كأداة إثبات وفي تمكين التاجر من الاطلاع على واقعه التجاري وفي صياغة الضريبة.

وقد أشار المشترع اللبناني إلى هذه الأهداف في كل من قانون التجارة، قانون أصول المحاكمات المدنية، قانون ضريبة الدخل وقانون الضريبة على القيمة المضافة، بعالج هذه الأهداف تبعاً.

### الفقرة الأولى: تمكين التاجر من الاطلاع على واقعه التجاري

يحتاج التاجر أثناء ممارسة عمله التجاري إلى معرفة حال تجارته، والدفاتر التجارية إذا ما أمسكت بطريقة منتظمة تشكل مرآة حقيقية تعكس حركة تجارة التاجر ومدى صحة أو خطأ أسلوبه في الإدارة، وبواسطتها يستطيع أن يقف على مركزه المالي ويختار أنسب الطرق لإدارة تجارته، حيث تسمح هذه الدفاتر للتجار ومن يقوم بإدارة الشركات التجارية بمعرفة وضعهم المالي وتقييم نشاطهم وتساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوجه المستقبلي<sup>١١٧</sup>، والمحاسبة وهي قوائم الدفاتر التجارية تعطي المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية<sup>١١٨</sup>، وتسمح بحفظ الذاكرة المتسلسلة تاريخياً للعمليات المالية في المنشأة وبإجراء الرقابة الداخلية لها (رقلة على البيع، رقلة على الإنتاج....) وبإجراء التوقعات حول نشاط وحاجات المنشأة ومعرفة النتيجة الإجمالية للعمل<sup>١١٩</sup>. وبذلك تكون الدفاتر التجارية أداة لإدارة المنشأة وبواسطتها يحدد وضعها المالي<sup>١٢٠</sup>.

### الفقرة الثانية: استعمال الدفاتر التجارية في الإثبات

الأعمال التجارية لها مجموعة من الخصائص التي تميزها عن الأعمال المدنية، مما أدى إلى الإعتماد بالنسبة لها على قواعد إثبات أكثر مرونة من تلك المعتمدة في الأعمال المدنية، وتبعاً لذلك أعطيت الدفاتر التجارية قوة ثبوتية في مصلحة التاجر أو ضد مصلحته.

---

مجلس شورى الدولة، قرار رقم ٩٠، تاريخ ١٩/٦/١٩٨٤، حليل حير الله/الدولة اللبنانية، مجلة القضاء الإداري، العدد الأول ١٩٨٥، ص ٦٧.

<sup>١١٧</sup> - **pédamon, Michel, droit commercial**, édition dalloz, ٢٠٠٠, ٢<sup>ème</sup> éd, n°١٧٨, p ١٤٤

<sup>١١٨</sup> - **Lesguilier, Gerard: "Les documents comptables"** Joly societes, comptes sociaux, avnl ١٩٩٤, n°٤.

<sup>١١٩</sup> - **Dischamps, Jean-Claude, comptabilité de l'entreprise**, éditions ejas, ١٩٦٤, p ١٩.

<sup>١٢٠</sup> - **Chartier, Yves, droit des affaires**, tome ١, presses universitaires de france, paris, ٤<sup>ème</sup> éd, ١٩٩٣, n°٢٨٨, p ٤٥٦.

وقد أكد المشرع اللبناني على دور الدفاتر التجارية في الإثبات من خلال الأحكام القانونية التي حددت قوتها الثبوتية، وذلك في المواد ٢٠ و ٢١ من قانون التجارة والمواد من ١٦٦ إلى ١٦٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية، كذلك أكدت محكمة الاستئناف في بيروت على هذا الدور<sup>١١١</sup>. وأيضاً أكد المشرع الفرنسي على هذا الدور من خلال المواد ١٣٢٩ و ١٣٣٠ من القانون المدني حيث إعتبر الدفاتر التجارية أداة إثبات بين التجار لكنها ليست أداة إثبات في مواجهة غير التاجر. وأيضاً أكدت محكمة التمييز الفرنسية على هذا الدور<sup>١١٢</sup>. وفي إطار دور الدفاتر التجارية في الإثبات لمصلحة التاجر، لا بد وأن نشير إلى دورها في إثبات وضعه المالي في حالة الصلح الإحتياطي، وذلك إستناداً الى نص المادتين ٤٦٠ و ٤٦١ من قانون التجارة اللبناني.

### الفقرة الثالثة: صياغة الضريبة

إضافة إلى إستعمال الدفاتر التجارية في معرفة حال التجارة وإثبات العمليات التجارية، هاك دور ثالث لها يتمثل بإعتمادها كأساس للتكليف الضريبي، والدفاتر التجارية إذا كانت منتظمة تُحدد الضريبة الواجبة على التاجر وفقاً لها دون اللجوء للتقدير الجرافي لأن الدفاتر المنتظمة تظهر الأرباح الحقيقية التي تحدد على أساسها الضريبة.

ويؤكد على هذا الدور المواد ١٠ و ١٣/١ و ١٤ و ١٧ و ١٩ و ٤٣ و ١٠٠ و ١٠٣ من قانون صربية الدخل والمادة ٣٦ من قانون الصربية على القيمة المضافة.

وقد أكد مجلس شوري الدولة اللبناني على دور الدفاتر التجارية في تحديد الضريبة إذ إعتبر أن العلية من مسك الدفاتر التجارية هي ضبط قيود المكلف وإظهار وارداته وبعقاته بصورة توصل إلى الحقيقة وتمكن المراقبين من الوصول إليها وتسهيل لهم مهمتهم بحيث يشأ للمكلف دليل له وعليه في آن واحد<sup>١١٣</sup>.

**خلاصة:** بعد إستعراض هذه الأهداف نرى أن دفتر التجاري سواء أمسك بطريقة تقليدية أو بطريقة إلكترونية يحقق ذات الأهداف.

<sup>١١١</sup> - محكمة إستئناف بيروت المدنية المعرفة الأولى، قرار رقم ١٢٩٦، تاريخ ١٠/٣/١٩٧٤، توفيق الحصري/ورثة مبشال غاريوس، العمل ١٩٧٥، ص ٢٣٧.

<sup>١١٢</sup> - Cass, ٢ civ, ٢٠ dec. ١٩٩٢, Bull. Civ. ٢, n°٨٢٨.

<sup>١١٣</sup> - مجلس شوري الدولة، تاريخ ١٩/٦/١٩٨٤، مجلة القضاء الإداري، ١٩٨٥، ص ٦٧.

## المبحث الخامس: جزاء الاخلال بمسك الدفاتر التجارية وفعاليتها

فُرض على التجار مسك دفاتر تجارية، ولصمان تقيد المكلفين بهذا الموجب وصعت جراءات على عدم التقيد بالأحكام الخاصة بها وهي تتمثل بالعقوبة المدنية والعقوبة الجزائية. يتناول العقوبة المدنية، ثم العقوبة الجزائية .

### الفقرة الأولى: العقوبة المدنية

تطبق هذه العقوبة على من يخالف الأحكام الخاصة بمسك الدفاتر التجارية والتاجر الذي لا يمسك دفاتر تجارية أو يمسكها بدون أن يتعبد بشروط صحتها يتعرض لهذه العقوبة وهي تتمثل:

١- بحرمان التاجر من استعمال دفاتره كأداة إثبات لمصلحته: أوجب المشرع في الدفاتر التجارية عدة شروط حتى يمكن لصاحبها أن يتمسك بها كأداة إثبات لمصلحته ومنها أن تكون هذه الدفاتر مستظمة، فإذا كان الدفتر غير بطامي، لا يستطيع التاجر أن يتمسك به كأداة إثبات لمصلحته، وذلك وفقاً لنص المادة ٢/١٦٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية والمادة ٢٠ من قانون التجارة.

٢- بحرمان التاجر من الحصول على الصلح الوافي من الإفلاس: وهذا الجزاء نصت عليه المواد ٤٦٠ و ٤٦١ من قانون التجارة اللبناني. فوفقاً للمادة ١/٤٦٠ يجب على التاجر إذا أراد الحصول على الصلح الاحتياطي أن يقدم تأييداً لطلبه دفاتره التجارية الإجمالية المستظمة وفقاً للأصول مد ثلاث سنوات على الأقل أو مد بدء إحترافه التجارة إذا كانت نقل عن الثلاث سنوات، أما المادة ٤٦١ والتي حددت الحالات التي يجب فيها على المحكمة أن ترد الطلب المقدم من التاجر لدعوة دائنيه ليعرض عليهم صلحاً احتياطياً، فقد أوجبت على المحكمة رد طلب التاجر إذا لم يودع الدفاتر والمستندات المبينة في المادة ٤٦٠ من قانون التجارة.

وفي هذا الإطار قضت محكمة الإستئناف في بيروت برد طلب الصلح الوافي لعدة أسباب منها العيوب في الدفاتر الإلزامية حيث ضُحمت قيمة بعض الموجودات وأُغفل إجراء بعض القيود<sup>١١٤</sup>.

### الفقرة الثانية: العقوبة الجزائية

فرض المشرع اللبناني العقوبة الجزائية على كل من يخالف الأحكام المتعلقة بالدفاتر التجارية، وتتمثل هذه العقوبة بالإفلاس التقصيري والإفلاس الاحتياطي وبالعرامة المالية.

<sup>١١٤</sup> - محكمة إستئناف بيروت، تاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٠، شمس الدين، عفيف، المصنف السنوي في الإجتهد في

القضايا المدنية، إجتهدات ٢٠٠٠، ص ٣٤١.

الإفلاس التقصيري والإفلاس الإحتيالي نص عليهما قانون العقوبات، ولا يطبقا إلا عند إفلاس التاجر. أما العرامة المالية فقد نص عليها كل من قانون صريية الدخل وقانون الصرية على القيمة المضافة.

## ١ - الإفلاس التقصيري:

ها تكون أمام تقصير من قبل التاجر حيال موجب مسك الدفاتر التجارية، وقد حددت المادة ٦٩١ من قانون العقوبات الحالات التي يمكن أن يعتبر فيها التاجر مفسداً مقصراً والعقوبة على هذا الإفلاس التقصيري حيث إعتبرت أن التاجر يمكن أن يعتبر مفسداً مقصراً إذا لم يمسك دفاتر تجارية أو لم ينظم الجردة بالصبط أو إذا كانت دفاتره أو جردته ناقصة أو غير أصولية أو لا تبين حقيقة ما له وما عليه، ولم يكن مع ذلك ثمة غش، أما العقوبة على الإفلاس التقصيري فحددها بالحبس من شهر إلى سنة.

وقد فرص المشرع الفرنسي عقوبة الإفلاس على التجار، وإعتبرت محكمة التمييز الفرنسية في أكثر من قرار صادر عنها أن عدم مسك الدفاتر أو مسكها بصورة وهمية يكون جرم الإفلاس<sup>١١٥</sup>، وفي ذات السياق إعتبرت محكمة الجح في باريس في أكثر من قرار صادر عنها أن عدم مسك المحاسبة أو مسك محاسبة وهمية يكون جرم الإفلاس<sup>١١٦</sup>.

وصدقت محكمة الإستئناف في باريس الحكم الصادر عن المحكمة التجارية والذي قضى بالإفلاس الشخصي على رئيس مجلس إدارة شركة مساهمة وذلك لعدم مسك محاسبة دقيقة<sup>١١٧</sup>.

وردت محكمة التمييز التجارية الطعن المقدم ضد الحكم الصادر عن محكمة الإستئناف في باريس والذي أعلن الإفلاس الشخصي لمدير الشركة والسبب هو أن محاسبة الشركة لا تحوي الدفاتر الإلزامية والموازنة<sup>١١٨</sup>.

## ٢ - الإفلاس الإحتيالي:

نص هنا أمام إحتيال لرتكبه التاجر، وقد تحدث المشرع اللبناني عن الإفلاس الإحتيالي في المادة ٦٨٩ من قانون العقوبات التي نصت على ما يلي: يعتبر مفسداً محتالاً ويعاقب بالأشغال الشاقة

<sup>١١٥</sup> - Cass. Crim., ٦ dec ١٩٩٣, Bull. Crim., n°٣٧٠, p ٩٢٣.

- Cass. Crim., ٢٥ juillet ١٩٨٩, Bull. Crim., n°٢٩٥, p ٧٢١.

- Cass. Crim., ٢٦ Mars ١٩٩٠, Bull. Crim., n°١٣٣, p ٣٥٧.

<sup>١١٦</sup> - T. Corr. De paris (١١ Ch), ١٥ janvier ١٩٨٦, Gaz. Pal., ١٩٨٦, ١, p ١٣٧.

- T. Corr. De paris (١١ Ch), ١٦ janvier ١٩٨٦, Gaz. Pal., ١٩٨٦, ١, p ١٣٨.

- T. Corr. De paris (١١ Ch), ١٢ janvier ١٩٨٦, Gaz. Pal., ١٩٨٦, ١, p ١٣٦.

<sup>١١٧</sup> - cour d' appel de paris ( ٣<sup>eme</sup> ch ), ٥ dec. ١٩٧٧, Gaz Pal ١٩٧٨ ١ ٨٢٩, note P.FANGAIN.

<sup>١١٨</sup> - Cass. Com., ١٥ nov ١٩٧٦, Bull. Civ. ٤, p ٢٣٩, n°٢٨٥.

المؤقّعة حتى سبع سنوات كل تاجر مفلس أحقّ بفاتره أو إحلتس أو بدد قسماً من ماله أو إعترف مواصعة بديون غير متوجبة عليه سواء في دفاتره أو صكوك رسمية أو عادية أو بموازنته، وقد طبق القضاء اللبناني عدة مرات نص هذه المادة في حالة إخفاء الدفاتر<sup>١١</sup>.

إذا ارتكب تاجر فرد أحد الأفعال الواردة في هذه المادة وقعت عليه العقوبة التي نصت عليها، أما إذا ارتكبت هذه الأفعال في إطار شركة فالأمر يختلف، إذ أن الشركة شخص معوي لا تطبق عليه عقوبة الحبس وإن كانت تطبق عليه العرامة ولكن يمكن توقيع عقوبة الحبس على من يقوم بإدارة الشركة. وهذا ما أكدت عليه محكمة جنات جبل لبنان في قرار صادر عنها، حيث وقعت على مدير الشركة العقوبة المنصوص عليها في المادة ٦٨٩ من قانون العقوبات<sup>١٢</sup>.

أما المشتزع الفرنسي وفي المادة ١٧٤٣<sup>١٣</sup> من قانون الصربية، يوقع العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٧٤١ منه<sup>١٤</sup> على كل من يهمل إجراء القيود أو يجري قيود وهمية أو غير صحيحة، لكنه في هذه المادة ربط بين هذه العقوبات ودفترية اليومية والجرد، بالرغم من أن دفتر الأستاذ إلزامي وفقاً للقانون الفرنسي.

وبذلك تكون الضمانات المتوافرة لدفترية اليومية والجرد أكبر من تلك الخاصة بدفتر الأستاذ. وهنا يظهر الاختلاف بين القانون اللبناني والقانون الفرنسي حيث جاءت أحكام قانون صربية الدخل اللبناني شاملة لكل الدفاتر التجارية الإلزامية.

بالإضافة إلى عقوبتي الإفلاس التقصيري والإحتيالي يمكن معاقبة التاجر بجرم التزوير وذلك وفقاً للمادتين ٤٦١ و ٤٦٢ من قانون العقوبات<sup>١٥</sup>.

- <sup>١١</sup> - محكمة التمييز الجزائية، قرار رقم ١٠١، تاريخ ١٢ آذار ١٩٥٤، النشرة القضائية ١٩٥٤، ص ٣٩١.  
- محكمة جنات بيروت (المعرفة السابعة) قرار رقم ٩٧/٣٣١، تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٥، النشرة القضائية/بيروت، النشرة القضائية اللبنانية ١٩٩٧، ص ٤٧٨.  
- محكمة الجنات في بيروت (المعرفة السابعة)، قرار ٢٤٦ تاريخ ١٩٩٧/٤/١٥، الحق العلم/أسعد، النشرة القضائية اللبنانية ١٩٩٧، ص ١١١٠.  
<sup>١٢</sup> - محكمة جنات جبل لبنان، قرار رقم ٤٦٩، تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤، مجلة كسلندر، العدد ٦ - ٢٠٠١، ق ٨٠٩.

<sup>١٣</sup> - article ١٧٤٣ du code général des impôt stipule que "Est également puni des peines prévues a l'article ١٧٤١:

١- quiconque a sciemment omis de passer ou de faire passer des écritures ou a passe ou fait passer des écritures inexactes ou fictives au livre journal et au livre d'inventaire, prévus par les articles L ١٢٣ ١٢ à L ١٢٣ ١٤ du code de commerce, ou dans les documents qui en tiennent lieu "

<sup>١٤</sup> وقد حددت هذه المادة العقوبات بحسب سنوات حبس، إضافة الى عرامة قدرها ٣٧٥٠٠ يورو.

<sup>١٥</sup> - المادة ٤٦١ نصت على أنه من وجب عليه قانوناً أن يملك سجلات حاصعة لمراقبة السلطة فهو فيها لموراً كاذبة أو اعطى تدوين أمور صحيحة هي عواقب بالحسب من شهر إلى سنة وبالعرامة مائة ألف ليرة

في نهاية البحث في الإفلاس التفضيري والاحتياطي، يتضح لنا أن العقوبة الجرائية المتمثلة بهما غير مجدية في حير التاجر بالتقيد بالأحكام الخاصة بالدفاتر التجارية لأنها لا تظهر إلا عند إفلاس التاجر.

### ٣ - الغرامة المالية:

فرض المشتري اللبناني مجموعة من العرامات على من يحالف الأحكام المتعلقة بالدفاتر التجارية وذلك في قانون ضريبة الدخل وقانون الضريبة على القيمة المضافة. تعالج هذه العرامات في قانون ضريبة الدخل، ثم ينقل إلى تحديدتها في قانون الضريبة على القيمة المضافة.

#### ـ في قانون ضريبة الدخل:

إذا لم يمكك المكلف السجلات القانونية أو إذا إمتنع عن إيرادها أو رفض اطلاع الموظفين المختصين على المستندات اللازمة لإثبات صحة التصريح وقيود السجلات كلف مباشرة على أساس الربح الذي تخمنه الدوائر المالية، وفرضت عليه غرامة تعادل مقدار الضريبة المفروضة عليه (المادة ١/٣٠ من قانون ضريبة الدخل).

أما إذا كانت السجلات نظامية ولكنها غير مستوفاة أحد الشروط القانونية فتتول العرامة إلى ١٠% ولا يتوجب التكليف المباشر (المادة ٣/٣٠ من قانون ضريبة الدخل). والدفاتر التجارية حتى يؤخذ بها من قبل الإدارة الضريبية، لا بد وأن تكون منظمة وفقاً للأصول وذلك إستناداً لقرار صادر عن مجلس شوري الدولة<sup>١٢١</sup>.

#### ـ في قانون الضريبة على القيمة المضافة:

نصت الفقرة السادسة (مسك، حفظ وإيراد السجلات والمستندات) من المادة ٤٨ من قانون الضريبة على القيمة المضافة على أن يعاقب كل من يحالف أحكام هذا القانون أو أحكامه للتطبيق لجهة مسك أو تسليم أو حفظ أو إيراد السجلات أو الفواتير أو أي مستند محاسبي آخر، بغرامة توازي ضعف الضريبة المتوجبة على أن لا تقل عن مبلغ خمسمائة ألف ليرة لبنانية.

على الأقل إذا كان الفعل من شأنه إيفاع السلطة في العطف، أما المادة ٤٦٢ فقد عاقبت بعض المعوبة المصوص عليها في المادة ٤٦١ كل من أبرر وهو عالم بالأمر وثيقة مقلدة أو محرقة أو منظمة على وجه يخالف الحقيقة ومعدة لأن تكون أساساً لصفب ضريبة.

<sup>١٢١</sup> - مجلس شوري الدولة، رقم ٣٧١، تاريخ ١٢/٥/١٩٩٤، صر محمود مكتبي ورفاقه الدولة اللبنانية ووزارة المالية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية تتبع للجامعة اللبنانية، وفي هذا القرار قصي مجلس الشوري بأن: الدفاتر التجارية حتى يوحد بها من قبل الإدارة الضريبية والفصلي الصرائي يجب أن تكون منظمة وفقاً للأصول ومن شأنها أن تبرز النتيجة المصرح بها.



كما أعطت المادة ٤٥ من قانون الصريبة على القيمة المضافة للإدارة الصربية حق التقدير المباشر للصريبة في عدة حالات منها، حالة عدم تفيد الحاصص للصريبة بالموجبات المفروضة عليه بموجب القانون أو بموجب الأنظمة المتعلقة بمسك وتسليم وحفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية. يعد إستعراض هذه الإجراءات نجد أن العرامة العالية أشمل وأكثر جدوى من الجزاءات الأخرى.

**خلاصة:** هي نهاية هذا المبحث تظهر إمكانية توقيع هذه الجزاءات على ماسكي الدفاتر التجارية سواء كانت تقليدية أو الكترونية، طبعاً مع الأحد يعين الإعتبار إحتلاف معنى النظامية بين الشكل التقليدي والشكل الإلكتروني.

## القسم الثاني

### القوة الثبوتية للدفاتر التجارية الإلكترونية

#### تمهيد:

تقوم الأعمال التجارية على السرعة والثقة، وهي عناصر لا تتوفر في الأعمال المدنية، وهذا ما دفع المشرع إلى تحرير الأعمال التجارية من القيود المفروضة على الأعمال المدنية والتخفيف من صرامة الإثبات المطلوبة فيها، ففي المسائل التجارية نحن أمام إثبات حر، مقابل الإثبات المفيد في المسائل المدنية.

وخصوصية الأعمال التجارية لم تستتبع فقط اعتماد نظام الإثبات الحر، إنما استتبع أيضاً إعطاء الدفاتر التجارية قوة ثبوتية، إذ أننا في العمل التجاري أمام علاقة أحد أطرافها أو كلا طرفيها من التجار، وبما أن قانون التجارة يلزم التجار بمسك دفاتر تجارية لتدوين حساباتهم وعملياتهم، فمعنى هذا أن دفاتر التاجر تثبت عملياته وحساباته، ولأن هذه الدفاتر تشكل إثباتاً للعمليات والحسابات التي يقوم بها التاجر، لذلك أقر لها المشرع بقوة ثبوتية لمصلحة وضد مصلحته، لكنه ميز بين الحالتين لناحية الشروط الواجب توافرها.

ولأن الدفاتر التجارية ليست ذات شكل واحد، إنما هناك الشكل الإلكتروني إلى جانب الشكل التقليدي لذلك لا بد من تحديد القوة الثبوتية للدفاتر التجارية الإلكترونية.

قد اعترفت بعض القوانين بالدفاتر التجارية الإلكترونية وحددت قوتها الثبوتية مثل القانون الفرنسي والقانون السعودي، في حين أن بعضها الآخر لم يأت على ذكر هذه الدفاتر إطلاقاً مثل القانون المصري.

أما القانون اللبناني فله بحث في الدفاتر التجارية الإلكترونية من خلال الصوابط التي حددها لمع التلاعب فيها لكنه لم يحدد قوتها الثبوتية.

ولأن المشرع اللبناني حدد القوة الثبوتية للدفاتر التجارية في كل من قانون التجارة وقانون أصول المحاكمات المدنية، ولأننا لا يمكن أن نعتبره قصد بهذه الأحكام الشكليات التقليدية والإلكتروني للدفاتر التجارية في ظل عدم صراحة النص، خاصة وأن الشكل الإلكتروني للدفاتر التجارية لم يكن معتمداً وقت صدور قانون التجارة، وبما أننا أمام واقع عملي يعتمد دفاتر تجارية الكترونية غير محددة القوة الثبوتية.

لذلك سبحث في القوة الثبوتية للدفاتر التجارية الإلكترونية عن طريق استعراض القواعد الثبوتية المتعلقة بالدفاتر التجارية والواردة في قانوني التجارة وأصول المحاكمات المدنية في محاولة لمعرفة مدى إمكانية تطبيقها على الدفاتر التجارية الإلكترونية في فصل أول، ثم نبحث في مدى قبول الدفاتر التجارية الإلكترونية في الإثبات في فصل ثان.

## الفصل الأول

### **أحكام استعمال الدفاتر التجارية في الإثبات**

#### **تمهيد:**

الدفاتر التجارية تحوي قيود العمليات والحسابات التي يجريها التاجر، مما يعني أنها تشكل دليلاً ثبوتياً على هذه العمليات والحسابات. وهذا الدليل قد يكون لمصلحة التاجر وقد يكون ضد مصلحته. وفي هذا الإطار نميز بين شروط استعمال الدفاتر التجارية كأداة إثبات في مصلحة التاجر وتلك الواجب توافرها لو استعملت هذه الدفاتر ضد مصلحته.

وقد أورد المشرع اللبناني الأحكام الخاصة بالقوة الثبوتية للدفاتر التجارية في كل من قانون التجارة وقانون أصول المحاكمات المدنية (القسم الثالث من الباب الثالث منه المتعلق بالإثبات)، ولأن هذه الأحكام خاصة بالشكل التقليدي للدفاتر التجارية نطرح سؤالاً التالي، ما مدى إمكانية تطبيق هذه الأحكام القانونية على الدفاتر التجارية الإلكترونية؟.

في إطار استعراض الأحكام الخاصة بالقوة الثبوتية للدفاتر التجارية، نحدد في مبحث أول قوتها الثبوتية ضد مصلحة صاحبها، ثم سننقل في مبحث ثانٍ إلى تحديد قوتها الثبوتية لمصلحة صاحبها، وأخيراً في مبحث ثالث نعالج طرق الاطلاع عليها لإستخلاص الدليل الثبوتي.

#### **المبحث الأول: قوة الدفاتر الثبوتية ضد مصلحة صاحبها**

الأصل أن لا يجبر الشخص على تقديم دليل ضد نفسه، لكن الدفاتر التجارية أعطيت حجية في الإثبات ضد مصلحة صاحبها وذلك خروجاً على القاعدة العامة حيث إعتبرت دفاتر التاجر حجة ضده في جميع الأحوال. وهنا لا بد من تحديد علة إعتبار دفاتر التاجر حجة ضده وشروط استعمالها ولقيود على هذا الإستعمال، والجزاء على عدم إبرازها.

#### **الفقرة الأولى: علة إعطاء الدفاتر التجارية قوة ثبوتية ضد مصلحة صاحبها:**

الأصل هو عدم إجبار أي شخص على تقديم دليل ضد نفسه، لكن المشرع خرج عن هذه القاعدة بالسعي للدفاتر التجارية.

ويعمل ذلك بأن البيانات الواردة في الدفاتر التجارية بمثابة إقرار من التاجر<sup>٢٥</sup>. وتعتبر الدفاتر التجارية من الأدلة الكتابية غير الموقعة ممن صدرت عنه ولا يشترط فيها أن تكون محررة بخط يد التاجر إنما تعد صادرة منه ولو كانت محررة بغير خطه بل بخط أحد مستخدميه أو أي شخص آخر حتى لو كان حصص التاجر نفسه متى كان ثلثاً أنها حررت تحت إشرافه وبموافقته، وتكون لها قوة الدليل الكامل رغم عدم توقيعها من التاجر الصادرة عنه أي كانت قيمة الحق الثابت فيها<sup>٢٦</sup>.

وبما أن الدفاتر التجارية بمثابة إقرار صادر من التاجر، ولأن الإقرار على نوعين قضائي وغير قضائي (م ٢١٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني) والتفرقة بين نوعي الإقرار يترتب عليها عدة نتائج يتساءل أي من الإقرارين هو المقصود، القضائي أو غير القضائي؟

بالعودة إلى نصوص قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني التي تعرف الإقرار القضائي والإقرار غير القضائي، نجد أن ما يطبق على الدفاتر التجارية هو أحكام الإقرار غير القضائي، وهو الإقرار الذي يعود للقاضي أن يقدر حجته وفقاً للوسائل التي اعتمدت لإثباته (المادة ٢١٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية)، كما يعود لصاحب الدفاتر إثبات عكسه<sup>٢٧</sup>.

### الفقرة الثانية: شروط استعمال الدفاتر التجارية كأداة إثبات ضد مصلحة صاحبيها

كسائر القوانين أعطى القانون اللبناني للدفاتر التجارية قوة ثبوتية ضد مصلحة التاجر، وذلك في المادة ٢/٢٠ من قانون التجارة والمادة ١/١٦٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية. فالمادة ٢/٢٠ من قانون التجارة وفي سياق الكلام عن قبول الدفاتر التجارية لدى القضاء كوسائل للثبوت نصت على أنه: "في جميع الأحوال تتخذ بينة على التاجر الذي نظمها.....".

<sup>٢٥</sup> - محكمة التمييز، تاريخ ١٩٦٣/٢/٦، مجموعة اجتهادات حاتم، الجزء ٥٠، ص ٣٣.  
 طه، مصطفى كمال، أساليب القانون التجاري والقانون البحري، الدار الجامعية، بيروت، ص ٨٧.  
 أبو الوفا، أحمد، الإثبات في المواد المدنية والتجارية، الدار الجامعية، ١٩٨٣، ص ١١٦.  
 - فرج، توفيق حسن، قواعد الإثبات، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣، ص ١٣٠.  
 - سعد، نبيل إبراهيم، الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٩٥، ص ١٤٥.

قاسم، محمد حسن، الإثبات في المواد المدنية والتجارية، الدار الجامعية، غير مذكور السنة، ص ١٩٥.  
<sup>٢٦</sup> - عيد، إدوار، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، الجزء الرابع عشر (الإثبات)، ١٩٩١، ص ٤٠٨.

<sup>٢٧</sup> - Cass. ٥/٥/١٩٥٨.D. ١٩٥٨.١.٢٠٩.  
 - Cass. ٣٠/٣/١٨٦٩.D. ١٨٦٩.١.٢٣٩.

أما المادة ١/١٦٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية<sup>١٢٨</sup> فقد جاءت بالتالي:

“الدفاتر التجارية الإلزامية تكون حجة:

١ - على صاحبها لمصلحة أي شخص سواء أكانت منتظمة أم لم تكن. ولكن لا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلاً لنفسه أن يجزيء ما ورد فيها ويستبعد منه ما كان مناقضاً لدعواه.”

ونستنتج من نص هاتين المادتين:

أولاً: أن هذه النصوص خاصة بالدفاتر التجارية الإلزامية، وذلك استناداً إلى صراحة نص المادة ١/١٦٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية، حيث يستعمل المشتري عبارة “الدفاتر التجارية الإلزامية”.

ثانياً: أن دفاتر التاجر حجة ضد صاحبها لمصلحة أي شخص، سواء كان تاجراً أو لم يكن، وسواء كان موضوع النزاع تجارياً لومدياً<sup>١٢٩</sup> لأن النصوص السابقة الذكر لم تتطلب أية شروط.

ثالثاً: أن الدفاتر التجارية حجة على مظهرها بغض النظر عن نظاميتها، فالمادة ٢/٢٠ من قانون التجارة لم تتطلب شرط النظامية، في حين نصت المادة ١٦٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية على ذلك صراحة. وفي هذه المسألة يختلف المشتري اللبناني مع المصري، فهذا الأخير لا يعتبر الدفاتر التجارية حجة ضد صاحبها إلا إذا كانت نظامية.

رابعاً: لا يجوز لمن يريد أن يستخلص من الدفاتر التجارية دليلاً لنفسه أن يجزيء ما ورد فيها ويستبعد منه ما كان مناقضاً لدعواه، وإنما أن يأخذ بكل ما ورد في هذه الدفاتر أو يأتي بسببه أخرى، وذلك يرجع إلى أن الدفاتر التجارية تعتبر بمثابة إقرار صادر من التاجر والإقرار لا يُجزأ.

لكن قاعدة عدم تجرئة الدليل لا تطبق في جميع الحالات، إنما هي مسألة خاصة بالحالة التي تحتوي فيها الدفاتر التجارية على أفعال متلازمة، فحسم التاجر إذا أراد أن يتمتع بدفاتر التاجر لإثبات فعل ما صده غير ملزم بأن يأخذ بالأفعال الأخرى الواردة في هذه الدفاتر طالما أنها غير

<sup>١٢٨</sup> - بدأت المعنى المادة ١/٣٦ من قانون المعاملات التجارية الإماراتي، المادة ١/١٦ من قانون الميراث الأردني رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٢.

http:

//www.jordan.gov/JMCdownloadcenter/files/Jordan123.doc

<sup>١٢٩</sup> - لحجار، حلمي، القانون القضائي الخاص، الجزء الأول، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦، ص ١٨٧، الفقرة ٢٢٣.

- فهم، مارك منير، القانون التجاري، الدار الجامعية، ١٩٨٦، ص ١٣٢.

- Cass Civ. ١٠/٨ ١٨٥٩, dalloz ١٨٥٩-١-٤٤١.

متلازمة مع الفعل الأصلي محل الإثبات وذلك وفقاً لأحد القرارات الصادرة عن محكمة التمييز اللبنانية<sup>١٣٠</sup>.

#### الفقرة الثالثة: القيود على استعمال الدفاتر التجارية كأداة إثبات ضد مصلحة صاحبها

الدفاتر التجارية وخروجاً على القاعدة العامة أعطيت قوة ثبوتية ضد مصلحة صاحبها، لكن هذه القاعدة ليست مطلقة إنما هناك قيد عليها وهو عدم تجرئة الدليل. فالمشترع اللبناني أعطى للغير حق استعمال الدفاتر التجارية كأداة إثبات كاملة ضد مصلحة صاحبها لكنه لم يترك هذا الحق على إطلاقه إنما قيده بعدم تجرئة ما ورد فيه، فلما أن يؤخذ بكل مندرجات الدفاتر التجارية أو لا يؤخذ بها.

بالإضافة إلى هذا القيد الصريح على استعمال الدفاتر التجارية كأداة إثبات ضد مصلحة التاجر، هناك قيد ضمني يجب أن يؤخذ في الاعتبار وهو سلطة القاضي التقديرية تجاه الدليل<sup>١٣١</sup> خاصة وأننا بصدد مسائل تجارية حيث يسود مبدأ حرية الإثبات (المادة ١/٢٥٧ من قانون أ. م. م. م.).

#### الفقرة الرابعة: الدفاتر التي قصدها المشتري كأداة إثبات ضد مصلحة صاحبها

حدد المشتري اللبناني في قانون التجارة القوة الثبوتية للدفاتر التجارية في إطار كلامه عن الدفاتر الإلزامية، واستعمل في قانون أصول المحاكمات المدنية تعبير الدفاتر التجارية الإلزامية (المادة ١٦٦ منه) مما يعني أن هذه الأحكام خاصة بالدفاتر التجارية الإلزامية دون الإختيارية، وهذا يتبادر إلى ذهنا السؤال التالي: ما هي القيمة الثبوتية للدفاتر التجارية الإختيارية ؟

معتقد أنه يمكن أن يعد بالدفاتر التجارية الإختيارية لكن ليس كدليل كامل وذلك استناداً إلى المادة ١٦٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية التي أجازت للقاضي في النزاع العائم بين التجار أن يقبل أو يرد بحسب ظروف القضية البينة التي تستخلص من الدفاتر التجارية غير الإلزامية، واستناداً إلى قرار محكمة استئناف بيروت الذي اعتبر أن القاضي له السلطة المطلقة في تقدير الدليل المستمد من قيود الدفاتر التجارية في كل قضية وأنه لدى تعارض قيود الدفاتر الإلزامية مع قيود الدفاتر غير الإلزامية، يميل بالطبع إلى الأحذ بالدليل الناتج عن الأولى لإحاطتها بضمانات أقوى<sup>١٣٢</sup>.

<sup>١٣٠</sup> - محكمة التمييز، المعرفة الأولى، قرار نهائي رقم ١١، تاريخ ١٩٦١/٢/٧، شركة تريم/سعد، بلز ١٩٦١.

ص ١١٤.

<sup>١٣١</sup> - تمييز لبناني، تاريخ ١٩٥٧/٩/٢٦، النشرة القضائية ١٩٥٧، ص ٦٠٣.

<sup>١٣٢</sup> - استئناف بيروت، تاريخ ١٩٥٥/٦/٢٨، النشرة القضائية ١٩٥٥، ص ٦٥٥.

معنى ذلك أن الدفاتر التجارية غير الإلزامية لا تشكل دليلاً كاملاً إلا أنها تعطى قيمة ثبوتية تختلف من حالة إلى أخرى وفقاً لمسلطة القاضي التقديرية. وبصدد هذه الدفاتر يطرح سؤالاً آخر: هل يمكن إلزام التاجر بإبراز دفاتره الاختيارية؟

قصي في هذا الصدد إنه إذا أثبت خصم التاجر أن التاجر لديه دفاتر غير إجبارية، يجوز إلزام هذا الأخير بإبرازها أمام القضاء<sup>١٣٣</sup>.

### الفقرة الخامسة: جزاء الإمتناع عن إبراز الدفاتر التجارية

الدفاتر التجارية هي أداة إثبات صد مصلحة صاحبها، ولكن حتى تستخلص منها الدليل الثبوتي لا بد من الاطلاع عليها، وعملاً بأحكام المادة ٢١ من قانون التجارة اللبثي يتم الإطلاع على هذه الدفاتر بإبرازها من تلقاء التاجر نفسه أو بناء على طلب من خصمه أو بناء لأمر من القاضي مباشرة، وعندما يكلف التاجر بإبراز دفاتره سواء كان ذلك بناء لطلب خصمه أو لأمر من القاضي مباشرة يكون أمام نتيجة من إثنين، إما يستجيب التاجر لهذا التكليف أو يرفض إبراز دفاتره، وفي الحالة الأخيرة أمامنا حلين:

الأول: هو فرض غرامة إكراهية على التاجر، فلا يكلف التاجر بإبراز دفاتره التجارية وإمتنع عن القيام بذلك، جاز حمله على تسليم دفاتره عن طريق الحكم عليه بغرامة إكراهية سداً للمادة ٢٥١ من قانون الموجبات والعقود.

الثاني: نصت عليه المادة ٢٠/٢ من قانون التجارة وهي تجبر للقاضي إذا أبى التاجر إبراز دفاتره أن يطلب من الفريق الآخر حلف اليمين.

وفي هذا الصدد قصت محكمة التمييز اللبنانية بأنه متى أفتتعت محكمة الموضوع ببناء على التحقيق الذي أجرته بأن لدى الخصم دفاتر تجارية، كان لها أن تحظره بإبراز هذه الدفاتر عملاً بأحكام المادة ٢١ من قانون التجارة، حتى إذا رفض هذا الخصم إبرازها كان للمحكمة أن تحلف المدعي اليمين عملاً بأحكام المادة ٢٠/٢ من قانون التجارة<sup>١٣٤</sup>.

لكن المشترك لم يحدد أي يمين قصد، هل هي اليمين الحاسمة أو المكملة، وهذا يقتضي تحديد نوع اليمين. وبالرجوع إلى تعريف اليمين الحاسمة (م ٢٣٦ م.م.) وتعريف اليمين

<sup>١٣٣</sup> - محكمة الإستئناف المصرية المحتلة، تاريخ ١٩٠٣/٦/٣، بقلا عن أبو عجد، الياس، أصول المحاكمات

المدنية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، رقم ١٣، ص ٢٢٣.

<sup>١٣٤</sup> - Cass, Com., ٥ dec. ١٩٢٢, D P, ١٩٢٢-٥-١٧.

<sup>١٣٥</sup> محكمة التمييز المدنية، تاريخ ١٩٦٦/٤/١٢، مجموعة إجتهاادات بلز، رولول ومفروح/مراد وكثانة، ص

المتمة (م. ٢٥٠.م.م.)<sup>٣٥</sup> نجد أن ما يطبق على اليمين التي نصت عليها المادة ٢٠ هو أحكام اليمين المتمة التي توجهها المحكمة، وقد أكد على ذلك كل من الإجتهد والفقه اللبني<sup>٣٦</sup>.

ولكن إذا أراد القاضي أن يلجأ إلى اليمين، فهل هو ملزم بتوجيهها، وإذا حلف المدعي اليمين، فهل المحكمة ملزمة بأن تأخذ بنتيجة هذه اليمين؟

نعتقد أن القاضي غير ملزم بتحليف هذه اليمين وذلك إطلاقاً من حرفية نص المادة ٢٠/٢٠ من قانون التجارة حيث يستعمل المشرع تعبير "جار" وقد أكدت محكمة التمييز اللبنانية على ذلك<sup>٣٧</sup>.

وكما أن القاضي غير ملزم بتحليف اليمين، فهو أيضاً غير ملزم بالأخذ بنتيجة هذه اليمين وذلك وفقاً لما قضت به محكمة التمييز اللبنانية التي إعتبرت أن اليمين المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون التجارة لا تجبر المحكمة بل تعطى الخيار في أن تأخذ بأقوال المدعي المجردة في بعض الظروف بعد تحليفه اليمين<sup>٣٨</sup>.

**خلاصة:** إذا الدفاتر التجارية تعتبر حجة ضد صاحبها، سواء كان تاجراً أو غير تاجر وسواء كان الدراع تجارياً أو غير تجاري، وسواء كانت الدفاتر منتظمة أو غير منتظمة، لكن القاضي غير ملزم بأن يأخذ بالدفاتر التجارية ضد مصلحة صاحبها إذ يرجع ذلك إلى سلطته التقديرية، وهذا ما

<sup>٣٥</sup> وهذا للمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية، فإن اليمين الحسنة هي اليمين التي يوجهها الحضم إلى حضمه ليضم بها الدراع، أما اليمين المتمة فقد عرفتها المادة ٢٥٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية بأنها اليمين التي توجهها المحكمة من تلقاء نفسها إلى أحد الخصوم لإستكمال الدليل المقدم منه والتمسك من الحكم في موضوع الدعوى أو لتحديد قيمة ما سيحكم به.

<sup>٣٦</sup> محكمة التمييز، العرفية الأولى، قرار نهائي رقم ٣٣، تاريخ ١٠/٣/١٩٦٤، بستاني/الحوري، مجموعة إجتهاادات بلز ١٩٦٤.

- محكمة التمييز، العرفية المدنية الثانية، قرار رقم ١٦٥، تاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٨، جويريف ونقولا أبو خالد/سليمان داود وزق، العدل ١٩٦٩، ص ١٠٤، رقم ٧٨.

- عيد، إنوار، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، الجزء الرابع عشر (الإثبات)، ١٩٩١، ص ٣٩٥.

بو ذياب، سلمان، القانون التجاري، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٤٢.

<sup>٣٧</sup> - محكمة التمييز المدنية، تاريخ ١٠/٣/١٩٦٤، دعوى بستاني/الحوري، مجموعة إجتهاادات بلز ١٩٦٤، ص ١٦١ رقم ٣٣.

<sup>٣٨</sup> محكمة التمييز المدنية، رقم ٨٩، تاريخ ٨/٥/١٩٥٤، حلفاني/حلفاني، مجموعة إجتهاادات بلز، ص ١٨٧.



أكدت عليه محكمة التمييز اللبنانية إذ اعتبرت أن القاضي له سلطة واسعة في تقدير مدى حجية بيانات الدفاتر التجارية<sup>١٣٩</sup>.

وبناء على ذلك، للمحكمة أن تأخذ بالدفاتر التجارية كدليل كامل ضد التاجر أو تطرحها جانباً إذا وجدت فيها شيئاً من التناقص أو كانت ثمة أدلة معاكسة في الدعوى. هذا في القانون اللبناني، أما في القانون الفرنسي فجد أن المشتري لم يتحدث عن القوة الثبوتية للدفاتر التجارية ضد مصلحة التاجر، إنما تحدث عن قوتها الثبوتية في مصلحة التاجر وذلك في المادة ١٧ (الفقرة الأولى والثانية) من قانون التجارة والمواد ١٣٢٩، ١٣٣٠ من القانون المدني.

بعد استعراض الشروط الواجب توافرها حتى يكون دفتر تجاري حجة ضد صاحبه. وجدنا أنه لا تعارض بين هذه الأحكام وبين مسك الدفاتر التجارية بالصورة الإلكترونية.

## المبحث الثاني: قوة الدفاتر الثبوتية في مصلحة صاحبها

حروجاً على المبدأ العام الذي لا يجبر للشخص أن يصطحب دليلاً لنفسه، فإن القانون أتاح للتاجر التمسك بدفائره التجارية كدليل كامل في مصلحته، لكنه قيد ذلك بشروط.

حدد المشتري اللبناني هذه الشروط في المواد ١/٢٠ من قانون التجارة و ٢/١٦٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية<sup>١٤٠</sup>.

فالمادة ١/٢٠ نصت على أنه: "يمكن قبول الدفاتر لدى القضاء كوسائل للبيد في مصلحة التاجر بشرط أن تكون منظمة حسب الأصول، وأن يدلي بمحتوياتها ضد تاجر آخر وأن يكون النزاع متعلقاً بعمل تجاري".

والمادة ٢/١٦٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية اعتبرت أن الدفاتر التجارية الإخبارية تعتبر حجة لصاحبها في المعاملات المختصة بتجارته، إذا كانت منتظمة وكان الحلاف بينه وبين تاجر.

ينصح من نص هاتين المادتين أن المشتري اللبناني فرض ثلاثة شروط حتى يستطيع التاجر أن يتمسك بدفاتره لمصلحته، وقد أكدت محكمة التمييز اللبنانية على ذلك.

<sup>١٣٩</sup> - تمييز لبناني، رقم ٣، ١٩٥٧/٩/٢٦، مجموعة حاتم ٣٢، ص ٢٨ .

<sup>١٤٠</sup> . يقبل هذه النصوص المادة ٢٠ من قانون التجارة البلجيكي، المادة ٢/١٦ من قانون السجلات الأرضية رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٢، المادة ٣٨ من قانون التجارة اليمني الصادر بالمرسوم رقم ٣٢ لسنة ١٩٩١ ( المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨)، المادة ٢٣ من قانون السجلات الفلسطينية رقم ٤ لسنة ٢٠٠١

<sup>١</sup> [http://www.pmc.gov.ps/arabic/law/law\\_legara.htm](http://www.pmc.gov.ps/arabic/law/law_legara.htm)

وهذه الشروط<sup>١١</sup> هي:

- أن تكون الدعوى ضد تاجر
- أن تكون الدفاتر منتظمة
- أن يتعلق الإثبات بمسألة تجارية

أيضاً أوجب المشرع الفرنسي توافر ذات الشروط وذلك في المادة ١٧/١ من قانون التجارة<sup>١٢</sup> حيث إعتبر أن المحاسبة المنتظمة يمكن قبولها كأداة إثبات بين التجار بالنسبة لأعمالهم التجارية. نتناول هذه الشروط بصورة تفصيلية.

### الفقرة الأولى: أن تكون الدعوى ضد تاجر

أحد الشروط الواجب توافرها حتى يتمسك التاجر بدفائره لمصلحته هو أن يكون حصمه تاجراً، وبصدد أي نزاع يكون أمامه قضية من إثنيين، إما أن يكون الحصم تاجراً أو لا يكون .

#### ١- الخصم التاجر:

هذه الصفة يحددها القاضي وفقاً لسلطته التقديرية<sup>١٣</sup>، ويبدو أن الهدف من اشتراط الصفة التجارية في أطراف النزاع هو وجود دفاتر تجارية لكلا الطرفين على إعتبار أن كل من له الصفة التجارية ملزم بمسك دفاتر تجارية، وهو ما يسمح بإجراء المقارنة بين دفاتر الأطراف لإستخلاص الحقيقة.

وبإجراء المقارنة بين دفاتر التجار أطراف النزاع، يصل إلى نتيجة من إثنين:

- الأولى هي التطابق بين هذه القيود، بحيث تكون القيود الواردة في دفاتر أطراف النزاع متطابقة، وهذا تكون للمطالبة مستندة إلى دليل حاسم.

الثانية هي التباين بين القيود الواردة في دفاتر كل من التاجرين أطراف النزاع، وفي هذه الحالة يعود للقاضي أن يقرر، بحسب ظروف القضية، إما إهمال البيتين المتعارضتين، وإما الأخذ بواحدة دون الأخرى (المادة ١٦٧ من قانون أصول المحاكمات المدنية).

<sup>١١</sup> - محكمة التمييز المدنية، قرار رقم ١٢٩، تاريخ ١١/٢٩/١٩٦٠، الشرة قضائية ١٩٦٠، ص ٩٤٢

<sup>١٢</sup> article ١٧/١ du code de commerce français stipule que : " la comptabilité régulièrement tenue peut être admise en justice pour faire preuve entre commerçants pour faits de commerce " .

<sup>١٣</sup> - محكمة التمييز، المعرفة الأولى، قرار نهائي، تاريخ ١٩٦١/٢/٧، شركة نيم/سعد، بار ١٩٦١، ص ١١٤.

## ٢- الخصم غير التاجر:

بما أن حصول النزاع بين تاجرين، هو من ضمن الشروط الواجب تحققها حتى يستطيع التاجر أن يتمسك بدعائه لمصلحته، يتساءل ما هي القوة الثبوتية للدفاتر التجارية في حال تحلف هذا الشرط؟

يعتبر المشرع اللبناني في المادة ١٦٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية أن دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار، وأكدت محكمة التمييز اللبنانية على ذلك إذ اعتبرت أن قيود الشركة التجارية ودفاترها لا تسري على غير التجار ولا يمكن أن تكون لها قوة ثبوتية بالنسبة إلى هذا الغير<sup>١٤٤</sup>.

و دفاتر التاجر ليست حجة على غير التاجر على اعتبار أن معاملة القيود في هذه الحالة تكون متعذرة لعدم مسك دفاتر تجارية من قبل الخصم غير التاجر، ولا يجوز الحكم للتاجر ضد غير التاجر بالاستناد فقط إلى بيانات دفاتر الأول وإلا اعتبر هذا الحكم فاقد الأساس القانوني<sup>١٤٥</sup>، ولكن يمكن أن يستخلص من الدفاتر التجارية قرائن<sup>١٤٦</sup>، وفي هذا الإطار، قصت محكمة بداية بيروت بأنه إذا جاز للمحكمة أن تأمر بتقديم الدفاتر التجارية في نزاع مدني، فلا يكون ذلك لإسراع إثبات ضد الخصم، بل لمجرد الحصول على بيانات في الدعوى، تكملة للتحقيق<sup>١٤٧</sup>.

المبدأ في استعمال التاجر لدفاتره في مصلحته هو أن تكون دعواه ضد تاجر آخر، ولكن هذا المبدأ يرد عليه عدة استثناءات:

أ- **الاستثناء الأول:** ورد في المادة ١٦٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية<sup>١٤٨</sup>، التي نصت على أن: "دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار، غير أن البيانات المثبتة فيها عما أورده التاجر تصلح أساساً لجبر للفاضي أن يوجه اليمين المتممة إلى أي من الخصمين فيما يجوز إثباته

<sup>١٤٤</sup> تمييز لبناني، تاريخ ١٩٥٧/٥/٣١، مجموعة اجتهادات بدر ١٩٥٧، ص ١٨١، رقم ٤٢.

<sup>١٤٥</sup> - الحجار، حلمي، القانون القضائي الخاص، الجزء الأول، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦، ص ٤٢٢.

<sup>١٤٦</sup> - Cass. Civ ٢٠ fev. ١٩٠٥، D P. ٠٥-١-٣٠٤.

- A ppe l com. ١٢ octobre ١٩٨٢، Bull. Civ. ٤، n° ٣١٢، p ٢٦٥.

<sup>١٤٧</sup> - محكمة بداية بيروت، تاريخ ١٩٤٤/٥/١١، النشرة القضائية ١٩٤٥، ص ٢٨٨.

<sup>١٤٨</sup> سفليلها المادة ١٣٢٩ من القانون المدني الفرنسي.

article ١٣٢٩ du code civil Français stipule que " les registres des marchands ne font point, contre les personnes non marchandes, preuve des fournitures qui y sont portées, sauf ce qui sera dit a l'égard du serment " .

بالشهادة<sup>١٩</sup>. وهذه المادة أعطت الحق للقاضي بأن يستمد من الدفاتر التي يمسكها التاجر بدء بينة لمصلحته ضد خصمه غير التاجر فتتيح له أن يوجه اليمين المتممة إلى أي من الخصمين فيما يجوز إثباته بالشهادة.

ولكن بما أن المادة ١٦٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية التي تقرر للقاضي الحق بتحليف اليمين المتممة تشكل خروج على القواعد العامة، لذلك يجب أن تفسر بصورة حصرية، فنص هذه المادة حاص بالتوريدات (fourmitures) الحاصلة من التاجر لغير التاجر.

أما بالنسبة لحجية الدفاتر في هذه الحالة فمرى أنها محدودة من ناحيتين:  
- أولاًهما هو خضوع هذه الدفاتر لتقدير القاضي، فله مطلق الحرية في الأخذ بها أو في طرحها، وذلك واضح من حرفية النص، حيث يستعمل المشتري تعبير "تصلح أساساً لجبر للقاضي".

- ثانيهما هو أن الدفاتر في هذه الحالة لا تعتبر سوى عنصر من عناصر الإثبات، فهي تجيز للقاضي أن يوجه اليمين المتممة إلى أي من الخصمين، واليمين المتممة تكمل دليلاً ناقصاً، فهي آلة تحقيق بيد القاضي، ليس من شأنها حسم النزاع كونها ليست يميناً حاسمة<sup>٢٠</sup>. ومن المقرر أنه يحق للقاضي الرجوع عن قراره المتضمن تحليف اليمين التكميلية، كما له أن لا يأخذ بها إذا ما أبررت له وثائق تثبت عكسها، شرط ألا يكون أصدر حكمه النهائي بالنزاع العالق أمامه ولم ترفع يد الدعوى<sup>٢١</sup>.

ب - الإستثناء الثاني: جاءت به محكمة التمييز اللبنانية في قرارها الذي إعتبرت فيه أنه يمكن لقيمة بيانات الدفاتر التجاري أن ترقى إلى مرتبة الدليل الكامل في مصلحة التاجر إذا كانت تلك البيانات قد دونت في دفتره بخط خصمه غير التاجر<sup>٢٢</sup>.

ج - الإستثناء الثالث: هو بإعمال المادة ٢٥٧ من قانون أصول المحاكمات المدنية، إذ يجوز بمقتضى القواعد العامة إستخدام الدفاتر التجارية للإثبات بوجه غير التاجر كبده بينة خطية.

<sup>١٩</sup> - يقابل هذه المادة، المواد ١٥ من قانون المبيات الأرنسي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٢ و ٢١ من قانون المبيات الفلسطيني رقم ٤ لسنة ٢٠٠١.

<sup>٢٠</sup> محكمة التمييز المدنية، العرفة الأولى، قرار رقم ٣٣، تاريخ ١٠/٣/١٩٦٤، دعوى البستاني/الحوري، مجموعة إجتهاذات بارز، ص ١٦١.

<sup>٢١</sup> - محكمة التمييز المدنية، العرفة الأولى، قرار رقم ١٠، تاريخ ١٩٦٣/٢/٦، دعوى رعد/الحداد، مجموعة إجتهاذات بارز، ص ١٦١.

<sup>٢٢</sup> - تمييز مدني قرار نهائي غرفة أولى تاريخ ١٩٦٣/٢/٦ قضية عبد/حداد، مجموعة إجتهاذات بارز ١٩٦٣ ص ١٦١، رقم ١٠، وقد جاء فيه "لأن دون المدعى عليه بخط يده المبالغ المطالب بها من المدعي بدفاتر هذا الأخير فلا يعود بإمكانه الإدعاء بأن هذه الدفاتر لا تصلح حجة صده".

## الفقرة الثانية: أن تكون الدفاتر منتظمة

من شروط استعمال التاجر لدفاتره في مصلحته هو النظامية، وهذا يوفر علينا وجوب تحديد معنى النظامية والتعرض لحالة تحلف هذا الشرط.

### ١- تحديد معنى النظامية:

نظامية الدفاتر هي شرط لإستعمالها كأداة إثبات في مصلحة صاحبها، وقد أكد على ذلك كل من المشرع اللبناني (المواد ١/٢٠ من قانون التجارة و ٢/١٦٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية) ومحكمة التمييز اللبنانية ومحكمة التمييز الفرنسية<sup>٥٣</sup>. والمشرع حرص النظامية في الدفاتر التجارية حتى يستطيع صاحبها أن يتمكن بها لمصلحته، لكنه لم يحدد معنى النظامية، وهذا الأمر غاية في الأهمية، لأن توافر النظامية يسمح للتاجر بإستعمال دفاتره في مصلحته.

أوجب قانون التجارة التأشير على الدفاتر التجارية وحدد كيفية إدراج القيود فيها، ولورد في التصميم المحاسبي العام مجموعة قواعد تتعلق بمسك الدفاتر التجارية، وهنا نتساءل، هل قصد المشرع بتعبير النظامية التقيد بما ورد في قانون التجارة فقط أم يجب التقيد أيضاً بما ورد في التصميم المحاسبي العام؟

أجاب الفقه على ذلك حيث إعتبر أن المقصود بالنظامية هو مراعاة الأحكام الواردة في قانون التجارة (المادتان ١٧ و ١٨)<sup>٥٤</sup>.

أما مجلس شوري الدولة فقد قصى بأن السجلات تعتبر نظامية بمجرد إطباقها في بوعيتها وماهيتها وتكاملها على قواعد نظام معين من أنظمة المحاسبة الصحيحة المألوفة<sup>٥٥</sup>.

<sup>٥٣</sup> محكمة التمييز المدنية ( العرفة الأولى )، قرار رقم ٨٢، تاريخ ٧ / ١١ / ١٩٦١، دعوى بربر/شركة بك و طرابلسي، مجموعة إجهادات بار، ص ١٤٧.

- Cour de cass., ١٨ février ١٩٩٢, Bull. Civ. ١٩٩٢, ٤, n°٧٧.

<sup>٥٤</sup> - عيد، إدوار، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيد، الجزء الرابع عشر ( الإثبات )، ١٩٩١، ص ٤١٧

هو ذياب، سلمان، لفقون التجاري، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٣٨.

- العريضي، محمد فريد، الفقي، محمد السيد، القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٠٦

- طه، مصطفى كمال، أساسيات لفقون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ١٤٨

<sup>٥٥</sup> مجلس شوري الدولة، رقم ٣٤، تاريخ ١٩٨٧/٢/٤، مؤسسة أبناء بشارة كرم/الدولة اللبنانية - وزارة مالية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية .

وانطلاقاً من قرار مجلس شورى الدولة نعتقد أن النظامية يقصد بها التنفيذ ليس فقط بالأحكام الواردة في قانون التجارة والمتعلقة بالتأشير على الدفاتر (م ١٨ ق. ت.) وبكيفية إدراج القيود فيها (م ١٧ ق. ت.)، إنما أيضاً بما ورد في التصميم المحاسبي العام رقم ٤٦٦٥ (المادة ٦ منه) حول أصول مسك هذه الدفاتر.

بعد أن حددنا معنى النظامية نسأل هل أن بطارية الدفاتر التجارية تمنع من الطعن بما ورد فيها؟

اعتبرت محكمة إستئناف بيروت المدنية أنه حتى لو كانت الدفاتر التجارية مطبوعة حسب الأصول، فإن ذلك لا يمنع الطعن ببعض القيود الواردة فيها إذا كان الحلاف حول مشروعية تلك القيود<sup>١٥٦</sup>.

أما محكمة التمييز فقد اعتبرت أنه إذا توفر للمحكمة أدلة تجعل قناعتها غير متوفرة بصحة قيود الدفاتر التجارية تستطيع أن تعاضل بين هذه الأدلة وبين هذه القيود وأن تأخذ بالأدلة التي اقتضت بصحتها<sup>١٥٧</sup>.

من هذين القرارين نخلص إلى أن القضاء اللبناني لا يعتبر نظامية الدفاتر التجارية مانعاً للطعن بما ورد فيها.

## ٢- نتائج تخلف شرط النظامية:

لا بد من وجود شرط النظامية حتى يستطيع التاجر استعمال دفاتره كأداة إثبات لمصلحته، ولكن ما هي النتائج التي تترتب على تخلف هذا الشرط؟

بما أن بطارية الدفاتر التجارية هي شرط من شروط التمسك بها لمصلحة صاحبها، معنى هذا أن الدفاتر غير المنتظمة لا يمكن استعمالها كأداة إثبات في مصلحة صاحبها، لكن المادة ١٦٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية أجازت للفاضي في النزاع القائم بين التجار أن يقبل أو أن يرد بحسب ظروف القضية البينة التي تستخلص من الدفاتر التجارية غير الإيجابية أو من الدفاتر التجارية الإيجابية غير المنتظمة، ومن هذه المادة تستنتج :

<sup>١٥٦</sup> - محكمة إستئناف بيروت المدنية، قرار رقم ١٥٤٣، تاريخ ١٩٦٠/١٠/٥، الشرة العصائية اللبنانية ١٩٦٠، ص ٧٦٢.

<sup>١٥٧</sup> - محكمة التمييز قرار بهاني غرفة أولى، رقم ١١١ تاريخ ١٩٦٩/١٠/١٦، نجم الأشرف/أبو جودة، مجموعة إجتهاادات بلز ١٩٦٩.

- أن المشتري لم يجرّد الدفاتر الإجبارية غير المنتظمة من القوة الثبوتية، إنما أعطاها بعض القيمة الثبوتية، حيث ترك للقاضي في النزاع القائم بين تاجرين أن يقل أو يرد البينة التي تستخلص منها.

أن المشتري ساوى بين القيمة الثبوتية للدفاتر الإجبارية غير المنتظمة والقيمة الثبوتية للدفاتر غير الإجبارية.

وإن كانت الدفاتر غير المنتظمة ليست حجة في الإثبات من حيث المبدأ، إلا أن القضاء خفف من ذلك، وفي هذا الصدد قصت محكمة التمييز اللبنانية بأنه إذا كان بمقتضى المادة ٢٠ من قانون التجارة لا يمكن قبول الدفاتر لدى القضاء كوسائل بينة لمصلحة التاجر إلا إذا كانت مطبوعة حسب الأصول ولقي بمحتوياتها صد تاجر آخر عندما يكون النزاع متعلقاً بعمل تجاري، إلا أن هذه الدفاتر غير المنتظمة حسب الأصول وأن كانت لا تصلح كوسائل بينة بالمعنى المبين في هذه المادة، إلا أن للقاضي، في المسائل التجارية التي يصح فيها الإثبات بالقرائن، أن يستعين بهذه الدفاتر على سبيل المعلومات وأن يستخرج منها قرائن من شأنها أن تكمل الوسائل الثبوتية الأخرى في الدعوى<sup>٥٨</sup>.

وفي قرار آخر قضت هذه المحكمة بأنه إذا كان لا يحق للمحكمة أن تأخذ بالدفاتر غير الأصولي كدليل ثبوت لصالح صاحبه، فإن لها أن تأخذ به إذا وجد معرراً بقرائن وأدلة أخرى<sup>٥٩</sup>.  
أما محكمة التمييز الفرنسية فقد أعطت للقاضي الحق في استنباط عناصر الإثبات من دفتر غير أصولي بنظر القانون شرط أن تدعم بعناصر إثبات أخرى<sup>٦٠</sup>.

وبناء على هذه القرارات العصائية يمكن القول أن الدفاتر غير المنتظمة حسب الأصول لا تهمل بل يمكن للقضاء أن يأخذ بها على سبيل الاستئناس.

### الفقرة الثالثة: أن يكون النزاع متعلقاً بعمل تجاري

الشرط الثالث الواجب توافره حتى يمكن للتاجر أن يتمسك بدفاتره التجارية لمصلحته، هو أن يتعلق النزاع بعمل تجاري، وقد أكدت محكمة التمييز اللبنانية على هذا الشرط<sup>٦١</sup> وحرصه المشتري اللبناني لكنه لم يحدد ما إذا كان يجب أن يكون العمل محل النزاع تجارياً بالنسبة لطرفي النزاع أم

<sup>٥٨</sup> - محكمة التمييز المدنية، العرفة الأولى، قرار رقم ٦٥، تاريخ ١/٦/١٩٥٤، دعوى حرب/ حولاً، مجموعة إجتهاذات بلز، ص ١٣٥.

<sup>٥٩</sup> - محكمة التمييز، العرفة الأولى، قرار نهائي رقم ٧٤، تاريخ ٢١/٥/١٩٦٩، راجع/ ليو جودة، مجموعة إجتهاذات بلز ١٩٦٩.

<sup>٦٠</sup> - Cass. ٥ Janv. ١٩١٠, D P. ١٠١-١١٦٨.

<sup>٦١</sup> - محكمة التمييز، العرفة الأولى، قرار نهائي، تاريخ ١٧/١/١٩٧٤، لحي سنتر/ لحنوح، مجموعة إجتهاذات بلز ١٩٧٤، رقم ١.

يكفي أن يكون تجارياً بالنسبة للتاجر الذي يتمسك بدفائره، إذ أسأ لا يمكن أن نعتبر العمل محل النزاع دائماً تجاري بالنسبة للطرفين إطلاقاً من أن المشتري أوجب الصفة التجارية في أطراف النزاع كشرط لتمسك التاجر بدفائره في مصلحته، لأن العمل محل النزاع قد يكون مديباً بالنسبة لأحد الأطراف رغم أنه تاجر.

يعتبر الفقه أن النزاع يجب أن يكون ناشئاً عن عمل تجاري بالنسبة لكل من الخصمين<sup>١١٢</sup>. ويرى أن الفقه أصاب في ما إتجه إليه لأن المشتري سمح للتاجر باستعمال دفائره لمصلحته بسبب إمكانية إجراء المقارنة بين دفاتر كل من التاجر بالنسبة للفرد الخاص بالعمل محل النزاع، وبما أن التاجر الذي يمسك دفاتر تجارية لا يقيد فيها إلا الحسابات والأعمال المتعلقة بتجارته، فذلك يجب أن يكون العمل تجارياً بالنسبة له حتى يقوم بقيدته في دفائره.

**خلاصة:** نحصل بعد إستعراض الشروط الثلاثة السابقة إلى أن الدفاتر التجارية التي يمكن أن نتحد كدليل كامل في مصلحة التاجر هي التي تتوفر فيها هذه الشروط الثلاثة مجتمعة، فإذا تحلف أحد هذه الشروط أو تحلفت جميعها، فلا يعود بإمكان التاجر التمسك بدفائره كأداة إثبات لمصلحته. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن توفر هذه الشروط الثلاثة لا يجعل من الدفاتر التجارية أداة إثبات ملزمة للقاضي، إنما له أن يعتمد عليها أو يرفضها بالرغم من توافر شروطها فذلك يرجع إلى سلطة التقديرية<sup>١١٣</sup>. لكن إذا رفض القاضي اعتماد النسخة الناشئة عن دفاتر التاجر لمصلحته ضد تاجر آخر عليه أن يعتل هذا الرفض بما يراه على ضوء ظروف الدعوى<sup>١١٤</sup> وهذا التعليل ليس بالضرورة

<sup>١١٢</sup> - طه، مصطفى كمال، أساسيات القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ١٤٨.

العريني، محمد فريد، الفقه، محمد السيد، القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٠٥.

<sup>١١٣</sup> - نمير مني، العرفة المدنية الثانية، قرار رقم ٧٢، ١٩٥٧/٩/٢٦، دعوى مراد/ السبي، النشرة الفصلية ١٩٥٧، ص ٦٠٣.

- محكمة النمير المدنية، العرفة الأولى، قرار رقم ٧٧، تاريخ ١٨ أيار ١٩٦٧، دعوى شهاب/ محبير، مجموعة إجتهاذات حاتم الجزء ٧٤، ص ٢٤.

طه، مصطفى كمال، أساسيات القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ١٤٩.

- العريني، محمد فريد، القانون التجاري اللبناني، الدار الجامعة ١٩٨٥، ص ٢٢٧.

- Cass Com, ١٢ juillet ١٩٣٩, D.H., p ٤٧٥

<sup>١١٤</sup> - Cass. ٣٠ juill ١٩٠٦, D.P. ٠٨-٥-٤١.

- Cass. ٣٠ dec ١٩٠٧, D.P. ٠٨-١-١٤٨

- Cass. ١٢ juill. ١٩٣٩, D.H. ٣٩-٤٧٩



أن يستند إلى قيود الدفاتر، إنما يمكن إيساره إلى أساليب جدية وجيهة غير التي يمكن أن تستند من القيود بحد ذاتها<sup>١١٥</sup>.

هذا لناحية الشروط الواجب توافرها حتى يتمكن التاجر من التمسك بدفاتره لمصلحته، أما لناحية تعارض هذه الشروط أو عدم تعارضها مع مسك الدفاتر التجارية بالصورة الإلكترونية، فيجد أن شرطي تجارية العمل محل الراف وتجاروية صفة حصم التاجر لا يتعارضان مع مسك الدفاتر الإلكترونية، لكن الإختلاف يتعلق بشرط النظامية، لأن معنى النظامية يختلف بين الدفاتر التقليدية والدفاتر الإلكترونية وذلك إطلاقاً من إختلاف آلية العمل في كل منهما.

### المبحث الثالث : طرق الاطلاع على الدفاتر التجارية

الدفتر التجارية هي أداة إثبات لمصلحة التاجر أو ضد مصلحته، وهذا يستدعي الاطلاع على قيودها من أجل إستخلاص الدليل على حقيقة الأعمال التي قام بها في حال حصول منازعة بشأنها، وبهذا الصدد نميز بين طريقتين للاطلاع على الدفاتر التجارية، وهما الاطلاع الكلي أو التسليم (Communication) والاطلاع الجزئي أو التقديم (Représentation)، ومن الفقهاء من إستعمل تعبير إبراز للدلالة على التقديم<sup>١١٦</sup>.

يختلف الفقه حول معيار التفرقة بين الاطلاع الكلي والاطلاع الجزئي، فالبعض يعتبر أن الاطلاع الكلي يتناول الحالات التي يلتزم فيها التاجر بالتخلي عن حيازة دفتره، سواء حصل هذا التخلي لحصمه أو للمحكمة أو لحبير تتسببه المحكمة لتدقيق قيود الدفاتر بكامله، بينما في الاطلاع الجزئي لا يحصل مثل هذا التخلي عن حيازة الدفاتر كلياً<sup>١١٧</sup>.

أما البعض الآخر فيعتبر أن معيار التفرقة ليس في التخلي عن حيازة الدفاتر أو عدمه، بل في حق الحصم بالاطلاع على جميع بيانات الدفاتر أو في قصر حق الاطلاع على جزء من هذه البيانات،

<sup>١١٥</sup> - محكمة التمييز المدنية الأولى، قرار رقم ٧٧، تاريخ ١٨ أيار ١٩٦٧، دعوى شاهين/محبير، مجموعة إجتهاادات حاتم، الجزء ٧٤، ص ٢٤.

<sup>١١٦</sup> - عطوي، فوزي، القانون التجاري، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ١٣٣.

<sup>١١٧</sup> طه، مصطفى كمال، أساسيات القانون التجاري والقانون البحري، الدار الجامعية، بيروت، فقرة ١١٠ و ١١١. حيث عرف الاطلاع الجزئي بأنه، اطلاع المحكمة أو الحبير على الدفاتر لإستخراج البيانات المتعلقة بالراف دون غيرها، وذلك بحضور التاجر وتحت رقابته ودون تحليه عن حيازة الدفاتر حفظاً لأسرار عمليات التاجر.

أما الاطلاع الكلي فيعتبر أنه يكون بإيداع الدفاتر قلم المحكمة أو بتسليمها إلى الحصم للاطلاع على جميع محتوياتها.

لأن التحلي حاصل في الحالتين غير أن حق الاطلاع على القيود يكون كلياً في التسليم وجرئياً في التقديم<sup>١٦٨</sup>. ونرى أن هذا الرأي هو الجدير بالتأييد.

وبما أنه هناك طريقتان لإبرار الدفاتر أمام القضاء، يبحث في فقرة أولى أحد هذين الطريقتين وهو الاطلاع الجزئي، وفي فقرة ثانية نتناول الاطلاع الكلي.

### الفقرة الأولى: الاطلاع الجزئي أو التقديم (representation)

إحدى طرق الاطلاع على الدفاتر التجارية هو التقديم، ولإيضاح المقصود بالتقديم نحدد معناه وخصائصه، ثم نتناول تقديم دفاتر المصرف لمعرفة ما إذا كانت السرية المصرفية تحول دون تقديمها.

#### ١- تعريف التقديم:

تقديم الدفاتر التجارية هو إبرارها أمام القضاة أو الخبراء للتحقيق أو للتحري عن الغيود المتعلقة بالنزاع فقط، ولا يحق للخصم في هذه الحالة سوى الاطلاع على القيود التي توقف عندها القضاة أو الخبراء<sup>١٦٩</sup>.

ويختلف الاطلاع الجزئي عن الاطلاع الكلي في أن الاطلاع الجزئي يستفي فيه خطر الكشف على أسرار التاجر وإنتقالها إلى منافسيه كما هو الحال في الاطلاع الكلي.

وتقرير المحكمة بإجراء الكشف على الدفاتر التجارية، هو أمر متروك لتقديرها المطلق<sup>١٧٠</sup>، حيث يعود لها بموجب سلطتها التقديرية أن تحدد ما إذا كان الكشف على هذه الدفاتر له فائدة أم لا

<sup>١٦٨</sup> عيد، إدوار، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، الجزء الرابع عشر (الإثبات)، ١٩٩١، ص ٢٩٩ فقرة ٢٥١ وص ٤٠٤ الفقرة ٢٥٢.

عطوي، فوزي، القانون التجاري، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ١٣٣.

- طه، مصطفى كمال، أساسيات القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ١٥٣، رقم ١٤٨.

- أبو السعود، رمضان، أصول الإثبات، الدار الجامعية، ١٩٩٤، ص ٥٤١ و ٥٤٢.

أبو عيد، إلياس، أصول المحاكمات المدنية بين النص والإجتihad والفقه، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، رقم ١٩، ص ٢٢٧.

<sup>١٦٩</sup> - فابيا، شارل وصفا، بيلز، الوجيز في قانون التجارة، الجزء الأول، دار البيريل، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص ٥٧.

<sup>١٧٠</sup> محكمة التمييز قرار نهائي، غرفة أولى، تاريخ ١٢/٢٧/١٩٦١، الحكيم/سعادة، مجموعة إجتهدات بلز ١٩٦١، رقم ٩٣.

وفقاً لوقائع كل دعوى. معنى هذا أنه إذا طلب خصم التاجر إبراز دفاتر هذا الأخير، قد تجيب المحكمة طلبه وقد لا تجيبه وفقاً لما تراه من فائدة في إبراز الدفاتر.

وبما أن إبراز الدفاتر قد يكون أمام المحكمة أو أمام حبير تعيينه المحكمة، فلا بد وأن يشير إلى أن إبراز الدفاتر أمام الحبير يغني عن إبرازها مجدداً في قلم المحكمة، إذ أن الحبير ينوب عن المحكمة في الاطلاع على دفاتر الخصوم وتمكين الخصم من الاطلاع على دفاتر خصمه، وذلك وفقاً لما اتجهت إليه محكمة التمييز اللبنانية<sup>١٧</sup>.

## ٢- خصائص التقديم:

نصت المادة ٢١ من قانون التجارة على أن: "لا تسلم الدفاتر بكاملها إلى القضاء إلا في أحوال الأثر وقسمة الجماعة والشركة والصلح الاحتياطي والإفلاس، وفيما حلا هذه الأحوال يمكن على الدوام عرض أو طلب تقديم الدفاتر أو إيجاب عرضها بأمر القاضي مباشرة لإستخلاص ما يتعلق منها بالنزاع"، ونستنتج من نص هذه المادة أن:

تقديم الدفاتر يتم من تلقاء التاجر نفسه أو بقاء لطلب خصمه أو تأمر المحكمة به مباشرة، وتقضي القواعد العامة بأن يقوم الشخص من تلقاء نفسه بتقديم دليل في الدعوى لإثبات ما يدعيه، فيتخذ خصمه من هذا الدليل أداة إثبات لمصلحته، أما إذا رأى الشخص الإحتفاظ بأوراقه أو مستنداته لأنها لا تشكل إثباتاً لمصلحته، فلا يمكن إجباره على إبرازها، لكن قوانين التجارة حرجت على هذه القواعد بصدد الدفاتر التجارية، حيث أجارت للمحكمة إصدار أمر للتاجر بعرض دفاتره عليها. وإذا طلب من المحكمة إصدار قرار بإلزام التاجر بإبراز دفاتره، لا تكون ملزمة بالإجابة إلى هذا الطلب، إنما لها سلطة تقديرية في إلزام أو عدم إلزام التاجر بإبراز دفاتره<sup>١٨</sup>.

- حالات الاطلاع الجرائي غير محصورة على عكس حالات الاطلاع الكلي الذي أكد الفقه على أنه محصور. ففي أي حالة غير الحالات الخمسة التي حددتها هذه المادة والمتعلقة بالاطلاع الكلي، يمكن الاطلاع جريباً على الدفاتر التجارية.

## ٣- نتائج إمتناع التاجر عن تقديم دفاتره:

إذا طلبت المحكمة من التاجر إبراز دفاتره وإستجاب لذلك، لا تنثور أية مشكلة، ولكن قد يرفض التاجر إبراز دفاتره وفي هذه الحالة ماذا يكون الحل؟

<sup>١٧</sup> - محكمة التمييز قرار نهائي، المعرفة الأولى، تاريخ ١٦/٨/١٩٦١، عبده/نظيسة رونس، مجموعة إجتهاافات باز ١٩٦١، رقم ٧٠.

<sup>١٨</sup> - محكمة التمييز المدنية، قرار رقم ٩٣، تاريخ ٢٧/١٢/١٩٦١، دعوى الحكيم/سعادة، مجموعة إجتهاافات باز، ص ١٥٤.

عرض المشتري اللبناني لحالة إمتناع التاجر عن تقديم دفاتره وذلك في المادة ٢/٢٠ من قانون التجارة التي إعتبرت أن الدفاتر التجارية في جميع الأحوال حجة على مطمها، وصاحب هذه الدفاتر إذا رفض إبراز دفاتره، جاز للقاضي أن يطلب من العريق الآخر حلف اليمين، وإطلاقاً من نص هذه المادة للقاضي أن يطلب حلف اليمين.

ولكن ما يجب أن نشير إليه هو أنه لا بد من إثبات وجود الدفاتر التجارية حتى تطبق قرينة التمتع عن إبرازها وبالتالي تطبيق أحكام هذه المادة<sup>١٧٣</sup>.

وكحل آخر لعدم إبراز التاجر دفاتره التجارية إعتبرت محكمة التمييز اللبنانية أن عدم إبراز التاجر لدفاتره بمثابة قرينة ضده<sup>١٧٤</sup>.

#### ٤- الإطلاع على دفاتر المصرف:

وفي إطار إستعمال دفاتر التاجر ضد مصلحته وإلزامه بإبرازها يطرح سؤالنا التالي وهو: إذا كان التاجر مصرفاً، هل يجوز إلزامه بإبراز دفاتره أم يتعارض ذلك مع السرية المصرفية؟ أوجبت المادة ٣ من قانون السرية المصرفية تاريخ ٣ أيلول ١٩٥٦ على مديري ومستخدمي المصارف وكل من له الإطلاع بحكم صفة أو وظيفة بأية طريقة كانت، على قيود الدفاتر والمعاملات والمراسلات، الإلتزام بكتمان السر لمصلحة رباث هذه المصارف. ووفقاً لنص هذه المادة، يكون المشتري اللبناني قد أحضع المصارف لقواعد إستثنائية، حيث فرص عليها التزاماً واضحاً وهو التقيد بالسرية المصرفية في كل ما يختص بحسابات رباثها والمتعاملين معها.

لكن هذه السرية المصرفية تزول في حال نشوء دعوى بين المصرف والربون بالنسبة لعملية مصرفية وذلك وفقاً للمادة ٢ من ذات القانون، مما يعني أن المصرف إذا كان خصماً في الدعوى مع ربون له، يجوز إلزامه على إبراز دفاتره الإيجابية. أما إذا لم يكن المصرف خصماً في الدعوى، فلا يجوز إحاله فيها لإرغامه على إبراز دفاتره التجارية، ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا حالة إفلاس التاجر أو موافقته الخطية على تقديم هذه الدفاتر.

<sup>١٧٣</sup> - محكمة التمييز المدنية، قرار رقم ٤٢، تاريخ ١٣ نيسان ١٩٧١، ورثة إلياس حد القيسلاني/جمعية المرمولين اللبنانيين ومنصور مطروب، مجلة العدل ١٩٧١، ص ٤٤٨.

<sup>١٧٤</sup> - محكمة التمييز المدنية، قرار رقم ٨٩، تاريخ ١٩٥٤/٥/٨، مجموعة إجتهايات بر، ص ١٨٧، حيث قصت: "بأن إنكار أحد الشركاء وجود دفاتر تجارية يعتبر قرينة على أن هناك أرباحاً جبتها الشركة، ويريد هذا الشريك إحصاءها - فيعود للمحكمة تقدير هذه الأرباح، وإذا لقي هذا التقدير رافداً، فيكون ذلك نتيجة لسوء نية الشريك المذكور".

## الفقرة الثانية: الإطلاع الكلي أو التسليم (communication)

التسليم هو الطريق الثاني للإطلاع على الدفاتر التجارية، وله خصائص وحالات حددها المشرع، نعرفه ثم نحدد حالاته.

### ١- تعريف التسليم:

وهو يقوم بتسليم دفاتر التاجر إلى القضاء، أي إلى قلم المحكمة أو إلى الحبير المعين منها مع حق الخصم بالإطلاع على جميع بياناتها<sup>١٧٥</sup>. ومن محاطر التسليم إطلاع خصم التاجر الذي سلم دفاتره على أسرار هذا الأخير.

وقد حدد لقانون اللبناني في المادة ١٦ من قانون التجارة حالات التسليم بخمس حالات: الإرث، قسمة الجماعة، الشركة، الصلح الإحتياطي والإفلاس<sup>١٧٦</sup>، أما القانون المصري فقد حددها بالمرزعات المتعلقة بالتركات ومواد الأموال المشاعة والشركات والإفلاس والصلح الوافي منه<sup>١٧٧</sup>، والقانون الفرنسي حددها بالإرث والتبوع وقسمة الشركة والتصفية القضائية<sup>١٧٨</sup>.

حدد قانون التجارة اللبناني في المادة ٢١ منه حالات تسليم الدفاتر إلى القضاء. ولكن هل معنى هذا أن المحكمة في إحدى هذه الحالات ملزمة بإصدار قرارها بتسليم الدفاتر التجارية، أم أنها تتمتع بسلطة تقديرية في هذا الأمر؟

من الفقهاء من يعتبر أن المحكمة تتمتع بسلطة تقديرية في تقرير إلزام أو عدم إلزام التاجر بتسليم دفاتره التجارية<sup>١٧٩</sup>.

والمحكمة تتمتع بسلطة تقديرية ليس فقط بالنسبة لتسليم الدفاتر، إنما أيضاً بالنسبة لتسليم الوثائق الثبوتية، وذلك وفقاً لما قصت به محكمة التمييز للفرنسية، إذ رفضت تسليم الوثائق الثبوتية الأصلية

<sup>١٧٥</sup> - عيد، فوار، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتعديد، الجزء الرابع عشر (الإثبات)، ١٩٩١، ص ٣٩٩ ٢٥١.

<sup>١٧٦</sup> - يميلها المادة ٢١ من قانون التجارة البلجيكي.

<sup>١٧٧</sup> - المادة ٢٨/٢ من قانون التجارة المصري نصت على أنه: " لا يجوز للمحكمة أن تأمر التاجر بإطلاع خصمه على دفاتره إلا في المارعات المتعلقة بالتركات ومواد الأموال المشاعة والشركات " و الفقرة ٣ من ذات المادة نصت على أن: " تسلم الدفاتر في حالة الإفلاس أو الصلح الوافي منه للمحكمة أو أمين القليسة أو لمراقب الصلح .

<sup>١٧٨</sup> - article ١٧/٣ du code de Commerce français stipule que: " la communication des documents comptables ne peut être ordonnée en justice que dans les affaires de succession, communauté, partage de société et en cas de redressement ou de liquidation judiciaires ".

<sup>١٧٩</sup> - ناصيف، الياس، الكامل في قانون التجارة، الجزء الأول ( المؤسسة التجارية )، عويدات للطباعة والنشر، طبعة ١٩٩٩، ص ٦٦.

المؤيدة للدفاتر التجارية بعد أن كانت الصور المطابقة لها قد قنمت وذلك لعدم فائدة هذه المسألة في حل النزاع<sup>٨٠</sup>.

تحدث المشتزع اللباني في قانون التجارة عن حالات تسليم الدفاتر التجارية في سياق كلامه عن الدفاتر التجارية الإلزامية، فهل معنى هذا أن هذه الحالات خاصة بالدفاتر الإلزامية دون الاختيارية؟ من الفقهاء من يعتبر أن حالات التسليم لا تشمل فقط الدفاتر الإلزامية إنما يمكن أيضاً إلزام التاجر بتسليم دفاتره الاختيارية<sup>٨١</sup>.

## ٢ - حالات التسليم:

حدد المشتزع اللبناني حالات تسليم الدفاتر التجارية بحمس حالات، ولكن هل هذا التعداد ورد على سبيل المثال أو للحصر؟

ما يرجحه الفقه هو أن هذه الحالات واردة على سبيل الحصر<sup>٨٢</sup>. ولأن هذه الحالات واردة على سبيل الحصر يجب إعتداد التفسير الضيق بالنسبة لها احتراماً لأسرار عمليات التاجر، بيد أنه يجوز الإتفاق على جواز الاطلاع على الدفاتر التجارية في غير هذه الحالات، وغالباً ما تشترط البنوك الاطلاع على دفاتر التاجر في حالة فتح إعتداد، وقد يكون الإتفاق ضمناً كما في حالة النص في عقد العمل على أن يكون للعامل الحق في جزء من أرباح صاحب العمل<sup>٨٣</sup>. وهذه الحالات هي:

## - الإرث:

وهذه الحالة تتعلق بوفاة التاجر، حيث يجوز لكل صاحب حق على التركة أن يطلب من المحكمة إلزام من في حوزته دفاتر التاجر المتوفي بتسليمها للاطلاع على بياناتها بهدف تحديد مقدار التركة وقيمة حقه فيها، فقسمة تركة التاجر تقتضي الاطلاع على كامل قيود دفاتره لحصر موجودات

<sup>٨٠</sup> - C. cass., ٥ janvier ١٩٧٢, Bull. Civ., ١٩٧٢, ٢, n°٤.

<sup>٨١</sup> - Navarro, Jean - Louis, Force probante. Communication, collection des juris-Classeur, volume ٥, fasc. ٩٠, n°٥٥.

<sup>٨٢</sup> عيد، إدوار، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتقييد، الجزء الرابع عشر (الإثبات)، ١٩٩١، ص ٤٠٣.

- يو نياب، سلعان، القانون التجاري، الطبعة الأولى، الموسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٤٢.

- فهم، مراد منير، القانون التجاري، الدار الجامعية، ١٩٨٦، ص ١٣٥.

<sup>٨٣</sup> طه، مصطفى كمال، أساسيات القانون التجاري والقانون البحري، الدار الجامعية، بيروت، ص ٨٥.

الشركة والتحكم من تحديد الأنصبة الإرثية. فيعود لكل من الورثة والموصى لهم طلب الاطلاع الكلي على دفاتر المورث التاجر، كما اعترف بهذا الحق للموهوب له.

#### - قسمة الجماعة (partage de communauté):

ويقصد بذلك قسمة الدمة المشتركة الناشئة عن الزواج الحاصل تحت نظام الإشتراك القانوني أو نظام احتلاط الأموال كما يستفاد من النص الفرنسي للمادة ٢١ من قانون التجارة، فلا تزوج تاجر بمقضى نظام احتلاط الأموال وإنقضت العلاقة الزوجية بسبب الطلاق أو الوفاة، جاز لأحد الزوجين أو لورثته أن يطلب الاطلاع على دفاتر الطرف الآخر في العلاقة الزوجية ليصل إلى معرفة نصيبه من الأموال المشتركة.

#### - الشركة:

للمشرك حق الاطلاع على دفاتر الشركة، إما لمراقبة إدارة أعمالها أو لتحديد نصيبه من الأرباح والخسائر، وحق الشرك في الاطلاع على دفاتر الشركة لا يعم فقط في حياة الشركة بل أيضاً عند إنقضائها، فإذا إنقضت الشركة جاز لكل شريك أن يطلع على دفاترها لتبين موجوداتها وتحديد النصيب الذي يعود له من تصفية وقسمة هذه الموجودات<sup>١٨٤</sup>.

غير أن الحق في الاطلاع على دفاتر الشركة يختلف تبعاً لاختلاف شكل الشركة، فهو يثبت للشركاء في شركة التضامن وللشركاء المعوضين في شركة التوصية البسيطة وشركة التوصية المماهمة، كما أنه يثبت للشركاء الموصين في شركة التوصية البسيطة تبعاً لحقهم في الرقابة على أعمال المديرين (م ٣/٢٣٠ قانون التجارة)، أما المساهمون وحملات السندات فليس لهم حق في الاطلاع على دفاتر الشركة، بل يقتصر حقهم على الاطلاع على الوثائق المنصوص عليها في المادة ١٩٧ من قانون التجارة. وقد أعطى القانون الفرنسي في المادة ١٧ من قانون رقم ٥٣٧/٦٦ تاريخ ١٩٦٦/٧/٢٤ المتعلق بالشركات التجارية للشركاء الذين ليسوا مدراء حق الاطلاع الكلي على دفاتر ومستندات الشركة مرتين في السنة<sup>١٨٥</sup>.

#### - الصلح الاحتياطي:

إذا أراد التاجر الحصول على الصلح الاحتياطي عليه أن يقدم للمحكمة دفتراً المنتظمة مد ثلاث سنوات على الأقل أو من بدء مدة إحترافيه التجارة (م ١/٤٦٠ من قانون التجارة). ويعود للدائنين أن

<sup>١٨٤</sup> - عيّد، إدوار، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتفويض، الجزء الرابع عشر (الإثبات)، ١٩٩١، ص

٤٠٠، ٤٠١.

<sup>١٨٥</sup> collection des Juris-Classeur Commercial, Livres De Commerce, Volume ٥ , Fasc.٧٥ .

يناقشوا جدية الديور وشروط الصلح (م ٤٧٠ قانون التجارة)، فيكون لهم بالتالي حق الاطلاع على دفاتر التاجر كي يتمكنوا من تحديد موقعهم من هذا الصلح.



## - الإفلاس:

بمجرد صدور حكم شهر الإفلاس ترتفع يد التاجر عن إدارة أمواله وتنقل إلى يد وكيل التفليسة الذي يمثل جماعة الدائنين، فيكون لهذا الأخير الاطلاع على دفاتر المعلن متى يشاء، ويثبت هذا الحق أيضاً للدائنين إذا كان لازماً لحماية حقوقهم.

بالإضافة إلى هذه الحالات الخمس والتي حددها قانون التجارة، هناك حالة يتم فيها الاطلاع كلياً على الدفاتر التجارية ولكن الاطلاع هنا ليس للمحكمة أو للخصم إنما لموظفي الدائرة الضريبية وذلك وفقاً للمادة ١٠٠ من قانون ضريبة الدخل التي أجارت لمراقبي الدخل أن يطلعوا عند المكلفين أو الأشخاص المسؤولين عن تأدية الضريبة على جميع السجلات والمستندات، وكل ما من شأنه أن يساعد على فرض الضريبة.

**خلاصة:** في نهاية هذا المسح لا نجد تعارض بين الاطلاع الجزئي أو الكلي وبين مسك الدفاتر التجارية بالصورة الإلكترونية.

## الفصل الثاني

### مدى قبول الدفاتر التجارية الإلكترونية في الإثبات

#### تمهيد:

بداية استعمال الدفاتر التجارية كلفت مع السجلات الورقية، ومع التطور التكنولوجي الذي أدى إلى علم المعلوماتية ظهر شكل جديد لها وهو الشكل الإلكتروني، حيث تمسك الدفاتر التجارية بواسطة الحاسب الآلي.

وعلم المعلوماتية هو العلم الذي يعتمد أسلوباً جديداً غير ورقي وغير خطي أو مكتوب وهو الأسلوب المرئي والمقول عبر الشاشة<sup>٨٦</sup>. ومع استعمال الحاسب الآلي في مسك الدفاتر التجارية، تكون الكتابة المرئية حلت محل الكتابة المقروءة، وتكون وسائط جديدة ظهرت إلى جانب الوسائط الورقية التي اعتمدت لفترة طويلة من الزمن وما زالت معتمدة في بعض المؤسسات والشركات وإن كان ذلك على نطاق ضيق وهذه الوسائط هي الوسائط الإلكترونية.

بعض القوانين لم تعترف بهذا الشكل الإلكتروني للدفاتر التجارية مثل القانون المصري وبعضها أخذ به مثل القانون الفرنسي والسعودي والإماراتي.

أما القانون اللبناني فقد بحث هذا الشكل الإلكتروني في الملحق التطبيقي للتصميم المحاسبي العام من خلال الضوابط التي وضعها لمنع التلاعب في الدفاتر التجارية الإلكترونية، لكنه لم يحدد القوة الثبوتية لهذه الدفاتر، مما يستدعي البحث في مدى قبول هذه الدفاتر التجارية الإلكترونية في الإثبات.

نبدأ مع القانون اللبناني وذلك في مبحث أول، ثم نتناول القوانين المقارنة في مبحث ثان .

#### المبحث الأول: القانون اللبناني

السند الثالث (طرق القيد الآلية) من الأحكام التطبيقية من الملحق رقم ٤ من القرار رقم ١١١ تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢ (أصول تطبيق التصميم المحاسبي العام) للمرسوم رقم ٤٦٦٥ تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ بحث في الدفاتر التجارية الإلكترونية من خلال الضوابط التي وضعها لمنع التلاعب فيها، لكنه لم يحدد قوتها الثبوتية .

<sup>٨٦</sup> - منصور، سامي، الإثبات الإلكتروني في القانون اللبناني، مطبعة قاض، دراسة، مجلة العدل ٢٠٠١، ص

وقد حدد المشرع اللبناني القوة الثبوتية للدفاتر التجارية في قانون التجارة وقانون أصول المحاكمات المدنية لكنه لم يحدد أشكالها، وفي ظل عدم صراحة النص لا يمكن أن يعتبر هذه الأحكام عامة بالنسبة لكل من الشكل التقليدي والشكل الإلكتروني خاصة وأن الدفاتر التجارية الإلكترونية لم تكن معروفة وقت صدور قانون التجارة.

ولأننا أمام واقع عملي مختلف عن الواقع القانوني حيث تطرح براءات أمام القضاء وتتعلق بتجار يسكنون دفاتر تجارية الكترونية، لذلك لا بد من تحديد مدى قبول الدفاتر التجارية الإلكترونية في الإثبات أمام القضاء اللبناني. وهنا نطرح السؤال التالي: **ما مدى قبول الدفاتر التجارية الإلكترونية أمام القضاء اللبناني؟**

للإجابة على هذا السؤال، نبحث بداية في التشريع ثم في الاجتهاد والفقه وأخيراً نعرض لمشروع القانون حول الإثبات بالوسائل الإلكترونية الذي يقترح تعديلات لقانون أصول المحاكمات المدنية ليشمل السندات الإلكترونية كون الدفاتر التجارية الإلكترونية هو أحد صور السندات الإلكترونية.

### الفقرة الأولى: في التشريع

بحث الملحق التطبيقي رقم ٤ من القرار رقم ١١١ تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢ (أصول تطبيق التصميم المحاسبي العام) في الدفاتر الإلكترونية من خلال الصوابط التي حددها لمسك هذه الدفاتر لكنه لم يحدد قوتها الثبوتية، لذلك سنباحل إعطاء الدفاتر التجارية الإلكترونية قوة ثبوتية ولو غير كاملة من خلال تكيف مبدأ الإثبات بالكتابة ومن خلال أحد الاستثناءات على هذا المبدأ وهو المتعلق بالمسائل التجارية.

### ١- تكيف مبدأ الإثبات بالكتابة:

كرس القانون الوصفي اللبناني مبدأ تفوق الصيغة الخطية (la préeminence de l'écrit) على غيرها من وسائل الإثبات، إذ أنه لم يعرف الكتابة كما أنه لم يحدد الدعامة (Support) التي يمكن استعمالها للكتابة، لكنه أشار صمناً إلى أن مفهوم الكتابة يرتبط بالسند الورقي، إذ وردت كلمة "ورقة" أو "أوراق" أو "تدوين" أو "خط" في العديد من المواد المتعلقة بالإثبات<sup>١٨٧</sup>.

<sup>١٨٧</sup> - المادة ١٥٠ قانون أ.م.م. : "السند القادي هو السند ذو التوقيع الحاصل ويعتبر صادراً عن وقعه ما لم يذكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو توقيع أو بصمة إذا كان مجهول التوقيع".

المادة ١٧٤ قانون أ.م.م. : "إذا نكر الخصم الذي يسبب إليه السند أو الورقة الخط أو التوقيع لو

ببصمة...."

من الفقهاء من يعتبر أن الكتابة قد تكون بالخط أو بالآلة الناسخة أو بالكمبيوتر أو بالطباعة أو بغيرها من طرق الإثبات<sup>٨٨</sup>. كما أنه يقصد بالكتابة (écrit) لغوياً، مجموعة الرموز المرئية (Visible) التي تعبر عن القول (Langage) أو الفكر (pensée)، وقد تفرع على الورق أو أي شيء آخر مثل الخشب أو الصلب، وقد يستخدم في الكتابة القلم الرصاص أو الجاف أو السائل أو الآلة الكاتبة أو الطابعات الإلكترونية، وغالباً تكون الكتابة على الورق وتسمى مثل هذه الأوراق بالمحررات، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من أن تنصب الكتابة على دعائم أخرى مثل أجهزة الحاسب الآلي أو الميكروفيلم، ويطلق على الدعامة في هذه الحالة لفظ المحرر<sup>٨٩</sup>.

والكتابة بمفهومها الحديث هي مجموعة من الحروف أو الأرقام أو الكلمات أو حتى الرموز، تعبر عن معنى محدد دقيق، أي كانت ركيبتها، ولما كان شكلها، وحتى ولو لم تظهر بصورة مادية محسوسة أو مجردة للفاريء دون الاستعانة بوسائط أخرى<sup>٩٠</sup>. وقد أقرت محكمة الإستئناف في فرنسا بصحة للكتابة المجردة من الصيغة المادية<sup>٩١</sup>.

وإطلاقاً من هذه التعريفات التي لا تربط الكتابة بالدعامة الورقية، وبما أن الدفاتر التجارية هي كتابة غير موقعة، لذلك يمكن إعطاء الدفاتر الإلكترونية ذات القوة الثبوتية المعطاة للدفاتر التقليدية ولكن في ظل عدم إقرار المشرع صراحة بذلك لا يمكن أن مساوي بين القوة الثبوتية للدفاتر الإلكترونية والقوة الثبوتية للدفاتر التقليدية، خاصة وأن قانون التجارة الذي يتضمن الأحكام الخاصة بالدفاتر التجارية صدر بتاريخ سابق لصدور الملحق التطبيقي للمرسوم رقم ٤٦٦٥ والمتعلق بالضوابط على استعمال الدفاتر الإلكترونية.

## ٢ - الاستثناء المتعلق بالمسائل التجارية:

يمكن أن نضفي على الدفاتر التجارية الإلكترونية قوة ثبوتية ولو غير كاملة إطلاقاً من مبدأ حرية الإثبات السائد في المسائل التجارية، فوفقاً للمادة ٢٥٧ من قانون أصول المحاكمات المدنية، يجوز الإثبات بشهادة الشهود مهما كانت قيمة المدعى به في عدة حالات، ومنها المواد التجارية.

<sup>٨٨</sup> - أبو السعود، رمضان، أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية، الدليل الكتابي، ادر الجامعة، بيروت ١٩٩٤، ص ٢٥١

<sup>٨٩</sup> - المليجي، أسامة أحمد شوقي، قيمة مستخرجات التقنيات العلمية الحديثة ومدى حجيتها في الإثبات المدني، دراسة، مؤتمر معالجة المعلومات القانونية في القرن ٢١ ونحدياتها - تقنيات الإتصال الحديث والوصول إلى المعلومة، بيروت، ٧-٩/٢/٢٠٠١، ص ٢٩ .

<sup>٩٠</sup> الحجار، حلمي، القانون القضائي الخاص، الجزء الأول، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦، ص ٢٠ .

<sup>٩١</sup> - Appel Versailles ١٢١٠ ١٩٩٥.R.T.D.Civ ١٩٩٦.P١٧٢, Obs. Jaques Mestre

وإنطلاقاً من مبدأ حرية الإثبات في المسائل التجارية، يمكن أن نستخلص من الدفاتر التجارية الإلكترونية قرائن تكمل بأدلة أخرى، فعلى سبيل المثال يمكن تكملة هذه القرائن بأدلة تؤيد من المستندات الثبوتية وهي أوراق مكتوبة .

### الفقرة الثانية: في الإجتهااد

تصدت محكمة التمييز لمسألة القوة الثبوتية للدفاتر التجارية الإلكترونية، وذلك في القرار رقم ٢٠٠١/٤ بتاريخ ٢٠٠١/٢/٦ في قضية عراوي والجوزو ضد تقيسة غزاوي والكمكي<sup>١١</sup>. وتتلخص وقائع هذه القضية بالنّالي:

تقدم السيد ج. غ. في ١٠/٤/١٩٩٩ من المحكمة الابتدائية في بيروت بطلب منحه صلحاً احتياطياً لدفع ديونه.

- بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٩ أصدرت محكمة بداية بيروت (الغرفة الأولى) حكماً قضت فيه برد طلب الصلح الاحتياطي المقدم من السيد ج. وأشهرت إفلاسه، وبعد ذلك تقدمت مجموعة من الدائنين بإعتراض أمام المحكمة على الحكم المشار اليه.

بتاريخ ٢٧/٢/٢٠٠٠ أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً قضت بموجبه ببرد الاعتراض وإستندت في ذلك الى أحكام المائتين ٤٦٠ و ٤٦١ من قانون التجارة، حيث قررت أن شروط الصلح غير متوفرة لا سيما وأن الدفاتر التجارية الإلزامية لم تكن ممسوكة ومنظمة وفقاً للأصول.

- بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٠ صدر عن محكمة الإستئناف (الغرفة الحادية عشرة) القرار رقم ١٠٤٨ صدقت بموجبه الحكم الابتدائي لكافة جوانبه بقرار إتحاد بالأكثرية.

بتاريخ ١٤/١١/٢٠٠٠ قدم طلب النقص ضد هذا القرار الإستئنافي، إستند فيه طالبوا النقص الى مجموعة من الأمباب ومنها:

إن القرار الإستئنافي برده طلب الصلح الواقي لعلّة عدم مسك طالب الصلح الدفاتر التجارية الإلزامية حسب الأصول قد خالف المادة ٢٠ من قانون التجارة وشوّه الدفاتر المذكورة ومستنداتها المتممة بالبرمجة الإلكترونية المتعامل بها عرفاً بإعتباره أن دفاتر طالب الصلح التجارية هي غير قانونية ومفهوم الدفاتر التجارية قد تعير عرفاً ب نتيجة الثورة الإلكترونية فتجاوز الملفات الحطية الى البيانات الإلكترونية بواسطة الأقراص المدمجة.

<sup>١١</sup> محكمة لتمييز العرفة الرابعة، قرار رقم ٤، تاريخ ٢٠٠١/٢/٦، غزاوي والجوزو/تقيسة غزاوي

والكمكي، مجموعة إجتهاادات بلز ٢٠٠١، ص ٥١٦ .

- بتاريخ ٢٠٠١/٢/٦ أصدرت محكمة التمييز قرارها وقضت بموجبه برد طلب النقص وإبرام الفرار المميز، وفي معرض بحثها في هذه المسألة المثارة كسب من أسباب النقص والمتعلقة بمدى مسك طالب الصلح لدفتر تجارية أصولية حسبما تعرضه النصوص القانونية، وما إذا كانت الوسائط الإلكترونية الحديثة والقائمة في مسك الحسابات التجارية على البرمجة الإلكترونية ومشقاتها تحل محل الدفاتر التجارية التي أوجب القانون مسكها أصولاً، أجابت بحيثية رئيسية وهي: "إن قضاة الموضوع بعد أن إستثبتوا بسطتهم السيادة في تقدير القوة الثبوتية للمستندات إثر تحليلها النافي التشويه أن دفاتر طالب الصلح السيد غ. التجارية الإلزامية ناقصة وغير مسموكة وفقاً للقواعد القانونية المفروضة التي لا يمكن الإستعاضة عنها في ظل التشريع المرعي بأي عرف مخالف قئم على البرمجة الإلكترونية"، وبذلك تكون محكمة التمييز قد أطلقت في هذا القرار قاعدتين أساسيتين وهما:

١- عدم تكريس الواقع التشريعي للدفاتر التجارية الإلكترونية كوسيلة إثبات كاملة، حيث أعتبرت أن دفاتر طالب الصلح الإلكترونية ناقصة وغير مسموكة أصولاً وفقاً للقواعد القانونية المرعية الاجراء.

٢- العرف التجاري القائم على اعتماد البرمجة الإلكترونية لا يرجح على القواعد القانونية المرعية الاجراء.

ووفقاً لهذا القرار لم تساو محكمة التمييز بين القوة الثبوتية للدفاتر التجارية الإلكترونية والقوة الثبوتية للدفاتر التجارية التقليدية.

ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن القرار الإستئنافي الذي أبرمته محكمة التمييز لم يصدر بالإجماع إنما صدر بالأكثرية حيث خالف أحد مستشاري محكمة الإستئناف هذا القرار، وإعتبر أن تدوين الإلتزامات المالية على أقراص مدمجة وفقاً لنظام الكمبيوتر لا يعتبر بحد ذاته مخالفة لأصول مسك دفاتر التجار وذلك لأن إستعمال الكمبيوتر لتدوين الحركة التجارية ومراقبة الذمم المالية الدائنة والمدينة للتاجر بات عرفاً إقتصادياً دولياً يعتمد في سائر القطاعات الإقتصادية بحيث بات هامش كبير من التجارة المحلية والدولية يتم بالوسائل الإلكترونية، ولأن القانون التجاري يكرس في المادة الرابعة منه العرف التجاري كمصدر من مصادره، وهو يلعب في تكوين قواعده دوراً أساسياً وذلك يعود الى قلة وعجز النصوص التشريعية عن ملاحقة حاجيات التجارة لما في تطور الأسواق التجارية من سرعة يصعب على النصوص القانونية أن تواكبها، ومن هنا فإن العرف التجاري المستمر يصح قاعدة تجارية يعمل بها، فوجود عرف تجاري معناه وجود قاعدة قانونية تجارية يعمل بها، وأنه من المتعارف عليه أن سائر الشركات المالية الكبرى ومنها المصارف تعتمد عرفاً في تدوين حركاتها المالية على الأقراص المدمجة ، C.D. وبذلك يكون ثانياً نشوء عرف تجاري مكمل للقاعدة

المنصوص عنها في المواد ١٦ و ٦٠ و ٦١ تجارة، واستناداً لقيام هذا العرف تصبح البيانات الإلكترونية التجارية، وقد أصبحت هذه الأخيرة نتيجة للتطور الحاصل وسيلة محاسبية تقليدية<sup>١١٢</sup>.  
وتصدي أيضاً مجلس شوري الدولة لموضوع الدفاتر التجارية الإلكترونية في أكثر من قرار صادر عنه حيث قضى بعدم التوقف عند أسلوب معين لضبط القيود التجارية وإعتبر ان ما نصت

<sup>١١٢</sup> - لمحكمة غير مشورة، نقلاً عن، منصور، سامي، الإثبات الإلكتروني في القانون اللبناني : معاناة قاض، دراسة، مجلة العدل ٢٠٠١، ص ١٥٦ و ١٥٧، وجاء فيها:

‘ بما أن الواقع المعاشي من طريقة ملك طلب الصلح للمحكمة الخاصة بمؤسساته في دفاتر تجارية يومية مبررة بقيود مبرانية مستكملة ببيانات مطبوعة ومبرمجة على الكمبيوتر جاءت في كل تفاصيلها مطبوعة للمنفات الإفرانية للذمين المحفوظة في المركز المالي حيث المحاسبة العامة للمؤسسات، إما بطرح مسألة مدى إعتبار هذا الواقع المحاسبي منسجماً مع المفهوم القانوني للدفاتر التجارية الأصولية المعروضة تقديمها من طالب الصلح ضمن طلبه تمكينا للمحكمة من الاطلاع على واقع موجوداته ومطلوباته في إطار جمعها من وصعيقته المالية العامة وقدرته على الإنترام بعرض الصلح المقدم منه الى دائنيه ‘.

‘ وبما أنه بما يتعلق بطبيعة الدفاتر التجارية المقصودة في نص المادتين ٤٦٠ و ٤٦١ تجارة فإن هذه الدفاتر هي الدفاتر المحددة في نص المادة ١٦ من قانون التجارة ‘.

‘ وبما أن كون النصوص قد حفظت على أقراص مدمجة C D Compact disque في برامج منظمة على الكمبيوتر ليس من شأنه التأثير على صحة الديون وذلك لمببين :

‘ الأول، لكون هذه الديون جاءت مطبوعة بأرقامها وأسماء الدائنين الملحوظة فيها بعد تدقيقها تبعاً ومعارفها بالمستندات الحطية .

‘ الثاني، أن تدوين الإلتزامات المالية على أقراص مدمجة وفقاً لنظام الكمبيوتر لا يعتبر بحد ذاته مخالفة لأصول ملك دفاتر التجار وذلك لأن استعمال الكمبيوتر لتدوين الحركة التجارية ومراقبة النعم المالية لداية والمدينة للتجار بات عرفاً إقتصادياً دولياً يعتمد في سائر القطاعات الإقتصادية بحيث بات هامش كبير من التجارة المحلية والدولية يتم بالوسائل الإلكترونية . ولأن القانون التجاري يكرس في المادة الرابعة منه العرف التجاري كمصدر من مصانره، فإن العرف يلعب في تكوين قواعده دوراً أساسياً وذلك يعود إلى قلة وعجز النصوص التشريعية عن ملاحقة حاجيات التجارة لما في تطور الأسواق التجارية من سرعة يصعب على النصوص القانونية أن تواكبها، ومن هذا فإن العرف التجاري المستمر يصبح قاعدة تجارية يعمل بها، هو جود عرف تجاري معناه وجود قاعدة قانونية تجارية يعمل بها . وأنه من المتعارف عليه أن سائر الشركات المالية الكبرى ومنها المصارف تعتمد عرفاً في تدوين حركاتها المالية على الأقراص المدمجة C D. والبيانات الإلكترونية على الكمبيوتر بالتكامل مع البيانات الحطية وأن الإدارات المالية والمصرفية العليا تعتمد على البيانات المبرمجة إلكترونياً في تدقيقها لحركة الشركات المصرفية ومدى تنفيذها بالوفاء المعمول بها، فإنه يكون من الثابت نشوء عرف تجاري مكمل للقاعدة المنصوص عنها في المواد ١٦ و ٤٦٠ و ٤٦١ تجارة ‘.

‘ وبما أنه تبعاً لقيام هذا العرف تصبح البيانات الإلكترونية التجارية، وقد أصبحت هذه الأخيرة نتيجة للتطور الحاصل، وسيلة محاسبية تقليدية ..... ‘

عليه المادة ١٦ من قانون التجارة قبل وبعد تعديلها لا يقف حاجزاً دون التطور الإجتماعي والإقتصادي والفني الحديث سواء كان ذلك في مسك الدفاتر أم في مجال الأصول الضريبية<sup>١٤٤</sup>.  
إذاً وفقاً لما تقدم نجد الإجتهد اللبناني منقسماً بين مؤيد ومعارض في الإعتراف بالدفاتر التجارية الإلكترونية.

### الفقرة الثالثة: في الفقه

يقر بعض الفقهاء اللبنانيين بإمكانية مسك الدفاتر التجارية بالصورة الآلية<sup>١٤٥</sup>.  
ويرى أن هذا الرأي جدير بالتأييد، فمسك الدفاتر التجارية بالصورة الآلية فيه مساهمة للتطور التكنولوجي ويخلص الشركات والمؤسسات من الكثير من المشاكل والتعقيدات التي تنأثر بصدد مسك الدفاتر التجارية التقليدية، إضافة إلى ما يعود به الشكل الإلكتروني على ماسكيه من فوائد على أكثر من صعيد.

### الفقرة الرابعة: مشروع القانون اللبناني حول الإثبات بالوسائط الإلكترونية

صدر المرسوم رقم ٣٥٥٣ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٣ الذي أحال إلى مجلس النواب مشروع قانون يتعلق بتعديل بعض أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية المتعلقة بالإثبات لتشمل السند والتوقيع المظلمين والقائمين على سد الكتروسي<sup>١٤٦</sup>. وقد ركز مشروع القانون في أسبابه الموجبة على عدم

<sup>١٤٤</sup> مجلس شورى الدولة، قرار رقم ٣، تاريخ ١٩٨٧/١/٥، أو هانس قصارجيان/الدولة اللبنانية - وزارة المالية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية .  
مجلس شورى الدولة، قرار رقم ٣٤، تاريخ ١٩٨٧/٢/٤، مؤسسة أبناء بشارة كرم/الدولة اللبنانية - وزارة المالية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية .  
- مجلس شورى الدولة، قرار رقم ٤٦ وتاريخ ١٩٩٥/١١/٩، الإدارة اللبنانية ذات المنفعة المشتركة لحصر النبع والتبائك/الدولة - وزارة المالية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية التابع للجامعة اللبنانية

<sup>١٤٥</sup> قطلش، عبد الرؤوف، ضريبة الدخل في لبنان، دار الحلود، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ١٢٠ .  
- صلح، أمين، الأسس القانونية والمحاسبية لضريبة الدخل في لبنان، الجزء الأول، دار الجديد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٩٥.

<sup>١٤٦</sup> - هناك إقتراح قانون قدما أثره، أحدهما مقدم من النائب غنوة جلول وهو متعلق بالتوقيع الإلكتروني والأخر قدمه النائب ياسين جابر ويتعلق بالتوقيع والسندات الإلكترونية ومشروع القانون هذا وإقتراح القانون الأخير يؤكدان على بدء اعتماد السندات الإلكترونية ووجوب تحديد قيمتها الثبوتية .



تناسب النصوص القانونية الحالية المتعلقة بالإثبات مع متطلبات التطور التكنولوجي المتسارع الذي يقود نحو تجريد السندات من ركيزتها المادية.

ومن أبرز التعديلات التي تضمنها:

تعريف الكتابة لكي تشمل السند الإلكتروني، بحيث تصبح الكتابة وفقاً للتعريف الجديد غير قائمة بالضرورة على سند ورقي، بمعنى أن الكتابة القائمة على سند إلكتروني تكتسب وصف السند الخطي تماماً مثل الكتابة القائمة على سند ورقي.

تكريس السند الإلكتروني كوسيلة ممكنة وصالحة في الإثبات، بحيث تجرى معادلة السند الإلكتروني بالسند الورقي ووضعهما في مرتبة قانونية واحدة على صعيد الإثبات.

وبما أن الدفتر الإلكتروني هو أحد صور السندات الإلكترونية، فيترتب على ذلك أن هذا المشروع في حال إقراره يشكل مفيداً في إعطاء القوة الثبوتية للدفتر التجارية كونه أحد صور هذه السندات ويطبق عليها الأحكام الخاصة بها.

## المبحث الثاني: القوانين المقارنة

بعد معالجة مدى قبول الدفاتر التجارية الإلكترونية في الإثبات في القانون الليبي، سننقل إلى بحث هذه المسألة في القوانين المقارنة، وبدأ مع القانون اللاتيني ثم سننقل إلى القانون الأنجلوسكسوني.

### الفقرة الأولى: القانون اللاتيني

في إطار القانون اللاتيني نعرض لموقف القانون السعودي والإماراتي والفرنسي والنيجيري من الدفاتر التجارية الإلكترونية.

#### ١ - القانون السعودي

أجاز القانون السعودي استعمال الحاسب الآلي في تدوين بيانات الدفتر التجاري وذلك في المادة ٢ من نظام الدفاتر التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦١ تاريخ ١٧/١٢/١٤٠٩ هجري حيث نصت على أنه: "يجوز أن تدون البيانات الخاصة بالدفاتر التجارية عن طريق الحاسب الآلي، وذلك بالنسبة للمؤسسات والشركات التي تستخدم الحاسب الآلي في حساباتها وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات والعواقد التي تكفل صحة وسلامة البيانات التي يثبتها الحاسب الآلي".

وهي المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لنظام الدفاتر التجارية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٩٩ تاريخ ١٤١٠/٧/٢٩ هجري المعدلة بالقرار الوزاري رقم ١١١٠ تاريخ ١٤١٠/١٢/٢٤ هجري وضعت مجموعة من الضوابط، وقد عالجاها.

وبذلك يكون القانون السعودي قد أجاز مسك الدفاتر التجارية بالشكل الإلكتروني.

## ٢- القانون الإماراتي

تحدث القانون الإماراتي عن الدفاتر التجارية الإلكترونية وذلك في المادة ٣٨ من قانون المعاملات التجارية التي نصت على أن "يستثنى التاجر الذي يستخدم في تنظيم عملياته التجارية الحاسب الآلي أو غيره من أجهزة التقنية الحديثة من أحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من هذا القانون"<sup>١٧</sup> وتعتبر المعلومات المستقاة من هذه الأجهزة أو غيرها من الأساليب الحديثة بمثابة دفاتر تجارية وتوضع ضوابط عامة تنظم عمليات استخدامها بقرار من وزير الاقتصاد .

وصدر القرار الوزاري رقم ٧٤ المتعلق باستخدام الحاسب الآلي و غيره من أجهزة التقنية الحديثة بدلاً من الدفاتر التجارية في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٩٤ وهو يحدد ضوابط تخزين وحفظ وإسترجاع البيانات المستقاة من الحاسب الآلي و غيره من أجهزة التقنية الحديثة. وبذلك يكون القانون الإماراتي قد إعتبر أن الدفاتر الإلكترونية تقوم مكان الدفاتر التقليدية.

## ٣- القانون الفرنسي

القانون المحاسبي الجديد رقم ٣٥٣ الصادر في ١٩٨٣/٤/٣٠ ومرسومه التطبيقي رقم ٨٣/١٠٢٠ الصادر في ٨٣/١١/٢٩ (الذي جاء معدلاً للمواد من ٨ الى ١٧ من القانون التجاري الفرنسي ) إعتبرها بالدفاتر التجارية الإلكترونية ويظهر ذلك من خلال :

إستبدال العنوان القديم في قانون التجارة " des livres de commerce " بعنوان آخر " la comptabilité des commerçant " .

- إستعمال تعبري التسجيلات المحاسبية " Enregistrement Comptable " والمستندات

المعلوماتية المكتوبة " Documents informatiques écrits " "<sup>١٨</sup> .

- إعتبر أنه يمكن للمستندات المعلوماتية المكتوبة أن تحل مكان دفتر اليومية ودفتر الجرد "<sup>١٩</sup> .

<sup>١٧</sup> - هذه المواد تنطبق بموجب مسك الدفاتر التجارية.

<sup>١٨</sup> - article ٢/٣, et article ٣/٢ du décret numéro ١٠٢٠/٨٣ du ٢٩/١١/١٩٨٣ pris en application de la loi numéro ٣٥٣/٨٣ du ٣٠/٤/١٩٨٣.

<sup>١٩</sup> - article ٧, alinea ٣ du décret numéro ١٠٢٠/٨٣ du ٢٩/١١/١٩٨٣ pris en application de la loi numéro ٣٥٣/٨٣ du ٣٠/٤/١٩٨٣ et relatif aux obligations comptables des commerçants et de certaines sociétés qui stipule "des documents informatiques écrits peuvent tenir lieu de livre journal et de livre d'inventaire..."

وبذلك يكون القانون الفرنسي قد أجاز مسك الدفاتر التجارية بالصورة الإلكترونية وسأوى بين القوة الثبوتية للدفاتر التقليدية وتلك الخاصة بالدفاتر الإلكترونية. والأفضل للمشترع الليبي أن يحزو حذوه في هذا المجال.

#### ٤- القانون البلجيكي

إعترف القانون البلجيكي بالدفاتر التجارية الإلكترونية في المرسوم الملكي الصادر في ١٢ أيلول ١٩٨٣<sup>٢٠</sup> وهو المرسوم التطبيقي للقانون الصادر في ١٧ تموز عام ١٩٧٥. فقد إعتبرت المادة ١/٥ من هذا المرسوم أن الدفاتر يمكن أن تمسك بطريقة السجل الذي يضم مجموعة من الصفحات أو بطريقة النظام المعلوماتي "moyen de systemes informatises". وبذلك يكون القانون البلجيكي قد أجاز استعمال الدفاتر التجارية الإلكترونية، وسأوى بينها وبين الدفاتر الورقية.

#### الفقرة الثانية: القانون الأنجلوسكسوني

يسيطر على الإثبات في القانون الأنجلوسكسوني قاعدتان أساسيتان:

- قاعدة الشهادة السماعية "Hearsay rule"، حيث يشترط لقبول الشهادة أن تكون صادرة من الشخص الذي اتصل علمه مباشرة بالواقعة محل الإثبات، فهو وحده الذي يمكن سؤاله حصورياً أمام القضاء، ويقصد بذلك أنه إذا تعلق الأمر بدليل كتابي فإن المحرر لا يقبل إلا إذا شهد محرره بمضمونه أمام المحكمة، أي يتم إستدعاء الشهود لكي يدلوا بعد أدانهم لليمين بكل ما يعرفونه عن المحرر وهو ما يعرف بالشهادة الشفوية (Oral tradition).
- ولأن الدفاتر التجارية الإلكترونية عبارة عن قيود أدخلت إلى الحاسب الآلي وتمت معالجتها بواسطة العديد من الأشخاص، يتساءل هل يمكن سماع شهادة كل من شارك في إدخال البيانات، وإن كان ذلك ممكناً فهل يمكن لكل من هؤلاء أن يتذكر بدقة المعلومات التي أدخلها؟
- قاعدة الدليل الأفضل أو الأصل "Best evidence rule"، وهي تعتمد على ضرورة تقديم أصل المحرر المتمسك به في الإثبات.

ومن ملاحظ القانون الأنجلوسكسوني، القانون الانجليزي والقانون الأميركي، تعرض لموقف كل منهما.

<sup>٢٠</sup> - [http://www.juridat.be/cgi\\_loi/legislation.pl](http://www.juridat.be/cgi_loi/legislation.pl)

## ١- القانون الإنجليزي:

باعتباره نموذجاً للقانون الأنجلوسكسوني معنى ذلك أن قانون الإثبات الإنجليزي " Law of English evidence " تحكمه قاعدة الشهادة السماعية والدليل الأفصل بالنسبة لقبول الأدلة أمام المحكمة.

والأولى تستند أية أقوال يتم تزويدها بمعرفة أشخاص لم يتصل علمهم مباشرة بالواقعة محل الإثبات وتعتمد على أقوال من كان حاضراً والثانية تتطلب وجود أصل المحرر.

وفي الدفاتر الإلكترونية يصعب تحديد الأشخاص الذين شاركوا في إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وإن استطعنا تحديدهم، يصعب على كل منهم تذكر القيود التي أدخلها .

في الفصل الحامس من قانون الإثبات المدني لسنة ١٩٦٨<sup>١٠٠</sup>، وضع المشرع مجموعة من الشروط لقبول الإثبات عن طريق التمسك بمستخرج من مستخرجات الحاسب الآلي، وبما أنها في الدفاتر التجارية الإلكترونية بصدد مستخرج لحاسب آلي فيمكن تطبيق هذه الأحكام على هذه الدفاتر . وقد بين المشرع المستخرج الذي يجب أن تتوفر فيه هذه الشروط وذلك في الفصل العاشر من ذات القانون، وهذه الأحكام وفقاً لنص المادة الأولى من هذا الفصل ليست خاصة بالمستخرج المكتوب إنما تشمل أي إسطوانة أو شريط أو أي جهاز يتم وضع بيانات عليه بصورة غير مرئية بحيث يمكن إنتاجها مرة أخرى سواء بمساعدة أو بدون مساعدة أية معدات أخرى . وهذه الشروط تتمثل بالاتي :

- أن يكون المستخرج صادر من حاسب الكتروني يستخدم بصفة منتظمة في أنشطة مستعمل الحاسب.

- أن تتم تغذية الحاسب بصفة منتظمة ببيانات من نوعية البيانات التي تصممها المحرر المقدم في الإثبات.

- أن يعمل الحاسب بصورة طبيعية وقت تسجيل البيانات.

- أن تكون المعلومات التي يتصممها المحرر المقدم قد تم نسخها أو أخذها من معلومات وبيانات مقدمة للحاسب.

لكن هذه النصوص كانت محل نقد حاد من جانب الفقه، على أساس أنها اشتملت على تعريف الحاسب الآلي بالإشارة إلى الجانب المادي فقط دون التعرض للبرامج التي يحتويها والتي تؤثر في عمله ومن الممكن أن تكون مصدراً للخطأ في المعلومات التي يحفظها، كما يأخذ الفقه على هذه النصوص عدم اشتراط ملاحظة صحة البيانات الأصلية التي كانت محلاً لعملية الإدخال بالحاسب

<sup>١٠٠</sup> - <http://www.statutelaw.gov.uk/content.aspx?LegType=All+Legislation&title=civil+E>.

الإلكتروني والتي إذا كانت معينة أو خاطئة، كانت أيضاً البيانات التي يحتوئها المحرر المستخرج خاطئة<sup>٢٠٢</sup>.

هذا بالنسبة للبصوم التي تتعلق بمستخرجات الحاسب الآلي بصورة عامة، لكن المشرع الإنجليزي أعطى بصفة خاصة قيمة في الإثبات لبعض مستخرجات الحاسب الآلي في مجالات معينة منها:

\* التشريع الذي أصدره في مجال الأوراق المالية في ١٢/١٠/١٩٧٦ والحاص بيورصة الأوراق المالية Stock exchange Act والذي يسمح للشركات بلمسك الدفاتر التي يتعين الاحتفاظ بها وفقاً لقانون الشركات Companies Act في صور قد تأخذ شكل دعامات مسموعة أو مرئية حتى يمكن إعادة نسخها في شكل مقروء. وقد تعطل قانون الشركات في العام ١٩٨٥، وأدخل إصطلاح السجلات المحاسبية "record Accounting" ليحل محل إصطلاح "Books of account".

\* التشريع الذي أصدره في مجال المصارف في العام ١٩٧٩، والذي أجاز أن تكون دفاترها التي تحتوي على بيانات العملاء في صورة مصغرات فيلمية microfilms أو شرائط مغنطية bandes magnetiques لوائية أشكال أخرى ميكانيكية أو إلكترونية من أشكال الحفظ.

وفي سنة ١٩٩٥، صدر قانون الإثبات الجديد وطق إعتباراً من ٣١/١/١٩٩٧ وفي الفقرة الأولى من الفصل التاسع<sup>٢٠٣</sup> منه أخذ المشرع بالمستخرج الإلكتروني إذا كان يشكل جزءاً من السجلات التجارية وأقر بقبوله في الإثبات دون حاجة إلى مزيد من الأدلة. وأصاغت الفقرة الثانية من ذات الفصل أن المستخرج الإلكتروني يعتد به بصفته جزءاً من السجلات التجارية إذا ما قدم للمحكمة شهادة موقعة من المسؤول عن العمل التجاري الذي تتعلق به هذه السجلات تفيد ذلك.

<sup>٢٠٢</sup> - المليجي، أسامة أحمد شوقي، قيمة مستخرجات لتقنيات الحبيثة ومدى حجيتها في الإثبات العدني، دراسة، مؤتمر معالجة المعلومات القانونية في أفر ٢١ وتحدياتها - تقنيات الإتصال الحبيث والوصول إلى المطومة، بيروت، ٧-٩/٢/٢٠٠١، ص ١٦.

<sup>٢٠٣</sup> - (١)- ٩ - A document which is shown to form part of the records of a business or public authority may be received in evidence in civil proceedings without further proof

<http://www.statutelaw.gov.uk/content.aspx?LegType=All+Legislation&title=civil+E>.

## ٢- القانون الأمريكي:

يتميز القانون الأمريكي باختلاف القواعد التي تطبقها المحاكم الفيدرالية عن تلك التي تطبقها المحاكم المحلية لكل ولاية ودراستنا ستقتصر على القواعد الفيدرالية التي تطبقها جميع المحاكم الفيدرالية في كل الولايات الأمريكية.

وباعتبار القانون الأمريكي نموذجاً للقانون الأنجلوسكسوني معني هذا أن قانون الإثبات الأمريكي تحكمه قاعدتنا الشهادة السماعية والدليل الأقصل بالنسبة لقبول الأتلة أمام المحكمة.

والمشترع الفيدرالي الأمريكي يأخذ بالشهادة السماعية في نطاق محدود، حيث منعت المادة ٨٠٢ من القواعد الفيدرالية للإثبات الأخذ بالأتلة المستندة الى الشهادة السماعية أمام المحكمة الا في الحالات الإستثنائية التي تصممتها المادة ٨٠٣<sup>٢٠٤</sup>.

ومن ضمن هذه الإستثناءات ما إستقر القضاء على تسميته بإستثناء المحررات التجارية "Business records exeption"، وقد أدخل هذا الإستثناء في التشريع الفيدرالي، وأحدث به العديد من تشريعات الولايات الأمريكية.

ويشترط لإعمال هذا الإستثناء<sup>٢٠٥</sup>:

- أن يتعلق الأمر بمحررات تجارية نظراً لطبيعتها الخاصة.
  - أن يتم إستخراج المحرر وفقاً للسير الطبيعي للعملية التي على أساسها تم تسجيل البيانات التي يحتويها وذلك لضمان سلامة وصحة هذه البيانات.
  - أن تتم عملية الإستخراج في وقت معاصر لعملية التسجيل .
- وقد إعتمد القضاء على الظروف المعاصرة لعملية تسجيل البيانات التي يتضمنها المحرر المستخرج من أداة التقنية الحديثة كوسيلة لقبوله في الإثبات، ولم يلتفت الى شكله.
- لكن بعض الإنتقادات وجهت الى موقف القضاء الأمريكي من حيث أن البيانات عادة ما يتم حفظها إما في صورة مغطاة أو الكترونية ولا يتم نسخها في صورة مستخرج الا عند الحاجة، مما يعني عدم تحقق شرطي الصحة والمعاصرة، إلا أن القضاء الأمريكي تصدى لها مؤكداً ضرورة تفسير إستثناء المحررات التجارية تفسيراً واسعاً لأنه موجه لالقاء الضوء على حقائق عالم الأعمال والأنشطة المهنية.

<sup>٢٠٤</sup> - <http://www.law.cornell.edu/rules/fre/rules.htm#Rule803>

<sup>٢٠٥</sup> - الميجي، سامية أحمد شوقي، قيمة مستخرجات التقنيات العلمية الحديثة ومدى حجيتها في الإثبات

المدني، دراسة، مؤتمر معالجة المعلومات القانونية في القرن ٢١ وتحدياتها - تنفيذ الإتصال الحديث

والوصول الى المعلومة، بيروت، ٧-٩/٢/٢٠٠١، ص ١٩.

ووفقاً لهذا الإستثناء، فإن المستندات تكون مقبولة دون حاجة إلى الشهادة الشخصية لمصدرها، حيث يكفي تقديمها بمعرفة الشخص المسؤول عن خدمة المعلوماتية أو أي موظف آخر بالمشاة يكون على علم بأنظمة تسجيل المعلومات ومعالجتها وحفظها.

وقد قرر المؤتمر الفيدرالي في القاعدة ٨٠٣ من القواعد الفيدرالية للإثبات أن إستثناء المحررات التجارية يطبق على جميع البيانات أي كانت وسيلة حفظها وهو ما يشمل البيانات المحفوظة بالحاسبات الآلية.

أما بالنسبة لقاعدة الدليل الأصل، فالبرغم من أن الأصل هو الدليل الذي يعول عليه دائماً لتكوين عقيدة القاضي، وقد نصت على ضرورة تقديمه المادة ١٠٠٢ من قواعد الإثبات الفيدرالية، إلا أن الصورة أيضاً على سنيل الإستثناء يمكن الإستناد إليها في حالات محددة . وقد وجدت هذه القاعدة تطبيقاً واسعاً لها في التشريع الأمريكي خاصة في مجال المعلوماتية.

فالصورة المطابقة للأصل وفقاً لنص المادة ١٠٠٣<sup>١١</sup> من هذه القواعد يتم قبولها وإعطائها نفس قيمة الأصل، كذلك في حال فقدان الأصل أو تلفه، يمكن الإكتفاء بوجود الصورة فقط شرط أن لا يكون الفقد أو التلف بسبب المدعي. وفي حالة إستحالة الحصول على الأصل، فإن المادة ١٠٠٤ تكفي بما يسمى بالدليل القانوني (أي الصورة).

وبتطبيق هذه القاعدة على مستخرجات النفايات الحديثة، فقد إتجه الفقه إلى إعتبار أية نسخة تم طبعها أو تصويرها أو إستخراجها بآلة وسيلة تقنية حديثة عن الأصل أو النسخة الأصلية وكانت مطابقة له بمثابة الأصل، طالما لم يثر شكاً جدياً حول صحتها أو كان التمسك بها يحالف قواعد المطلق والعدالة.

<sup>١١</sup> -<http://www.law.cornell.edu/rules/fre/rules.htm#Rule803>

## الخاتمة

بدأت الدفاتر التجارية مع الشكل التقليدي وبطهور علم المعلوماتية، أصبحنا أمام شكل جديد لها وهو الشكل الإلكتروني وتماشياً مع التطور التكنولوجي الذي أدى الى ظهور هذا الشكل عمدت الكثير من الدول الى تعديل قوانينها لتواكب التطور الحاصل في موضوع الدفاتر التجارية.

أما في لبنان، فالرغم من أن القانون اللبناني بحث في الدفاتر التجارية الإلكترونية عن طريق تحديد صوابط لمسكها، إلا أنه لم يضع نظاماً متكاملأ لها، سواء لاحية أنواعها أو كيفية التأثير عليها أو طريقة الاحتفاظ بها، والأهم من كل ذلك قوتها الثبوتية.

وهذا أدى الى إحتلاف الواقع القانوني عن الواقع العملي، وبالتالي الى حصول إقسام في الإجتهد بين مؤيد ومعارض لإستعمال الدفاتر التجارية الإلكترونية. فالبعض إعتبر أن الدفاتر الإلكترونية تولكب التطور الإقتصادي والإجتماعي وتشكل عرفاً وهو أحد مصادر القاعدة القانونية. أما البعض الآخر فأعتبر أن العرف التجاري العائم على البرمجة الإلكترونية لا يرجح على القواعد القانونية المعروضة .

ولأن المشرع اللبناني لم يضع نظاماً قانونياً متكاملأ للدفاتر الإلكترونية، ولأن الواقع العملي يسير على إستعمال هذه الدفاتر، لذلك إستعرضنا الأحكام الخاصة بالدفاتر التجارية لمعرفة مدى إمكانية تطبيقها على الشكل الإلكتروني. ومن هذا العرض حلصنا الى أن الكثير من هذه الأحكام تقل التطبيق على الشكل الإلكتروني، وهي تتعلق بـ:

- أنواع الدفاتر التجارية: الرمت المادة ١٦ من قانون التجارة بمسك دفاتر تجارية وحددت أنواعها. وعرفت كل منها، وليس هناك ما يمنع تطبيق هذه الأحكام على الشكل الإلكتروني، فكل من دفتر ي اليومية والجرد يمكن مسكهما بالطريقة الآلية ودات الأمر بالنسبة لدفتر الأستاذ والإلتزامات اللذان حددتهما المادة ٨ من التصميم المحاسبي العام.
- مدة الإحتفاظ بالدفاتر التجارية: حدد المشرع هذه المدة بعشر سنوات، وكما يمكن الإحتفاظ بالدفاتر الورقية مدة عشر سنوات، يمكن أيضاً الإحتفاظ ببيانات الحاسب الآلي خلال هذه المدة عن طريق حفظ الوسائط الإلكترونية أو الورقية التي تفرع عليها هذه البيانات.
- شروط إعتداد الدفاتر التجارية كأداة إثبات في مصلحة التاجر أو صد مصلحته وحالات عرضها وتسليمها الى القضاء : لا يوجد لرتباط بين شكل الدفاتر وهذه الأحكام فيما عدا شروط النظامية .



- أصول مسك الدفاتر التجارية الواردة أحكامها في التصميم المحاسبي العلم: فلا شيء يمنع تطبيق هذه الأصول على الشكل الإلكتروني.

ولكن يبقى الاختلاف بين الشكل التقليدي والإلكتروني في عملية التأشير، لأن الدفاتر الإلكترونية ذات طبيعة غير ملموسة لا يمكن التأشير عليها، وهو ما ذهب إليه جانب كبير من الفقهاء. ولأننا ألمان واقع عملي يعتمد على الدفاتر الإلكترونية في مسك المحاسبة التجارية، بالرغم من عدم وجود قواعد قانونية تحدد قوتها الثبوتية، لذلك حاولنا إعطاءها قوة ثبوتية عن طريق إظهار عدم ارتباط الكتابة بالمستند الورقي ومن خلال مبدأ حرية الإثبات في المسائل التجارية. لكن يبقى الحل الأجدي هو بالتدخل التشريعي للاعتراف بالدفاتر الإلكترونية وإعطائها ذات القيمة الثبوتية المعطاة للدفاتر التقليدية على غرار ما فعل القانون الفرنسي والقوانين المقارنة. ولكن لحين حصول هذا التدخل التشريعي، يمكن إعطاء الدفاتر التجارية الإلكترونية قيمة ثبوتية ولو غير كاملة إستناداً إلى قواعد الإثبات، خصوصاً وأنها يصدد مسائل تجارية حيث تعود حرية الإثبات.

## الإقتراحات

بعض الأحكام الواردة في قانون التجارة تقبل التطبيق على الدفاتر التجارية الإلكترونية، أما البعض الآخر فلا يقبل التطبيق ويحتاج الى تعديل، وفي هذا الإطار نقدم الإقتراحات التالية:

١- تعديل المادة ١٦ من قانون التجارة: بحيث تحدد أشكال الدفاتر التجارية وليس فقط أنواعها.

فالمشترع حدد أنواع الدفاتر التجارية الإلزامية وهذه الأنواع تقبل للتطبيق على الدفاتر الإلكترونية، وهذا يستوجب تعديل نص هذه المادة بحيث تشمل الشكل التقليدي والإلكتروني .

٢- تعديل المادة ١٨ من قانون التجارة: بحيث يحدد كيفية التأشير على الدفاتر الإلكترونية لأن التأشير على الدفاتر التقليدية يختلف عنه في الدفاتر الإلكترونية نظراً لإحتلاف طبيعة الوسيط المعتمد، وعملياً ما يؤثر عليه في الشكل الإلكتروني هو الأوراق التي تفرع عليها بيانات هذه الدفاتر، وهو ما يوجب التمييز بين التأشير على الدفاتر التقليدي والتأشير على الدفاتر الإلكتروني .

٣- تعديل المادة ١٩ من قانون التجارة: بحيث يحدد مدة وكيفية الإحتفاظ بالدفاتر الإلكترونية، فقيود الدفاتر الإلكتروني ذات طبيعة غير ملموسة لا تظهر بدون الإستعانة بشاشة الحاسب الآلي ولا يمكن الإحتفاظ بها إلا بنقلها الى الورق أو الى وسائط تخزين، وعملياً ما يتم حفظه هو هذه الأوراق أو الوسائط، لذلك لا بد من تحديد الصورة التي تحفظ فيها الدفاتر الإلكترونية.

ويفضل حفظ بيانات الدفاتر الإلكتروني على القرص الصلب وتحديد القرص الصلب التي يكتب عليه ولا يمكن محو ما كتب وذلك لأن هذا القرص لا يهلك بمرور الوقت ولا يمكن تعديل بياناته.

## المراجع

### المراجع العربية :

- ١- أحمد أبو الوفا، الإثبات في المواد المدنية والتجارية، الدار الجامعية، ١٩٨٣.
- ٢- أحمد محمود، شرح قانون التجارة اللبناني، الجزء الأول، صادر، ١٩٧٤.
- ٣- ادوار عيد، موسوعة أصول المحاكمات والإثبات والتنفيذ، الجزء الرابع عشر (الإثبات)، ١٩٩١.
- ٤- أسامة أحمد شوقي العليجي، قيمة مستخرجات التقنيات العلمية الحديثة ومدى حجبها في الإثبات المدني، دراسة، مؤتمر معالجة المعلومات القانونية في القرن ٢١ وتحدياتها - تقنيات الإتصل الحديث والوصول إلى المعلومة، بيروت، ٧-٩/٢/٢٠٠١.
- ٥- أمين صالح، الأسس القانونية والمحاسبية لضريبة الدخل في لبنان، الجزء الأول، دار الجديد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- ٦- توفيق حسن فرج، قواعد الإثبات، مشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣.
- ٧- حلمي الحجار، القانون القضائي الخاص، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٩٦.
- ٨- رمضان أبو السعود، أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية، الدليل الكتابي، الدار الجامعية، بيروت ١٩٩٤.
- ٩- سلمان بو ذياب، القانون التجاري، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥.
- ١٠- شارل فاييا، و بيار صفا، لوجيز في قانون التجارة، الجزء الأول، دار البييريل، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤.
- ١١- عبد الرؤوف قطيش، ضريبة الدخل في لبنان، دار الحلود، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.
- ١٢- عدنان خير، القانون التجاري اللبناني، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ١٩٩٧.
- ١٣- عفيف شمس الدين، المصنف السنوي في الاجتهاد في القضايا المدنية، إجهادات ٢٠٠٠.
- ١٤- علي البارودي ومحمد السيد الفقي، القانون التجاري، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩.
- ١٥- فوزي عطوي، القانون التجاري، دار العلوم العربية للطباعة والشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.
- ١٦- كميل سلامة، دليل التاجر في موجبات التجارة، ١٩٧٩.
- ١٧- محمد حسن قاسم، الإثبات في المواد المدنية والتجارية، الدار الجامعية، غير مذكور السنة.

- ١٨- محمد فريد العريني و جلال وفاء البدرى محمدين، قانون الأعمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
- ١٩- محمد فريد العريني ومحمد السيد الفقي، القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢.
- ٢٠- محمد فريد العريني، القانون التجاري اللبناني، الدار الجامعية، ١٩٨٥.
- ٢١- مراد منير فهم، القانون التجاري، الدار الجامعية، ١٩٨٦.
- ٢٢- مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري والقانون البحري، الدار الجامعية، بيروت، غير مذكور السنة.
- ٢٣- مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- ٢٤- مصطفى كمال طه، أصول القانون التجاري، الدار الجامعية، غير مذكور السنة.
- ٢٥- نبيل إبراهيم سعد، الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٩٥.
- ٢٦- هاني دويدار، القانون التجاري اللبناني، الجزء الأول، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥.
- ٢٧- وسيم الحجار، الإثبات الإلكتروني، صائر، بيروت، ٢٠٠٢.
- ٢٨- الياس أبو عيد، أصول المحاكمات المدنية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
- ٢٩- الياس أبو عيد، عمليات المصارف، الطبعة الثانية ١٩٩٧.
- ٣٠- الياس ناصيف، الكامل في قانون التجارة، الجزء الأول (المؤسسة التجارية)، عويدات للطباعة والنشر، ١٩٩٩.

### المجلات والنشرات القانونية:

- النشرة القضائية اللبنانية: تصدر عن وزارة العدل اللبنانية.
- حاتم: مجموعة إجتهاذات حاتم، مؤسسها شاهين حاتم ومحررها القيب شبيب قرطباوي.
- مجلة العدل: مجلة تصدر عن نقابة المحامين في بيروت.
- مجلة القضاء الإداري .
- مجلة كساندر .

- مجموعة إجتهادات باز: مجموعة القرارات الصادرة عن محكمة التمييز اللبنانية، أصدرها رئيس قلم محكمة التمييز جميل باز.
- منصور، سامي، الإثبات الإلكتروني في القانون اللبناني: معاناة قاض، دراسة، مجلة العدل، ٢٠٠١.

### المراجع الفرنسية:

- ١- Chamoux, Françoise, la preuve dans les affaires, librairies techniques, paris, ١٩٧٩.
- ٢- Chartier, Yves, droit des affaires, tome ١, presses universitaires de france, paris, 4<sup>eme</sup> éd, ١٩٩٣.
- ٣- Dekeuwer-Défossez, Françoise, droit commercial, éditions montchrestien, paris, ٣<sup>eme</sup> éd, ١٩٩٣.
- ٤ Dekeuwer-Défossez, Françoise et Blary-clement, Edith, droit commercial, montchrestien E.J.A., paris, 7<sup>eme</sup> éd, ٢٠٠١.
- ٥- Dischamps, Jean-Claude, comptabilité de l'entreprise, éditions cujas, ١٩٦٤.
- ٦- Germain, Michel, G.Ripert / R.Roblot, Traité de Droit commercial. librairie générale de droit et de jurisprudence, 15<sup>eme</sup> éd, ١٩٩٣.
- ٧ Germain, Michel et vogel, Louis, traité De Droit commercial, G.Ripert / R.Roblot, Tome ١, L.G.D.J, ١٧<sup>eme</sup> éd., ١٩٩٨ .
- ٨ Groc de Salmiech, Charles, La comptabilite facile pour tous, éditions de vecchi S.A., paris, ١٩٨٩.
- ٩- Hamel, Joseph et Lagarde, Gaston et Jauffret, Alfred , Tome ١, 2<sup>eme</sup> Edition, ١<sup>er</sup> volume, Dalloz, Paris, ١٩٨٠ .
- ١٠- Legeais, Dominique, Droit commercial et des affaires, édition dalloz, paris, ١٥<sup>eme</sup> éd, ٢٠٠٣ .
- ١١- Lesguilier, Gerard, " Les documents comptables", Joly societes, Traite ٢, comptes sociaux, n°٤ , ١٩٩٤, p ٣ .

- ١٢- **Linant de Bellefonds, Xavier et Hollande, Alain, Pratique du droit de l'informatique**, Encyclopedie Delmas, Editions Dalloz, 4<sup>ème</sup> éd, ١٩٩٨.
- ١٣- **LUCAS, François-Xavier, droit commercial**, Editions montchrestien, E.J.A., paris, 2<sup>ème</sup> éd, ٢٠٠٠.
- ١٤- **Navarro, Jean-Louis, Force Probante . Communication, Juris - Classeur Commercial**, Volume ٥, Fasc. ٩٠ .
- ١٥- **pédamon, Michel, droit commercial**, édition dalloz, 2<sup>ème</sup> édition, ٢٠٠٠.
- ١٦- **Piedelièvre, Alain et Piedelièvre, Stéphane, Actes de commerce, commerçants, fonds de commerce**, Dalloz, 2<sup>ème</sup> éd, ١٩٩٩.
- ١٧- **Reinhard, Yves, Droit Commercial**, éditions Litec, Paris, 3<sup>ème</sup> éd, ١٩٩٢.
- ١٨- **vasseur, Michel, droit des affaires**, paris, ١٩٨٧.
- ١٩- **Viandier, Alain, actes de commerce-commerçants-activité commerciale**, presses universitaires de france, paris, ١٩٨٦.
- ٢٠- Encyclopedie DalloZ, civil ٨, la prevue, n° ٥٢٩, p ٦١ .
- ٢١- Collection des Juris-Classeur Commercial, Volume ٥, livres de commerce, comptabilite des commerçants, Fasc.٧٥.
- ٢٢- Collection des Juris-Classeur Commercial, Volume ٥, livres de commerce, Fasc.٧٧.
- ٢٣- Collection des Juris-Classeur Commercial, Volume ٥, livres de commerce, Force probante . communication, Fasc. ٩٠.

### **Periodiques:**

- Bulletin civile
- Bulletin criminelle
- Dalloz ( Dalloz, Dalloz Periodique, Dalloz Hebdomadaire )
- Gazette du Palais
- Revue trimestrielle de droit Civil

### **المواقع الإلكترونية:**

- <http://www.commerce.gov.sa/circular/٨-٧. asp>
- <http://www.commerce.gov.sa/circular/٨-١. asp>
- [http //www.commerce.gov.sa/circular/٨-٣.asp?print=true](http://www.commerce.gov.sa/circular/٨-٣.asp?print=true)

- <http://www.commerce.gov.sa/circular/^-٧.asp>
- <http://www.commerce.gov.sa/circular/^-٤.asp>
- <http://www.commerce.gov.sa/circular/^-١.asp?print=true>
- <http://www.shmokh.com/vb/showthread.php?s=٤٠c٩d٤٣٧b٧٤٤ad٤٠١٠٧٤&f٧b٩٤c٩٠cd...>
- <http://forum.kamac.com/viewtopic.php?p=٤٥٩>
- <http://www.pc-worlds.net/com١com.htm>
- <http://www.socpa.org.sa/AU/Au٠١/Au^-٠١.htm>
- <http://damascusbar.org/forum/viewtopic.php?t=٥٧٠&sid=٣٩a٦e٨٩٩٣f٠e٢٧٥ff٤b٤٥c٧٨...>
- <http://www.c٤arab.com/showac.php?acid=٢٧>
- <http://www.c٤arab.com/showac.php?acid=١٢٧>
- <http://smsma٤law.com/vb/showthread.php?t=٢٦٣>
- <http://www.yemen.gov.ye/egov/justice-arabic/٢٠٠٣/f١qoanin/١/٢٩/١٠٤٣٨٢٧٣٥٢٢٠١٣٢...>
- <http://www.legifrance.gouv.fr/WAspad/VisuArticleCode?commun=CPENAL&code=&h٠=...>
- <http://www.legifrance.gouv.fr/WAspad/VisuArticleCode?commun=CGI-MPO&code=&h٠=...>
- <http://www.legifrance.gouv.fr/WAspad/VisuArticleCode?commun=&code=&h٠=CCIVILL...>
- <http://www.legifrance.gouv.fr/WAspad/VisuArticleCode?commun=CPR-OCI&code=&h٠=...>
- <http://www.legifrance.gouv.fr/WAspad/VisuArticleCode?commun=CGLI-VP&code=&h٠=...>
- [http://www.transcommerce.com/Transmission/d\\_gestion\\_compta.htm](http://www.transcommerce.com/Transmission/d_gestion_compta.htm)
- <http://vosquestions.service-public.fr/professionels/fiche/١٨٩٩.html>
- <http://www.ac-versailles.fr/cerpeg/ressdicipl/compta/lapreuve.htm>
- <http://www.kmobrief.be/pmekmo/site.nsf/٠/٢E٢DEC٨٩٢٠C٦١AE٦C١٢٥١B٣٠٠٠٢E٤٤...>
- <http://www.ccf.fr/associations/guide/obligation.htm>
- <http://brianf.free.fr/compta/intro/intro.html>

- <http://www.pme.gouv.fr/informations/entreprise/^.htm>
- <http://www.legifrance.gouv.fr/texteconsolide/AAECS.htm>
- <http://www.legifrance.gouv.fr/texteconsolide/ADHBR.htm>
- <http://www.jordan.jo/JMCdownloadcenter/files/Jordan%20.doc>
- [http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/law\\_tegara.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/law_tegara.html)
- <http://www.dewaniyat.net/forum/printthread.php?t=9101>
- <http://www.Sahab.ws/961/news/1111.html?print=1>
- [http://www.commerce.gov.bh/do\\_cr\\_law.asp](http://www.commerce.gov.bh/do_cr_law.asp)
- <http://www.law.cornell.edu/rules/fre/rules.htm#Rule%20>
- [http://www.juridat.be/cgi\\_loi/legislation.pl](http://www.juridat.be/cgi_loi/legislation.pl)
- <http://www.statutelaw.gov.uk/content.aspx?LegType=All+Legislation&title=civil+E...>



## الفهرس

المقدمة .....	١
---------------	---

### القسم الأول

#### النظام القانوني للدفاتر التجارية الإلكترونية

الفصل الأول: واقع الدفاتر التجارية الإلكترونية .....	٥
المبحث الأول :مفهوم ونشأة الدفاتر التجارية الإلكترونية .....	٦
الفقرة الأولى: نشأة الدفاتر التجارية الإلكترونية .....	٦
الفقرة الثانية: مفهوم الدفاتر التجارية الإلكترونية .....	٧
المبحث الثاني: آلية عمل الدفاتر التجارية الإلكترونية .....	٨
الفقرة الأولى : القرص الصلب (Hard disk) .....	١١
الفقرة الثانية : القرص المرن (floppy disk) .....	١١
الفقرة الثالثة : القرص المضغوط (CD- Compact disk) .....	١١
الفقرة الرابعة : الفلم ( Memory stick ) .....	١٢
المبحث الثالث: الضوابط على مسك الدفاتر التجارية الإلكترونية .....	١٢
الفقرة الأولى : النظام اللاتيني .....	١٢
١- القانون اللبناني .....	١٢
٢- القانون الفرنسي .....	١٣
٣- القانون السعودي .....	١٤
٤- القانون الإماراتي .....	١٥
الفقرة الثانية : النظام الانجلوسكسوني .....	١٧
المبحث الرابع: مخاطر استعمال الدفاتر التجارية الإلكترونية .....	١٧
الفقرة الأولى: مخاطر الخطأ البشري الفني .....	١٧
١- الخطأ في التصميم .....	١٧
٢ - الخطأ في الإستعمال .....	١٨
الفقرة الثانية: مخاطر ناشئة عن العوامل الداخلية .....	١٨

١٨.....	الفقرة الثالثة: مخاطر ناشئة عن العوامل الخارجية
١٩.....	الفقرة الرابعة: مخاطر ناشئة عن الغش
١٩.....	المبحث الخامس: نتائج اعتماد السجلات التجارية الإلكترونية
١٩.....	الفقرة الأولى: الإيجابيات
٢٠.....	الفقرة الثانية: السلبيات
٢٠.....	١- تحديد السلبيات
٢١.....	٢- سبل معالجة السلبيات
٢٢.....	الفصل الثاني: اعتماد النصوص القائمة لتبرير الدفاتر الإلكترونية
٢٣.....	المبحث الأول: الدفاتر التجارية الإلزامية
٢٤.....	الفقرة الأولى : دفتر اليومية livre journal
٢٤.....	١ - تعريف دفتر اليومية
٢٧.....	٢- الإيجابيات والسلبيات في مسك دفتر اليومية
٢٨.....	الفقرة الثانية: دفتر الجرد livre d'inventaire
٢٨.....	١ - تعريف دفتر الجرد
٣٠.....	٢ - تاريخ دفتر الجرد في القانون اللبناني
٣٢.....	المبحث الثاني: الأشخاص الملزمون بمسك الدفاتر التجارية
٣٢.....	الفقرة الأولى: المكلفون في قانون التجارة
٣٢.....	١ - التجار والشركات التجارية
٣٤.....	٢ - الشركات المغفلة والتوصية المساهمة المنذية
٣٥.....	الفقرة الثانية: المكلفون في قانون ضريبة الدخل
٣٥.....	١ - المكلفون على أساس الربح الحقيقي
٣٦.....	٢ - المكلفون على أساس الربح المقطوع
٣٧.....	المبحث الثالث: شروط صحة الدفاتر التجارية وحفظها
٣٧.....	الفقرة الأولى: التأشير على الدفاتر التجارية
٣٨.....	١- التعليم
٣٨.....	٢- الترفيم
٣٨.....	٣ - التوقيع
٤٠.....	الفقرة الثانية: أصول التدوين في الدفاتر التجارية
٤١.....	الفقرة الثالثة: أصول مسك الدفاتر التجارية

٤٣.....	الفقرة الرابعة: اللغة المعتمدة في تدوين قيود الدفاتر التجارية
٤٣.....	الفقرة الخامسة: العملة المعتمدة في تدوين الدفاتر التجارية
٤٣.....	الفقرة السادسة: مدة الاحتفاظ بالدفاتر التجارية
٤٥.....	المبحث الرابع: أهداف مسك الدفاتر التجارية
٤٦.....	الفقرة الأولى: تمكين للتاجر من الاطلاع على واقعه التجاري
٤٦.....	الفقرة الثانية: استعمال الدفاتر التجارية في الإثبات
٤٧.....	الفقرة الثالثة: صياغة الضريبة
٤٨.....	المبحث الخامس: جزاء الأخلال بمسك الدفاتر التجارية وفعاليتته
٤٨.....	الفقرة الأولى: العقوبة المدنية
٤٨.....	الفقرة الثانية: العقوبة الجزائية
٤٩.....	١ - الإفلاس التقصيري
٤٩.....	٢ - الإفلاس الاحتيالي
٥١.....	٣ - لغرامة المالية

## القسم الثاني

### القوة الثبوتية للدفاتر التجارية الإلكترونية

٥٤.....	الفصل الأول : أحكام استعمال الدفاتر التجارية في الإثبات
٥٤.....	المبحث الأول: قوة الدفاتر الثبوتية ضد مصلحة صاحبها
٥٤.....	الفقرة الأولى: علة إعطاء الدفاتر التجارية قوة ثبوتية ضد مصلحة صاحبه
	الفقرة الثانية: شروط استعمال الدفاتر التجارية كأداة إثبات ضد
٥٥.....	مصلحة صاحبها
	الفقرة الثالثة: القيود على استعمال الدفاتر التجارية كأداة إثبات ضد
٥٧.....	مصلحة صاحبها
٥٧.....	الفقرة الرابعة: الدفاتر التي قصدتها المشترع كأداة إثبات ضد مصلحة صاحبها
٥٨.....	الفقرة الخامسة: جزاء الإمتناع عن إبراز الدفاتر التجارية
٦٠.....	المبحث الثاني: قوة الدفاتر الثبوتية في مصلحة صاحبها
٦١.....	الفقرة الأولى : أن تكون الدعوى ضد تاجر
٦١.....	١ - الخصم للتاجر

٦٢.....	٢- الخصم غير التاجر .....
٦٤.....	الفقرة الثانية: أن تكون الدفاتر منتظمة .....
٦٤.....	١- تحديد معنى النظامية .....
٦٥.....	٢- نتائج تخلف شرط النظامية .....
٦٦.....	الفقرة الثالثة: أن يكون النزاع متعلقاً بعمل تجاري .....
٦٨.....	<b>المبحث الثالث : طرق الاطلاع على الدفاتر التجارية</b> .....
٦٩.....	الفقرة الأولى: الاطلاع الجزئي أو التقديم ( représentation ) .....
٦٩.....	١- تعريف التقديم .....
٧٠.....	٢- خصائص التقديم .....
٧٠.....	٣- نتائج إمتناع للتاجر عن تقديم دفاتره .....
٧١.....	٤- الاطلاع على دفاتر المصرف .....
٧٢.....	الفقرة الثانية: الاطلاع الكلي أو التسليم ( communication ) .....
٧٢.....	١- تعريف التسليم .....
٧٣.....	٢ - حالات التسليم .....
٧٦.....	<b>الفصل الثاني: مدى قبول الدفاتر التجارية الإلكترونية في الإثبات</b> .....
٧٦.....	<b>المبحث الأول: القانون اللبناني</b> .....
٧٧.....	الفقرة الأولى: في التشريع .....
٧٧.....	١ - تكيف مبدأ الإثبات بالكتابة .....
٧٨.....	٢ - الإستثناء المتعلق بالمسائل التجارية .....
٧٩.....	الفقرة الثانية: في الاجتهاد .....
٨٢.....	الفقرة الثالثة: في الفقه .....
٨٢.....	الفقرة الرابعة: مشروع القانون اللبناني حول الإثبات بالوسائط الإلكترونية .....
٨٣.....	<b>المبحث الثاني: القوانين المقارنة</b> .....
٨٣.....	الفقرة الأولى: القانون اللاتيني .....
٨٣.....	١- القانون السعودي .....
٨٤.....	٢- القانون الإماراتي .....
٨٤.....	٣- القانون الفرنسي .....
٨٥.....	٤- القانون البلجيكي .....
٨٥.....	الفقرة الثانية: القانون الأنجلوسكسوني .....

٨٦..... ١- القانون الإنجليزي

٨٨..... ٢- القانون الأمريكي

٩٠..... الخاتمة

٩٢..... الإقتراحات

٩٣..... المراجع

٩٨..... الفهرس